
خاص





جامعـــة الحـــاج لخضر - باتنــــة -
كليــة الحقـــــوق والعلوم السياسية
قســم العلــوم السياسيــــــة

السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه
- التحديــــات والرهانـــات -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية

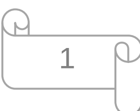
إعداد الطالب:
قريب بـــلال

إشراف الدكتـــور:
بن عنتر عبد النور

لجنــــــة المناقشــــة:

أ.د. حسين قـادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	رئيســـــا
د. عبد النور بن عنتر	أستاذ محاضـر (أ)	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	مشرفا ومقررا
أ.د. صالح زيانــي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	عضوا مناقشا
د. عمـر بغــزوز	أستاذ محاضر (أ)	جامعـة تيزي وزو	عضوا مناقشا

السنـــــة الجامعيــــة:
2010 م - 2011 م
1431هـ - 1432هـ



شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي ومؤ طري الدكتور :بن عنتر عبد النور الذي لم يدخر جهدا في سبيل توجيهي أثناء بحثي هذا...."قم للمعلم وفيه التبجيلا كادا المعلم أن يكون رسولا"

كما أتوجه بخالص الشكر إلى لجنة المناقشة المكونة من الأستاذ الدكتور قادري حسين رئيسا، والأستاذ

الدكتور زياني صالح مشرفا إداريا، والأستاذ الدكتور بغزوز عمر مناقشا

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة باتنة على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا

إلى أستاذي العزيز وزوج أختي الأستاذ قريد نبيل الذي كان لي نعم الأخ والصديق الوفي الذي لم يبخل على يوما بالمساعدة والمساندة فشكرا لك نبيل

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة واخص بالذكر فوزي نور الدين،

شوية مسعود، فرحاتي عمر... على كل المساعدات المقدمة

من طرفهم

إهداء

إلى أغلى إنسانة في الوجود

إلى من سهرت الليالي وعانت وضحت بالنفس والنفيس لأجلي

إلى من آنستني وأنارت طريقي ووقفت إلى جانبي في كل اللحظات والصعاب

إلى من شجعتني ودعمتني بنصائحها وتعليماتها

إلى أمي الحنون

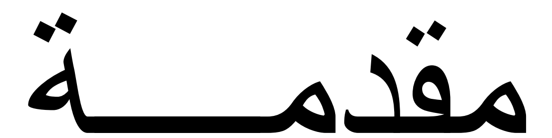
إلى والدي العزيز الغالي، إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب، إلى كل الأصدقاء

إلى من فارق أسرتي في عز شبابه إلى الأخ الذي قيل فيه رب أخ لك لم تلده أمك إلى روح زوج أختي بلعربي لمين رحمة الله عليك وكافة المسلمين

إلى زوجتي وحبيبتي سعاد زواوي أهدي هذا العمل

بلال قريب


مقدمـــــة

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغيرات على عدة مستويات(الفواعل، القضايا الدولية والمفاهيم)، حيث تسبب انهيار الاتحاد السوفيتي في ظهور فواعل تحت وطنية (الجماعات العرقية، والطائفية و السياسة)، وكنتيجة للتحولات الراهنة في العلاقات الدولية فإن العديد من القضايا تتفاعل باختلاف مستوياتها أو حتى مدى حساسيتها وتأثيراتها، فقد اتسعت أجندة قضايا السياسة العالمية لتشمل العديد من المواضيع المختلفة التي أصبحت تفرض نفسها على المهتمين من الباحثين والدارسين في مجال العلاقات الدولية.

كما أن التغير امتد إلى القضايا الدولية، فبعد أن كانت القضايا الأمنية بمفهومها العسكري مسيطرة على الدراسات السياسية والعلاقات الدولية في فترة ماقبل الحرب الباردة أدى ظهور العولمة إلى إعادة النظر في عدة مفاهيم: التنمية، الأمن ومدلولاته الجديدة الخ...

فقد نشطت الدراسات النظرية للشـؤون الأمنية وأصبحت أكـثر تنوعا بعـد الحرب البـاردة خاصة أمام إشكالات التحول و الفوضى الدولية، و إعـادة توزيع الأدوار للقـوى الكبرى بضرورة تـرتيب أولوياتها على الصعيد الأمني أمام زوال المنظـومة السوفيتية وما أعقبها من تحولات عميقة في السياسة الدولية: جيو اقتصـادية –إستراتيجية–حضارية سياسية... استدعت منظومة استجـابة للأفعال الدوليـة من قبل الفواعل الدولية والإقليمية والوطنية نحو إقليمية تصور جديد للأمـن يستوعب طبيعة التهديدات الجـديدة ويتماشى مع توجهات الدول الفاعلة وفق ما يسميها ريمون آرون "Raymond Aron " الفاعلون الكبار.

كذلك تسببت نهاية الحرب الباردة في انهيار الاستقرار الدولي القائم على نظام الثنائي القطبية وبالتالي سعى القطب المنتصر(الولايات المتحدة الأمريكية) إلى إيجاد نظام جديد يجنب العالم السقوط فيما يسمى بالفوضى الدولية (افتقار نظام مابعد انهيار الاتحاد السوفيتي لمؤسسات قادرة على الحد من النزاعات الدولية والتوترات التي تبعته)، ولتحقيق هدفها والمتمثل في بروزها كقوة مهيمنة على الساحة الدولية سخرت الولايات المتحدة الأمريكية كل ماتملكه محاولة استخدام المؤسسات والمنظمات الدولية(الأمم المتحدة،حلف الأطلسي) حيث حافظت على سيطرتها على هيئة الأمم المتحدة إلى جانب إبقاءها على حلف الأطلسي ،إلا أنه وبالمقابل واثر تصاعد الاتحاد الأوروبي وبروزه كقطب عالمي ذا تأثير كبير على الساحة الدولية(اقتصاديا،وسياسيا)، سعى هذا الأخير إلى حجز مكانته على المستوى الدولي كقطب مؤثر حيث كان من بين أهم أهدافه خلق اتحاد أوروبي مستقر داخليا ومنافس للقوى الكبرى على مناطق النفوذ على المستوى الخارجي، إلا أن الاختلاف في المبادئ والاستراتيجيات والأهداف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ساهم في خلق هوة واضطراب العلاقات بين ضفتي الأطلسي حيث لاتؤمن الأولى بوجود قطب منافس خاصة إذا كان هذا القطب حليف، وفي جانب آخر الاعتماد على المفهوم العسكري للأمن من أجل استتباب الأمن العالمي، بينما يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة تعدد الأقطاب في النظام الدولي والاعتماد على المفهوم اللين للأمن كأفضل وسيلة لاستتباب الأمن الدولي.

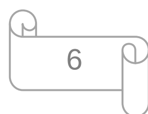
كما أنه في ظل الحديث عن المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي وديناميكية التكامل الأوروبي في الأوساط الأكاديمية والدوائر السـياسية كمسار ضمن الإقليمية، شكل في الأخير الإتحاد الأوروبي بدليل كثافة التفاعلات عبر الوطنية والاتصالات ما بين حكوماتية والتي استحدثت مفهوم ما بعد السيادة، هذا التبدل في الهيكل الأوروبي أثار إمكانية الحديث عن كيان أوروبي سياسي موحد نظرا للتطور من الاتفاقيات الدولية بين الدول الأوروبيـة– إلى البناء السياسي نحو أفاق تنقيمية لتوحيد سياسة أمنية أوروبية مشتـركة، حيث تزامن توسيع الإتحـاد الأوروبي مع تفكك القوة السوفيتية على اعتبار أن أمن أوروبا أثناء الحـرب الباردة لم يخرج عن نطاق الآليات الأطلسية، واستجابة لمدلولات النسق الدولي لما بعد الحرب الباردة تأكد لأوروبا جدية التأصيل لبنية سياسية والتفرد بإستراتيجية دفاعية لتأكد هويتها الأمنية الأوروبية.

*** الإشكـاليـة:**

تسببت نهاية الحرب الباردة في إعادة هيكلة النظام الدولي خاصة في جانبه الأمني حيث سعت الوحدات السياسية منفردة أو مجتمعة إلى محاولة تكثيف الجهود للظفر بمشروع أمني كفيل بضمان الاستقرار الداخلي والدولي، لذلك سعى الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة إلى تكثيف خطاباته حول مشروع أمني دفاعي أوروبي كفـيل بحماية القـارة من خطورة التهديدات الخارجية، إلا أن محاولات الأوروبيين الاستقلال بمشروع أمني نابع من اعتقاداتهم جعل الرؤى الأمريكية تقف موقف المعيق أمام أي محاولة أوروبية لعزل الأمن الأوروبي عن نظيره الأمريكي هذا في جانب وكذلك الاختلافات الداخلية التي تسببت فيها الولايات المتحدة حول مشروع الأمن الأوروبي جعل الحديث عن هذا الأخير يعرف بعض التحفظات، ففي البـداية كانت أمريكا بحاجة إلـى تصالح أوروبي لضمان تماسك الجبهة الأطلسية أمام الاتحاد السوفيتي، غير أنها لم تتوقع مولد كيان إستـراتيجي منافس لكنه مختل التوازنات داخليا نظرا للميولات الأطلسية لبعض الدول التي ترى أنها بحاجة إلى مظلة أمريكية خاصة الدول المنظمة حديثا للإتحاد الأوروبي وفي المقابل نزعة دول لها وزن تاريخي– سياسي– عسكري إلى بناء أمن أوروبي يلغي الأطروحات الأمريكية، كما أنه في جانب آخر فالتفاعلات الدولية للمرحلة الجديدة جعلت الأوروبيين يدركون مدى أهمية الجوار(دول الجوار)في تحقيق الأمن مما جعلهم يكثفون جهود التعاون مع جيرانهم في الشرق(روسيا) وجنوب المتوسط كجيران مهمين من الناحية الأمنية والإستراتيجية، وهذا يثير الإشكال التالي :

هل يمكن القول بوجود سياسة أمنية أوروبية مشتركة ومستقلة؟ ويمكن وضع مجموعة من الأسئلة الجزئية.

هل هذه السياسة الأمنية هي انعكاس للاتفاق الأوروبي حول مشروع أمني موحد بهدف التكيف مع النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة؟ أم أن تحول مضامين الأمن انعكس على التصور الأوروبي لبناء سياسة أمنية مستقلة عن الهيمنة الأمريكية ؟ ما الهدف الأوروبي من التعاون الشرقي مع روسيا وإقامة شراكة مع الجنوب المتوسطي؟



*** الفرضيـــــات :**

من خلال محاولتنا الإجابة عن التساؤلات السابقة نضع مجموعة من الفرضيات نستعين بها في عملية التحليل:

1- ساهمت الاختلافات الداخلية بين أقطاب الاتحاد الأوروبي في بقاء الأمن الأوروبي مرتبط بأبنية الحلف الأطلسي.

2- السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة مستقلة عن التأثيرات الأمريكية .

3- إذا كان الدفاع الأوروبي مرتبط بأبنية الحلف الأطلسي فإن السياسة الأمنية الأوروبية امتداد للأمن الأمريكي.

4- نجاح السياسة الأمنية مرهون بالمسار التكاملي الأوروبي.

5- التعاون الأوروبي الروسي بالإضافة إلى الشراكة الأورومتوسطية كفيلان بإنجاح السياسة الأمنية الأوروبية.

*** أسباب اختيار الموضوع :**

إن تسليط الضوء على الاتحاد الأوروبي ومحاولة بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة ظهر عقب نهاية الحرب الباردة فقد طفا على السطح الجدل السياسي والإستراتيجي الغربي والأوروبي على اثر التحولات لما بعد الحرب الباردة دعوات تميل إلى الرأي القائل بوجود إستراتيجية لإعـــادة معمارية هياكل الأمـــن الغربي عموما والأوروبي خصوصا وهذا ما يعني تحول العقيدة الأمنية الأوروبية واتجاهها نحو الاستقلالية كذلك فالرهانات الحالية حول الأمن الإقليمي في ظل العولمـــة والتحديات الأمنيـــة الجديدة التي جـــعلت الأمن الأوروبي محل تنافس بين الشرق والغرب كذلك التنافس داخل الكتلـــة الرأسمالية حول دوائر النفوذ الإستـــراتيجية والاقتصادية هـــو ما اقتضى على أوروبا تحرير سياسة أمنية أوروبية في مواجهة سيناريو الأمن الأوروبي المرتكز على الحلف الأطلسي.

كما أن اختيار موضوع السياسة الأمنية الأوروبية يظهر من خلال أهميته في تحلـــيل طبيعة الارتباطات الموجـــودة ضمن البعد الأمني للتكامل الأوروبي مع متغيرات بنية ما بعد الحرب الباردة، وفي جانب آخر أصبح موضوع السياسة الأمنية الأوروبية يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والمفكرين والقادة السياسيين بل كل العالم وغزارة المنتوج العلمي حول المسائل الأمنية، إذ تظهـــر الحاجة إلى دعائم تصورية للتحليل المتكامل ترتكز على جدلية تفسير التعاون الدولي في المسائل الأمنية في عالم صـــراعي فوضوي من منظور واقعي وفيها يطرح التساؤل البحثي حول إذا ما كانت العلاقات الأوروبية الأوروبية والأوروبية الأمريكية صراعية أم تعاونية بعد الحرب الباردة، لفهـــم السياق النظري الـــذي يفسر السياســـة الأمنية و الأدوات التحـــليلية الملائمـــة.

*** المقاربة المنهجية:**

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على تحليل المضمون كمستوى من مستويات البحث حيث تم في هذا الجانب التطرق إلى مختلف الوثائق الرسمية مثل: المعاهدات... والهدف من ذلك تحديد المضمون الأمني لها،كما أنه في جانب آخر استخدمنا المنهج التاريخي وهذا لسرد مختلف الحوادث التاريخية في مسار تاريخي موضوعي، وتم الاعتماد كذلك على المنهج المقارن من خلال مقارنة بعض المواقف الأوروبية فيما يخص بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة، إضافة

إلى مختلف المقاربات والتي يمكن الاستعانة بها في دراستنا كالمقاربة الواقعية وبعض المقاربات الحديثة(المقاربة النقدية)...

خطة البحث

تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث فصول:

الفصل الأول:تطرقنا فيه إلى تحديد مفهوم الأمن والتحولات التي مست هذا المفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة بالإضافة إلى أبعاده ومستوياته،كما تم التطرق إلى مفهوم السياسة الأمنية ومدلولها اثر التحولات التي مست مفهوم الأمن.

الفصل الثاني:ويتناول مشروع الأمن الأوروبي بين الاختلافات الداخلية وتأثيرات الحلف الأطلسي، وتتم الإشارة هنا إلى أهداف ومرتكزات وأبعاد السياسة الأمنية الأوروبية لننتقل بعدها إلى تحليل الاختلاف بين دول قرار الاتحاد الأوروبي حول بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة وكذلك تدخل الحلف الأطلسي لعرقلة هذا المشروع.

الفصل الثالث: نتعرض في هذا الفصل إلى المشهد الجديد للسياسة الأمنية الأوروبية حيث نتعرض للعلاقات الروسية الأوروبية والدور الروسي المعرقل أو الدافع للمشروع الأمني الأوروبي، كما نسلط الضوء في جانب آخر على مشروع الشراكة الأورومتوسطية كأحد إفرازات مرحلة مابعد الحرب الباردة من أجل محاولة بناء مفهوم أوروبي للأمن قائم على أساس التعاون مع الجيران كخطوة نحو بناء سياسة أمنية أوروبية قائمة على المفهوم الأوروبي للأمن، كما نتطرق في الأخير إلى أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض مشروع الأمن الأوروبي وأهم الرهانات التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي نحو تحقيق مشروعه الأمني.

الفصل الأول

السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

في ظل تحول مضامين الأمن

يأخذ موضوع الأمن حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات السياسية، وتكمن هذه الأهمية من خلال أن موضوع الأمن يعتبر مركزا للدراسات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية، لذلك زخرت مختلف المواضيع التي تختص بالدراسات السياسية وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة على مقترب الأمن في تفسير الظاهرة الدولية في تلك المرحلة نظرا لاعتبار الأمن هو المرتكز الأساسي والذي تدور حوله مختلف المواضيع الأخرى.

ولقد شهد موضوع الأمن اختلافات كثيرة فيما يخص مفهومه(الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية)، منذ الوهلات الأولى لبداية التنظير في مجال العلاقات الدولية ليمتد الصراع النظري حول مفهوم الأمن (أبعاده مرتكزاته وأهدافه) حتى فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك نظرا لمركزية موضوع الأمن في تلك المرحلة حيث تمحورت معظم الدراسات السياسية حول مواضيع ذات صلة بموضوع الأمن على غرار مواضيع مثل:التنمية الاقتصادية، الوحدة السياسية، التكاملات الدولية ...فمفهوم الأمن يكتسي أهمية قصوى لدى الباحثين الاستراتيجيين نظرا للمحاولات التي يسعى من خلالها أصحابها لتحديد مفهوم شامل للأمن يكون مرجعا أساسيا يتم الرجوع إليه إن اقتضت الضرورة، لذالك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المحاولات التي قام بها الباحثون في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية من أجل تحديد مفهوم معين للأمن يكون شاملا ومستوفيا لجميع الشروط، وذلك من خلال استعراض المحاولات التي قام بها أصحاب النظرة التقليدية(الواقعية) للأمن ومدى تطابقها مع الواقع الدولي لفترة الحرب الباردة وما قبلها ثم مدى تطابقها والواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، ثم نتطرق بعد ذلك إلى المحاولات النقدية ومحاولة إعطاء تعريف جامع مانع للأمن يكون الأقرب لتفسير مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لننتقل بعد ذلك إلى مستويات الأمن حيث ركزنا على أربع مستويات(الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي والأمن الإنساني)، ومن خلال وضع تعريف إجرائي للأمن يشمل كافة النواحي والمستويات وبعدها نحاول استعراض مفهوم للسياسة الأمنية حسب مفهوم الأمن ومدلولاته لنتطرق بعد ذلك للنموذج الأوروبي للسياسة الأمنية.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الأمن

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي ما قبلها ومن بين أهم تلك المفاهيم هو مفهوم الأمن والذي أخذ حيزا كبيرا من طرف الباحثين والمفكرين في مجال الدراسات السياسية حيث انقسم الباحثون إلى اتجاهين اتجاه أول يرى بضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن بمدلولاته العسكرية(الاتجاه التقليدي بزعامة الواقعيين) واتجاه ثان يدعو إلى ضرورة تجاوز النظرة الضيقة للأمن من خلال إعادة صياغة مفهوم الأمن(النظرة المابعد حداثية)، حيث شملت النظرة الجديدة للأمن كافة المتغيرات(العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية...).

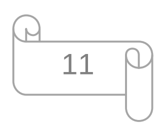
فالأمن مرتبط بالدرجة الأولى بادراكات الدول والوحدات السياسية فهو يرتبط بمقومات الدول ومصالحها وأهدافها بمعنى آخر فالدول تضع تصورها للأمن وفقا لمصالحها الحيوية وأهدافها، لذلك سعت الدول إلى تبني مفاهيم للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة حسب الظروف التي أفرزتها تلك المرحلة وبالتالي فمفهوم الأمن يتأثر بالبيئة الداخلية كما يتأثر بالبيئة الخارجية للنظام الدولي.

كما أنه في جانب آخر استوجب موضوع إعادة ضبط مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى ضرورة إعادة صياغة السياسة الأمنية المتبعة حيث بعدما كانت تعتمد السياسة الأمنية للدول في فترة ما قبل الحرب الباردة على المتغيرات العسكرية لوحدها أصبح من الضروري إقحام الأبعاد الأخرى(الاقتصادية، السياسية والاجتماعية...)، بحيث فرضت المتغيرات الجديدة على الدول إجراء تغييرات على محددات وأهداف السياسات الأمنية الجديدة للدول.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن(المقاربة الواقعية)

تناول الباحثون على مدى عقود طويلة مفهوم الأمن من منظور واحد وهو الدولة حيث تم التطرق إليه في إطاره الضيق أي الأمن القومي، وقد تبنى معظم باحثي تلك العقود مفاهيم وتعريفات متعددة للأمن تنطلق جميعا من الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها القومية وحماية مصالحها كأولوية لايمكن التنازل عنها في مواجهة التهديدات الخارجية، ومنه جاءت معظم تلك التعاريف مفسرة للواقع الدولي ولاتقبل بغير أمن الدول.

اختلفت وجهات نظر المفكرين والباحثين في مجال الدراسات السياسية وخاصة في مجال العلاقات الأمنية الدولية حول مفهوم الأمن وهذا الاختلاف مس مفهوم الأمن في حد ذاته بقدر أنه يركز حول مايتضمنه هذا التعريف أكان يجب أن يتضمن أمن الأفراد أم أمن الدول أم أمن العالم ككل، لذلك كانت الدلالات الضيقة للأمن تنحصر في الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم ليتطور بعد ذلك ليشمل الإجراءات المتعلقة بأمن الدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية وتمتين قوتها العسكرية والدخول في أحلاف عسكرية من أجل



تحقيق أمنها[1]، ولأن مجال العلاقات الدولية عرف سيطرة كبيرة للاتجاه التقليدي الذي يركز على المفهوم العسكري للأمن من خلال تفسير الواقع الأمني الدولي في فترة معينة من الزمن، فمفكري النهج التقليدي يكادوا يجمعون كلهم على أن الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل، فالاتجاه الواقعي التقليدي بزعامة هوبز وميكافييلي كان اعتقادهم يدور حول "أن الدول تسعى إلى تحقيق أمنها ولو كان ذلك على حساب الآخرين فقد ذهب هؤلاء إلى رسم صورة أكثر تشاؤما لمضامين سيادة الدولة وكان النظام الدولي يعتبر أنه ميدان راع وحشي تسعى فيه الدول إلى تحقيق أمنها ولو على حساب أمن جيرانها"[2]حيث كانت تلك الافتراضات الواقعية تتماشى كثيرا مع الواقع الدولي لمرحلة بين الحربين العالميتين وما قبلها إذ استطاعت إعطاء تفسيرات لما كان يحدث على الساحة الدولية من صراع بين الوحدات السياسية حول القوة بمدلولها العسكري والمصلحة الوطنية وسيادة الدولة، هنا يتضح أن الدولة حسب اعتقادهم تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى منع الدول الأخرى من اكتساب قوة تفوق قدراتها وهنا كان الاتجاه نحو التسلح يعرف أوجه، ويشارك هذه النظرة المتشائمة كل من هانس مورغنثاو وكار اللذان يعرفان بآباء الفكر الواقعي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا يتضح أن الأمن حسب المفهوم التقليدي ارتبط بالقوة العسكرية(نتيجة لما شهدته تلك المرحلة من سباق نحو التسلح واستخدام القوة العسكرية ...) من خلال عملية إدارة الأخطار التي كانت تتهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى وربما بهذا الاعتقاد من طرف أصحاب التيار الواقعي التقليدي في العلاقات الدولية حول التركيز على أمن الدول قبل كل شيء يجعلهم ذلك في خانة أنصار الأمن القومي أو الأمن الوطني، "وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية أمن حدودها، سيادتها واستقرارها ...باعتبارها الفاعل المركزي إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن"[3]، ولم يتنازل الواقعيون عن افتراضاتهم حتى بعد انتهاء الصراع بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي لصالح الأخير، فقد سيطر المفهوم أو التصور الضيق للأمن في العلاقات الدولية على مجال الدراسات الأمنية حتى في الفترة الجديدة، فالاتجاه التقليدي لا يقبل بغير مفهوم الدولة في العلاقات الدولية وبغير أمنها ومصلحتها فالتقليديون يرون بأن سمة النظام الدولي في تلك المرحلة هي الصراع ولذلك فحسبهم لا تمانع الدول راغبة أو مكرهة إلى اللجوء للقوة كوسيلة نهائية لحسم الصراع إن تعذر حله بالطرق السلمية وهي بذالك لا تحمي مصالحها وأمنها العسكري فحسب بل قيمتها وتقاليدها العسكرية[4].

فالمقاربة التقليدية ترى بأنه لا يمكن إقصاء عنصر الدولة في دراستنا للواقع الدولي لأنها حسبهم هي العنصر الأساسي الذي تدور حوله مختلف المفاهيم والتصورات وبهذا فالواقعيون يذهبون إلى أن الهدف الأساسي من بناء القوة الوطنية للدولة يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة أولا،

---

[1] - عبد المجيد(صادق)، **"أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي"**، جامعة القاهرة، مصر، 1976، ص7.

[2] -جون(بيلس)، ستيف(سميث)، **عولمة السياسة العالمية**، ترونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص415.

[3] - المرجع نفسه، ص416.

[4] - المرجع نفسه،نفس الصفحة.

ولاستمرار قدرتها الفاعلة على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الإستراتيجية ثانيا ومنه تصبح العلاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، فكلما تنوعت وتعددت مصالحها وتعددت ارتباطاتها اتسع نطاق أمنها[1]، فعنصر القوة يبقى المؤشر الأساسي لتحقيق المعادلة الثنائية وهي تحقيق الأمن والمحافظة على المفهوم الضيق له والمتعلق بأمن الدول فحسب التقليديين فالقوة التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم هي القوة التي تسعى إلى زعزعة الأمن الدولي لهذا فهم يقدمون مفهوما للقوة يتناسب وتصوراتهم الأمنية.

"فالقوة أكثر قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره وهو الهدف الأدنى لأي قوة"[2].

من خلال هذا فان أمن الدولة حسبهم مرتبط بمصلحتها الوطنية على اعتبار أن ظروف الحرب الباردة جعلت الدراسات في ميدان الأمن حبيسة المنظور الواقعي فالمفكر والتر ليبمان Lipmann-Walter يرى "أن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذ كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[3].

يتضح من هذا التعريف للأمن أن الأمة أو الدولة إذ أرادت أن تحافظ على أمنها فيجب عليها الحفاظ على القيم الأساسية لوجودها وبالتالي فإن أنصار الاتجاه الواقعي لا يؤمنون بغير المصلحة القومية وأحادية الجانب للدول والأمن حسبهم هو تعزيز القدرات العسكرية وزيادة التسلح للدول والى جانب كل هذا عدم ترك الآخرين من تعزيز قدراتهم العسكرية، وحتى فيما يخص كلامهم ونقاشاتهم حول التعاون الدولي فالواقعيون يؤكدون أن دخول أي دولة في مشروع تعاوني مع دولة أخرى هو ليس من أجل تحقيق الأولى لمكاسب مطلقة فقط بل منع الآخرين من تحقيق مكاسب نسبية "وبالتالي فإن تحديد مفهوم الأمن حسب الاتجاه الواقعي يقصد به حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية وذلك باستخدام القوة العسكرية من أجل قطع الطريق أمام تلك التهديدات وتحقيق المصالح القومية وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية مما يجعل الدول مطمئنة من حيث حماية مصالحها"[4]، وفي نفس السياق فان بعض التعاريف للأمن ذات الاتجاه الاستراتيجي والتي تربط الأمن بالعوامل العسكرية ترى بأن الأمن في مدلوله العسكري يقصد به توفير الحماية للدولة من جميع الأخطار التي تترصدها، إلا أن جل التعاريف والمفاهيم الواردة في إطار الاتجاه الاستراتيجي للأمن لا تعني الاعتقاد بعدم وجود متغيرات أخرى غير عسكرية حيث ركزت بعض التعاريف على القيم الاقتصادية والاجتماعية لأمن الدول غير أن مفكري تلك المرحلة يعتقدون

---

[1] Helene(Viau),"La théorie critique et le concept de sécurité en relations internationales", notes de-recherches C.E.P.E.S université du Québec à Montréal n°8, janvier 1999
http://www.er.upama/nobel/cepes/not8.htm

[2] - ستيف(سميث)،جون(بيلس)،مرجع سابق،ص417.

[3] Oliver(Richmond),"broadening concepts of security in the post-cold war era: implications for the e.u- and the Mediterranean region".
Http://www.vdj.ac.uk/els/reseaech/eme/publications/richmond.htm

[4] - ثامر(كامل)، "**دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**"، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985، ص24.

بأن تهديد تلك القيم يستوجب إقحام المتغيرات العسكرية، وبالتالي طبيعة الخطر وأسلوب التعامل معه هو ما يمنح الأمن مضمونه التقليدي، فالتصورات التقليدية الواقعية للأمن اعتمدت على مفاهيم مركزية مثل القوة، الفوضى، المصلحة الوطنية، ميزان القوى إلا أن المنهج الواقعي الكلاسيكي يعتبر أن نظام توازن القوى هو النظام الأكثر توفيقا لإقامة السلم والاستقرار الدوليين، إذ يعتقد الكلاسيكيون أن وجود عالم متعدد القوى ذات الوزن الواحد يساعد على حماية المصالح القومية للوحدات السياسية وبالتالي فهذه النظرة هي عكس التصورات المثالية والتي تعتقد بأن الاعتماد على القانون الدولي والمنظمات الدولية هي الوسيلة الأولى لحماية مصالح الدول وتخليص العالم من الحروب والنزاعات، وبالتالي الواقعية الكلاسيكية كان اهتمامها الأساسي مركز حول قضايا الحرب والأمن الوطني وهذا ما جعلهم يعتبرون أن مفهوم المصلحة هو الأداة التحليلية التي تمكنهم من البناء، التفسير والتنبؤ في السياسة الدولية[1].

ومن هنا يمكن تحديد النقاط الأساسية للنهج الواقعي الكلاسيكي وهو ما توصل إليه المفكر الواقعي مورغنثاو والذي يعتقد بأن القوة تبقى هي الغاية الأساسية التي تبرر سلوك الوحدات السياسية، فحسبه السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة ومهما اختلفت أو تعددت أهداف السياسة الدولية تبقى القوة هي الهدف الرئيسي والعاجل وقد نوافق المفكر مورغنثاو هذه الفكرة ولكن قد نختلف معه في مصادر تلك القوة والتي قد تكون غير عسكرية بالضرورة، وخلاصة القول فإن الواقعية الكلاسيكية اعتمدت بناءا نظريا يرتكز في جانبه الأنطولوجي على المسلمات السابقة الذكر الدولة كفاعل وحيد(دورها،مركزها وسيادتها) وبالتالي يكون الكلام هنا على ما يعرف بالأمن القومي، فما يهم الاتجاه الواقعي التقليدي في قضايا الأمن هو الأمن القومي، وبالتالي فهم يؤكدون على ثلاثية أساسية هي:

- الدولة هي الوحدة الأساسية للدراسات الأمنية في العلاقات الدولية

- البيئة الدولية تتميز بالطبيعة الفوضوية التي تسعى الدول فيها إلى حماية مصالحها القومية (الحفاظ على الأمن القومي كما أشرنا إليه سابقا).

- تبني البعد العسكري كبعد وحيد للأمن الدولي دون الأبعاد الأخرى.

أما في جانبها الابستمولوجي فهي اكتفت بمحاولة دراسة تأثيرات الوضع القائم دون محاولة تغييره أو المساس به، وفي جانبها المنهجي فالواقعية الكلاسيكية اعتمدت على عنصر التجريب.

ورغم التحولات التي مست النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وظهور متغيرات جديدة تحكم العلاقات الدولية بين الدول، وكذلك التحولات التي مست المفاهيم في العلاقات الدولية إلا أن التيار الواقعي التقليدي آثر الحفاظ. على الأمن في إطاره الضيق ورفض أي محاولات تسعى للخروج نحو أبعاد جديدة للأمن خارج بعده العسكري،

---

[1] - ناصف يوسف(حتي)، **"النظرية في العلاقات الدولية"**، ط1، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 1985، ص26-27.

وهذا ما أكد عليه الباحث والمفكر ستيف والت(Stephen Walt)حيث أكد بأنه لا يجب على حقل الدراسات الأمنية إقحام أبعاد جديدة غير الأبعاد العسكرية مؤكدا على ضرورة الحفاظ على ثنائية الحرب واستعمال ومراقبة القوة العسكرية كسمتين أساسيتين تميزان حتى فترة ما بعد الحرب الباردة، ومنه يتضح أن المفهوم الاستراتيجي التقليدي للأمن هو"ضمان الحرية من التهديدات أو الأخطار threats and dangers"[1]، غير أن ليبمان يرى بأن صياغة مفهوم شامل للأمن يقتضي تداخل المتغيرات العسكرية وغير العسكرية "فالدول تبقى آمنة إذا لم تشعر بتهديدات تمس قيمها وأن تكون في حالة وجود تهديدات لتلك القيم مستعدة من أجل صيانتها"[2]

فالتصورات التقليدية الضيقة للأمن وكما عبر عنه ستيف والت ما هي إلا نتاج للمحاولات التوسعية التي تطال الدراسات الأمنية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي تبناها بعض المفكرين والباحثين الذين رأوا بأن نهاية الحرب الباردة زادت من حدة التهديدات غير العسكرية وحسبهم فان ظهور أبعاد جديدة في حقل الدراسات الأمنية ساهم في عدم الاعتماد على البعد العسكري كبعد وحيد في تفسير العلاقات الأمنية الدولية international Security relations، لذلك حاول التقليديون منع أي محاولات تمس بالدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة ولو كانت من نفس الاتجاه ويتحججون بأن ذلك سيؤدي إلى تعقيدات سواء على مستوى الباحثين والدارسين من خلال ظهور أبعاد جديدة قد تعيقهم في الوصول إلى مفهوم شامل مانع للأمن، أو على مستوى صناع القرار.

إلا أن ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية في فترة الستينات والسبعينات تسببت في تزايد وتنامي الانتقادات للافتراضات والمسلمات الواقعية الكلاسيكية ليبرز تيار تجديدي داخل البيت الواقعي له تأثر بالتوجه السلوكي في تفسير واقع السياسة الدولية وهو ما سمي فيما بعد بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية.

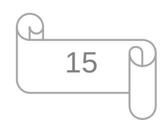
فالأحداث لم تكن في صالح الواقعيين والتيار الواقعي نظرا لأن المحاولات الأولى نحو إيجاد مفهوم موسع للأمن جاءت من داخل التيار في حد ذاته، وهنا انقسم التقليديون في إطار الحوار ضمن المنظور التقليدي نفسه إلى اتجاهين اثنين:

الاتجاه الأول: وهم الداعيين إلى ضرورة الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن والحفاظ على الدولة كوحدة تحليل أساسية مع إمكانية توظيف مفاهيم أخرى مثل الأمن الجماعي، الأمن الشامل، الأمن المشترك، وهم يركزون على

---

[1] Victor-yves (ghabali)and Brigitte (sauerwein),European security in1990:chalenges and-perspectives(Unidir,genevam1995),p3

[2] - جلال عزدالدين(أحمد)، **"الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب"**: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، ط2، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس1998، ص292.



ضرورة ربط الأمن بالعوامل العسكرية حيث يعرف الأمن من خلال ذالك على أنه"توفير الحماية للوحدة السياسية من جميع الجوانب والنواحي: التهديدات والاعتداءات الخارجية، الجوسسة، الأعمال التخريبية ..."[1].

لذلك ظلت فكرة الأمن القومي مسيطرة على واقع العلاقات الدولية وكذلك على مستوى الدراسات الأمنية وربما ذلك يرجع إلى سببين أساسيين:

1- الأول سبب جيوبوليتيكي: يتمحور حول الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية
2- الثاني: على مستوى الدراسات الأمنية من خلال المحاولات العلمية من طرف الباحثين والمفكرين لإيجاد تفسيرات نظرية للصراع القائم بين المعسكرين

فواقع العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى ازدياد الاهتمام بوسائل تحقيق الأمن وضرورة الحفاظ على الأمن القومي وقد كان لهذا الاهتمام عدة أسباب أهمها:

1- تزايد حدة الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنه من عمليات استقطاب دولي
2- التركيز على عامل التكنولوجيا وخاصة في جانبها العسكري والتطور الهائل في وسائل الاتصال
3- بروز مظاهر جديدة لطبيعة الأمن القومي والخروج من الإطار الضيق له من ناحية المدلول والمظهر.

الاتجاه الثاني: الداعيين إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاجتماعية، الايكولوجية والثقافية...(بعض الواقعيين والواقعيين الجدد وبعض الليبراليين والمؤسساتيين)، والذين يعتقدون بأن سيطرة المتغيرات العسكرية على مفهوم الأمن لا يعني مطلقا إهمال أو الاعتقاد بعدم وجود متغيرات وعوامل أخرى مؤثرة، حيث يعتقد أنصار هذا الاتجاه أنه لا يجب استبعاد البعد العسكري للأمن إلا أن هذا لا يعني إهمال الأبعاد الأخرى التي أكدت أهميتها خاصة بعد الحرب الباردة (مسائل الاقتصادية، البيئية والثقافية...ومن أهم افتراضات الاتجاه الواقعي بثوبه الجديد أن النظام الدولي هو نظام فوضوي(أي غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول) فكنيث والتز يرى بأنه"في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الرئيسي وهذا حسبه لن يكون إلا إذا ضمن استمرارية وبقاء الدول والتي هي في حالة دائمة من البحث عن القوة والربح"[2].

---

[1] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.
[2] - ستيف(سميث)، جون(بيلس)، مرجع سابق، ص417.

ويطلق على الواقعيين الجدد في كثير من الأحيان البنيويين أو الواقعية البنيوية نظرا لأن تحليلاتهم تقوم على أساس بنية النظام الدولي، وهذا ما جسده كنيث والتز في قوله "نظرا لكون بنية النظام الدولي فوضوية(بدون سلطة مركزية)في كل معظم أبعاده التنظيمية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية) فان البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن هي الوحدات، وبما أن الدولة هي الوحدة المسيطرة، فان الأمن القومي هو القضية المركزية...فان النظام الدولي ذات السيادة مهيكل سياسيا كنظام فوضوي وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة وظروف مبدأ كل لنفسه لوجود الدول"[1].

وكذالك نظرا للاعتماد على النسقية systemisme من طرف المفكر مورتن كابلان، ريتـــشارد روزيكرانس وماك للاند فالواقعية البنيوية الجديدة تبنت واعتمدت على بنية النظام واعتبرت أن بنيته تســـمح له بالنــــــظر إلى الوحدات كأنها مكونة بشكل مختلف عن وحدة واحدة[2].

فالمفكر الواقعي بوزان انتقد الاتجاه الواقعي التقليدي فيما يخص الأمن من خلال ربط هذا الأخير بالقوة، وإهمال الجوانب الأخرى غير العسكرية، ومع ذلك يبقى بوزان كذلك ذا تفكير واقعي من خلال تبنيه لمسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي(التي تعني حسبه غياب سلطة مركزية) وتسليمه بأن أساس قضايا الأمن هي الوحدات[3]، ومن خلال ما قدمه بوزان يتضح أن الدول هي الوحدات المسيطرة على الدراسات الأمنية، لكن على الرغم من الاختلاف داخل التيار الواقعي بشقيه التقليدي والبنيوي وانقسامه إلى تيارين إلا أنهما لا يختلفان في نظرتهما للأمن على أساس أنه وجد للعلاقة بين الدول فقط وعلى الرغم من أن الواقعيين الجدد بزعامة والتز يقرون أبعادا أخرى إلى جانب البعد العسكري للأمن إلا أنهم لا ينفون بأن ضمان الأمن مرتبط بتوازنات عسكرية.

بيد أن النقاشات الواقعية/الواقعية مهدت الطريق لظهور السمات الأولى نحو إعطاء مفهوم جديد موسع للأمن يتماشى والتحولات الدولية التي مست دراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبح من غير الممكن الحفاظ على مفهوم الأمن في شقه التقليدي، وبذلك بدأ التغيير يمس الدراسات الأمنية حيث بادر باري بوزان وغيره ممن رأى بأن واقع العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ليس كما في فترات سابقة، إلى تبني مفاهيم جديدة في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية كالأمن المشترك Common Security، وفي جانب آخر فان الدراسة التي قام بها باري بوزان تحت عنوان"الشعب، الدول والخوف"والتي تدعوا إلى تبني رؤيا عميقة للدراسات الأمنية تكون شاملة(سياسيا، اقتصاديا، بيئيا وحتى عسكريا)[4].

---

[1] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] -Jean-Jacques(Roche), *Theories des relations internationales,*2ème éd,Paris, Montcherstien,1997, p19.

[3] - بن عنتر(عبد النور)"**البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**"، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص19.

[4] -Barry (Buzan),"people, states and fear",london,harvester wheatsheaf,1983,p218.

وقد لقيت وجهة النظر هذه الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال تقرير (Egon behr) المقدم للجنة palme عام 1982 والذي جاء تحت نفس العنوان"الأمن المشترك" والذي يرى بأن تركيز القوة وسعي الدول إلى تعزيز أمنها على حساب الآخرين يقلص من أمن الدول الأخرى في ظل عالم يتميز بمستويات عالمية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل، فحسبهم مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما نتج عنها من أشكال أخرى من التهديدات والمخاطر في جميع القطاعات والمجالات(الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وحتى البيئية) هذا يستلزم إعادة النظر في المخاطر العسكرية والتي أصبحت غير قادرة على تقديم تفسير شامل للعلاقات الدولية في مجال الدراسات الأمنية الإستراتيجية[1] فالدول أصبحت تواجه أنماطا عدة من التهديدات التي أصبحت تحيط بها من جميع النواحي، والتي لم تعد تعني بالضرورة تهديدات عسكرية هذا في جانب وفي جانب آخر هناك من الباحثين والمفكرين من يرفض بتاتا التصورات الأمنية بمفهومها التقليدي وذلك نظرا للتحول الذي كان أيضا على مستوى المفاهيم، حيث تحولت الصراعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من صراعات فيما بين الدول إلى صراعات داخل الدول وهذا بدوره جعل المعادلة الأمنية تعرف تغيرات جذرية من خلال إعادة بناء فرضياتها، حيث ظهر داخل الاتجاه التقليدي الواقعي في حد ذاته من خلال ظهور ما يعرف بالواقعية الاثنية لباري بوزان حيث يقر بوزان بأن الأخطار التي أصبحت تأتي من داخل الدول أو التي مصدرها يكون داخليا هي أكبر من تلك التي تأتي من الخارج وقد برز العديد من المفكرين في مجال الدراسات السياسية يدعون إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن والرقي به بعيدا عن التصورات الضيقة، خاصة التصورات الواقعية التقليدية ومن أمثال هؤلاء: ادوارد كولودزي E.Klodzeey، باري بوزان، وجوزيف ناي، حيث يجمع معظم هؤلاء على أنه قد أصبح من الضروري الانتقال بمجال الدراسات الأمنية إلى مستوى أشمل وأوسع ودعوا إلى تجاوز النظرة الجزئية التي يعتنقها الواقعيون التقليديون المتمحورة أساسا على مبدأ "الدولة المركزية" أو "الدولة القومية" وذلك من خلال إقحام فواعل غير دولتيه كالجماعات الاثنية، العقائدية، اللغوية والمؤسسات الدولية والقوى غير الحكومية.

المطلب الثاني:الأمن في المقاربات الحديثة(الدراسات النقدية)

في واقع الأمر عرفت النقاشات النظرية حول الأمن(مفهومه، أبعاده أشكاله ووسائل بنائه) تطورا كبيرا خاصة مع البدايات الأولى لعقد الثمانينات ضمن مدرسة بحوث السلام الدولي والتي دعت إلى ضرورة إخراج مفهوم الأمن من مدلولاته الضيقة إلى أنه وبنهاية الحرب الباردة بين الكتلتين احتدم الصراع النظري بين التقليديين(الواقعيين، الواقعيين الجدد وحتى الليبراليون) الذين يسعون إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن مع اقتراح بعض الإصلاحات الطفيفة، فالأمن في تلك الفترة ظل حبيس المعتقدات التقليدية القائمة على أساس الأمن الوطني أو القومي للدولة، والتي كانت مسيطرة على جميع قضايا الأمن لأن الثورة العلمية والتكنولوجية لم تكن بعد قد بلغت الحد الذي يسمح للعالم أن يندمج اقتصاديا واتصاليا، وبالتالي يسمح ويترك المجال لبعض القضايا العالمية النطاق بأن

[1] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

تفرض نفسها على مفهوم الأمن، وهذا ما جعل مفهوم الأمن يتمحور حول منع وتقليل التهديدات التي تواجه الدولة، وأصحاب النظرة الجديدة لواقع العلاقات الأمنية الدولية والذين يسعون إلى قلب الافتراضات القائمة بشكل جذري وتبني افتراضات جديدة من خلال إعادة وصياغة واقع العلاقات الأمنية الدولية حيث كان هدفهم الأول هو الوصول إلى تعريف شامل للأمن يكون مرجعا للجميع، فلقد بدأ حقل الدراسات الأمنية يعرف منعرجا في الفترة الجديدة، حيث ظهر تيار يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن وكان من نتائجه ظهور الدراسات النقدية التي جاءت كردة فعل على الدراسات الوضعية في ميادين الأمن، فالمرحلة الجديدة شهدت مجموعة من التغيرات الهامة خاصة فيما يخص طبيعة التهديدات ونوعيتها ومصادرها وأنواعها وحتى نطاقها ومداها، هذا الأمر الذي كان له تأثير كبير على مفهوم الأمن إذ أصبح ذلك المفهوم للأمن(الأمن بمفهومه التقليدي)غير كافي لتفسير واقع العلاقات الأمنية الدولية للمرحلة الجديدة، وإنما أصبح مفهوما مركبا متعدد الأبعاد والمستويات ويرجع ذلك كما أشرنا سابقا إلى المتغيرات التكنولوجية، الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم، حيث يمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي[1]:

1- الظاهرة الأمنية المتعدية الحدود
2- اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني
3- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية والتي لم تكن معروفة سابقا أو كانت خفية
4- تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتغير الوزن لأهميتها

فلقد شهد المجتمع الدولي سواء على المستوى العملي أو على المستوى الأكاديمي زخما من المفاهيم الجديدة"فقد ارتبط بعضها بتحولات شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة بحيث جاءت تلك المفاهيم لتعكس بعض جوانب تلك التحولات، في حين أن البعض الآخر منها جاء ليعكس مصالح القوى الدولية الدافعة بهذه المفاهيم"[2]، وفي مواجهة أكثر المفاهيم انتشارا خاصة في الدراسات السياسية والإستراتيجية نجد مفهوم الأمن الإنساني والذي جاء كردة فعل للمفهوم التقليدي للأمن والذي انحصر في غطاءه لفترة كبيرة من الزمن حول الأمن القومي.

وقد جاءت هذه المفاهيم الجديدة لتعلن ثورة ضد بعض المفاهيم والتي استمرت لفترة طويلة في تفسير واقع العلاقات الدولية فمفهوم التدخل الإنساني جاء في مواجهة مفهوم سيادة الدولة ومفهوم العولمة جاء في مواجهة مفاهيم مثل الخوصصة الثقافية، فتداعيات نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من عجز التفسيرات التقليدية للواقع الأمني الدولي ترك المجال مفتوحا أمام تفسيرات جديدة أخذت منحى نقدي وقائمة على أساس أفكار نقدية لسابقتها، فالدراسات النقدية في مجال الأمن قائمة على أساس افتراضات على غرار تلك التي تبنى عليها الدراسات

---

[1]- محمد سعد(أبو عامود)، المفهوم العام للأمن:
www.policemc.gov.bh/reports/2009/October/.../633923461413620872.pdf

[2]- "مفهوم الأمن الإنساني":
http://www.dctrs.org/s6061/htm

الوضعية وتتبنى طروحات ابستمولوجية، انطولوجية ومنهجية مغايرة لسابقتها، فالدولة حسبهم أصبحت تواجه أنماطا عدة من مصادر التهديد والتي حسبهم ليست بالضرورة تهديدات عسكرية.

لذلك عرفت المرحلة الجديدة احتدام النقاشات/الحوارات والتي كانت تدور أساسا حول: إما ضرورة الإبقاء على المفهوم التقليدي للأمن المنصب حول الصراع العسكري بين الدول في سبيل تحقيق الأمن الوطني (القومي)، وإما ضرورة توسيع وتعميق هذا الجانب من الدراسات (الدراسات الأمنية) من خلال الحوار حول طبيعته، أسبابه معانيه ومدلولاته، فعجز الاتجاه التقليدي والذي هيمن لفترة كبيرة من الزمن على حقل الدراسات الأمنية والدراسات السياسية بصفة عامة على تفسير وإدراك السلوكيات والظواهر الأمنية في حقبة مابعد الحرب الباردة جعل النقاش دائرا بين أولئك الذين يدعون إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بمدلولاته التقليدية وبين أولئك الذين يرون بضرورة الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن القائم على الأمن القومي والمصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات أخرى. ونظرا لدخول العلاقات الدولية في مرحلة جديدة تعرف بالتعددية pluralisme، وفي جانب آخر نجد انتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل، ومجموعة أخرى من التغيرات التي مست النظام الدولي من جهة ثالثة، كل هذا جعل التفسيرات السابقة للأمن الدولي والقائمة على أساس المصلحة القومية وإقحام الجوانب العسكرية(التوجه الاستراتيجي التقليدي) غير قادرة على مواكبة تلك التغييرات التي مست النظام الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، فالفترة التي أعقبت الصراع البارد بين الطرفين السوفيتي والأمريكي أثرت بدورها على الدراسات الأمنية ليتخذ مفهوم الأمن أبعادا مختلفة إلى جانب البعـــــــد العسكري.

فأصبح يشمل أبعادا أخرى مهمة ومؤثرة: الجوانب الاقتصادية والبيئية، والجوانب الاجتماعية وكذالك الأبعاد الإنسانية...[1]، حيث بدأت حملة الانتقادات الموجهة إلى التفسيرات التقليدية الضيقة الجانب فالمفكر النقدي هوركهايمرHorkheimer يرى بأن النظرية التقليدية شجعت على زيادة التلاعب بحياة البشر، وقد رأت العالم الاجتماعي عبارة عن منطقة للسيطرة والهيمنة تماما مثل شريعة الغاب ولذلك فان الافتراضات التقليدية كانت لا تأبه بإمكانات تحرير الإنسان[2]، ويتضح من كلام المفكر والباحث النقدي هوركهايمر أنه ينتقد وبشدة إهمال النظريات التقليدية للعنصر البشري وتحريره(انعتاقه)من عدة جوانب، وتركيزها فقط على أمن الدول من خلال عنصري الهيمنة والسيطرة، وبذلك يتضح أن الهدف الأساسي والرئيسي لنظريات ما بعد الحداثة وعلى رأسها النظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرير الإنسان.

كما أن احتدام النقاشات والجدالات داخل التصور التقليدي للأمن في حد ذاته، جعل من الضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن على أساس نقدي، ولعل المحاولات الأولى لوضع مفهوم للأمن في إطاره النقدي بدأت منذ

[1] - Gustav(dainiker),"cooperative security and man offensive defence in middle east", In : bjarn moller(ed) non offencive defence in middle east(unipir.geneva,1998,p115.

[2] - ستيف (سميث)، جون (بايلس)، مرجع سابق، ص375.

تأسيس النظرية النقدية، حيث تعتبر نظريات ما بعد الحداثة أنها أكثر اهتماما بالقضايا الأمنية والإستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة ويؤكد أنصار ومفكرو الجيل الجديد أنهم يملكون الأدوات التحليلية الكفيلة للخروج بمفهوم شامل للأمن، لذلك يبني النقديون افتراضاتهم حول سؤال جوهري ومركزي: لمن الأمن؟ هل الاهتمام بالقضايا الأمنية الخارجية للدول أولى من الاهتمام بالأفراد؟،وفي هذا الصدد يقول كين بوث K .Booth "أن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشئومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أنه نملك التزاما ب"الانعتاق" مقابل ترك موازين القوى كما هي"[1].

وهنا يؤكد كيث بوث على أن الأمن يعني الانعتاق، فالمفهوم الجديد للأمن حسب بوث والنقديين"يعني تحرير الشعوب من القيود التي تقيد مسعاها نحو تحديد اختياراتها وتتمثل تلك القيود في :الحرب والفقر والاضطهاد والجهل والأمية..."[2]، وبالتالي يصل النقديون إلى إجابة عن تساؤلهم حيث يعتبرون أن الإنسان هو الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن ويجب ضمان حرياته من جميع القيود ويعتبرون أن الدولة هي بمثابة العائق الذي يقيد تحرك الأفراد، ويرون بأن الدول ماهي إلا وسائل لتحقيق أمن أفرادها وضمان رفاهيتهم ومن غير الممكن أن تكون هي هدف الأمن.

وضمان أمن الأفراد حسب النقديين سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن العالمي فالاتجاه النقدي يعتمد على مفهومين للأمن: الأمن البشري والأمن العالمي حيث يضعون معادلة أن أي فرد وأي إنسان في العالم يرغب في انعتاقه وتحريره من كافة القيود المفروضة عليه وأن كافة البشرية تملك نفس النظرة اتجاه الفقر والحرمان، الجوع، الحروب، والاضطهاد السياسي...وبالتالي فهدف الأمن هو الإنسان والبشر على المستوى العالمي، لكن هنا أنا اعتقد أن هذه النظرة تقترب كثيرا للنظرة التفاؤلية للمثاليين حول ما يجب أن يكون(حكومة عالمية تضمن الأمن والاستقرار) فالربط بين تحقيق أمن البشرية جمعاء والأمن العالمي قد يكون مثاليا أكثر منه تفسيرا للواقع الدولي.

وحول ردهم على التفسيرات التقليدية وخاصة الواقعية منها، يرون بأنها يشوبها الكثير من القصور حيث يرى ريتشارد أشلي"أن الواقعية إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي، وذلك لأن الواقعية هي خطاب القوة وحكم ساد في ميدان السياسة الدولية في الماضي وشجع الدول على المنافسة الأمنية"[3].

هنا يتضح أن المفكر اشلي ينتقد كثيرا الواقعيين بسبب حصر الأمن في الدولة القومية، فالدراسات النقدية في حقبة ما بعد الحرب الباردة حاولت تغطية النقص الذي كان يكتنف الدراسات الوضعية حول الأمن، ورفض

---

[1]- المرجع نفسه، نفس الصفحة

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] - المرجع نفسه،ص436

مناصرو التيار النقدي ربط الأمن بالحرب ودعوا إلى البحث عن مفهوم أكثر ايجابية حيث دعا جون غالتونغ G.galtung إلى السلام الايجابي Positive peace، ولم يبتعد المفكر والباحث النقدي كنيث بولدينغ Knneeth.B كثيرا عن زميله غالتونغ حيث نادى بالتركيز على المفهوم الخاص بالسلام المستقر Stable peace ، فالنقديون يؤكدون على ضرورة تجاوز المتغيرات العسكرية في تحديد مفهوم للأمن والعمل على إقحام العوامل والمتغيرات الأخرى (الاقتصادية، السياسية، والثقافية ...).

وهذا ما أدى إلى تبني عدة مفاهيم موسعة للأمن حيث بعدما كان التركيز على الأمن الوطني بمفهومه التقليدي، أصبح يتخذ مفاهيم أخرى كالأمن الإقليمي Regional security والأمن المتكامل Intégrâted Security، والأمن المشترك Common Security ، والأمن الإنساني Humman Security ...

هذا الأخير الذي أخذ حيزا كبيرا من النقاشات والدراسات بين جميع المدارس المتخصصة في الأمن في مجال العلاقات الدولية بل تعدى ذلك حتى إلى القادة السياسيين، وبالتالي فالمنظور المعاصر والذي يتميز بشموليته للعديد من القضايا وعدم اقتصاره على المشاكل العسكرية والدفاعية حيث يعرفه ماكنامارا وزير الدفاع الأمريكي السابق"الأمن يعني التنمية والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنه جزء منه فالأمن هو التنمية والتطور وبدون تنمية لا يمكن الحديث عن الأمن"[1].

ومن خلال هذا المنظور للأمن يتضح أن صاحبه يريد إيصال فكرة أساسية مفادها أن الأمن لا يمكن أن يحصل بدون وجود تنمية في جميع مجالاتها وربما صاحب التعريف هنا متأثر كثيرا ببيئته الأمريكية المتطورة، وهو يعتقد أن التخلف والفقر هما السبب الرئيسي والأساسي لانعدام الأمن إلا أنني اعتقد من خلال كلام وزير الدفاع الأمريكي السابق بكلمة التنمية أنه يربط بين التنمية والتبعية.

يتضح مما سبق أن الاتجاه النقدي في مجال الدراسات الأمنية يحاول الخروج بنتيجة مفادها أن تحقيق الأمن والسلم الدوليين لا يكون سوى بضمان حقوق الإنسان(الأمن البشري أو أمن الفرد) وتحقيق التنمية خاصة في مجالها الاقتصادي، لكن هذا يضعهم أمام حتمية إعادة النظر في الدولة كأولوية أو كمرجع أساسي لتحديد مفهوم الأمن وإعادة النظر كذلك في الدور التقليدي للقوات العسكرية ومقولة أن الأمن هو ضمان أمن الحدود القومية للدولة، "هنا يتضح أن مفهوم الأمن هو مفهوم لا يمكن الوصول إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك في مداره، وبالتالي يبقى دائما خاضعا للتعديل والتطوير انسجاما مع المتغيرات والظروف التي أثرت ولازالت

---

[1] - عبد المنعم(المشاط)، **"نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،عدد54، 1983، ص9.

تؤثر على ميدان التداول والتطبيق"[1]،ولكن هذا لا يعني مطلقا أن مفهوم الأمن غير واضح أو غامض ولكن المقصود هنا أن تلك المحاولات التقليدية والنقدية وحتى الدراسات الحديثة كلها تحاول الوصول إلى مفهوم شامل للأمن يشمل جميع الزوايا ويكون أكثر تفسيرا للواقع الدولي الراهن وفي إطار هذه الحقيقة يمكن الخروج بمفهوم للأمن كمفهوم إجرائي من خلال كل ما طرح سابقا فجوهر الأمن هو شعور أفراد المجتمع بالاستقرار والحرية مع ضمان الدولة لأفرادها جميع حقوقهم(الحماية ،التنمية...)قد يبدوا هذا التعريف ضيقا ولكن لو تأملنا قليلا فيه لوجدنا أن عدم ضمان الحقوق والحريات للأفراد داخل مجتمع معين قد يجعل الأفراد لا يشعرون بالانتماء لذلك الوطن وبالتالي يصبح الولاء له في موضع الخطر، والولاء للبلد هو في حد ذاته هو مكسب أمني داخلي للدول، ولكن في جانب آخر فالأمن كذلك يعني وأنا اتفق مع الأستاذ زكريا حسين والذي يقول: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة"[2].

كما أنه وحسب اعتقادي فان جميع الآراء والدراسات حول الأمن تتقاطع في نقطة أساسية تتمحور حول الشعور بالأمان ببعديه النفسي(المعنوي) والجسدي ،بمعنى تحقيق حالة انعدام الشعور بالخوف، فالشعور بالأمان مطلب بشري بجميع فئاته بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي.

ونظرا لتضارب الآراء حول الوصول إلى مفهوم شامل للأمن يخرج عن السيطرة التقليدية، ونظرا لتعقد الظاهرة الأمنية الدولية أصبح من الضروري إعادة صياغة مفهوم الأمن بالتطرق لأبعاده ومستوياته.

فقد أدت الحوارات والنقاشات التي كانت تتمحور حول موضوع الأمن في الفترة الجديدة مابين التقليديين أصحاب النظرة القائلة بأن الدولة هي الركيزة الأساسية في العلاقات الأمنية الدولية وبأن مصلحتها القومية هي فوق مصلحة الجميع، وبين النقديين (ما بعد الوضعيين) الذين يعتقدون أن فترة ما بعد الحرب الباردة طرحت عدة قضايا جديدة وأن تلك المرحلة عرفت تغيرات في جميع المجالات الاقتصادية الثقافية والاجتماعية تلك التغيرات انعكست تبعاتها على عدة قضايا دولية ومن بين أهم هذه القضايا "القضايا الأمنية" وضرورة تغيير النظام الأمني الدولي الذي لم يكن ناجحا وتسبب في العديد من الحروب المدمرة وبالتالي أصبح من الضروري الخروج من المفهوم الضيق للأمن القائم على أساس الدول، ومحاولة إيجاد مفهوم شامل جامع للأمن يشمل جميع الجوانب وعلى ضوء المفهوم الشامل للأمن حسب اعتقاد الجيل الجديد من المفكرين والباحثين الاستراتيجيين فإنها تعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، هذه التنمية هي الدافع والسبب

[1] سليمان(منذر)، "نحو إعادة صياغة المفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته": http://www.achr.nu/art381.htm-

[2] - حسين (زكرياء)، "مفهوم الأمن":

http://www.vb.arabsgate.com/archive/index.php/f.489573.htm

الحقيقي لتجعل الدولة تضمن أمنها من الداخل والخارج في آن واحد، وبالتالي دفع كل التهديدات باختلاف أبعادها وبالتالي ضمان الحياة المستقرة لشعبها وتكفل له كل الطاقات التي تؤهله للتقدم والازدهار.

" تلك المحاولات حول إيجاد مفهوم موسع للأمن يختلف عن المفهوم الضيق له والداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن والضرورة الحتمية إلى توسيعه ليشمل عدة ميادين، ولكن دون المساس أو محاولة تغيير مستوى التحليل وهو الدولة"[1]، كل هذا يضعنا أمام إشكال يطرح نفسه هو إذا كان الأمن الشامل هو محاولة لوضع مفهوم يشمل جميع المجالات والميادين، فهذا يعني أن الأمن بمفهومه الجديد له أبعاد متعددة ومختلفة، وسنتطرق هنا لأربعة (4)أبعاد أجدها حسبي مهمة ورئيسية (البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي وأخيرا البعد المعنوي أو الإيديولوجي).

أ- البعد السياسي: وأهم شيء يركز عليه هذا البعد هو الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ، وعندما نتكلم هنا عن الكيان السياسي للدولة يتضح لنا أن هذا البعد يؤكد المفهوم التقليدي للأمن (حول امن الدولة)،وهذا البعد له شقان احدهما داخلي ويتعلق بالتلاحم والترابط الاجتماعيين والسلام الداخلي ،وتماسك أفراد المجتمع بمعنى أن البعد السياسي الداخلي للأمن يؤكد على توفير شروط الأمن داخل حدود الدولة،أما الشق الخارجي لهذا البعد فيتمحور حول علاقة الدولة بجيرانها من الدول ذات الحدود معها أو غيرها من الدول الإقليمية وغير الإقليمية فالدول في علاقاتها مع بعضها البعض تشوبها الكثير من المصالح والأطماع "وبالتالي يركز هذا البعد في جانبه الخارجي حول تعامل الدولة مع تلك الأطماع والمصالح الخارجية التي تستهدف مواردها وخيراتها ومراعاة مدى تطابقها أو تعارضها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية"[2].

ب- البعد الاقتصادي: إن التطرق للشؤون والمسائل الاقتصادية في مجالها الأمني ،يختلف باختلاف المقاربات النظرية السائدة ،فالقضايا والمسائل الاقتصادية في مجالها الأمني حسب التقليديين تتعلق بمدى إمكانيات الدولة المالية والاقتصادية فحسبهم القدرة المالية والاقتصادية هي من تترك الدول يدخلون في سباق للتسلح النووي، فالبعد الاقتصادي للأمن يرتبط بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول[3].

فحسب التقليديين فان مجال الأمن الوطني والقومي هو الإستراتيجية العليا الداخلية والتي تعنى باستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق الأهداف السياسية، فالنمو الاقتصادي والتنمية هو اللبنة الأساسية التي من خلالها تتحقق

---

[1] - Piere(vilanova),"nouvelles menaces:le propleme de la perception" http://www.cidab.es/castellana/publicationes/afmes/27.htm.

[2] - عبد المنعم(المشاط)، مرجع سابق، ص9.

[3] - Victor-yves(ghebali),brigitte sauverviein,european sicurity in 1990: challenges and perspectives(Under.geneva, 1995. P7.

المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الإستراتيجية، "فالأمن الوطني أو القومي يتحقق أساسا حسب البعد الاقتصادي للأمن بتحقيق الحاجيات الأساسية للفرد (الإنسان) BASIC HUMAN NEEDS "[1].

إلا أن باري بوزان كواقعي بنيوي يعتقد بأن الأمن في بعده الاقتصادي له علاقة كبيرة بقدرة الدول على الوصول للسوق الخارجية هذا على المستوى العالمي أما على المستوى الإقليمي فيعني شدة التنافس بين دول الإقليم للوصول إلى شراكات أو صفقات مع جيهات أخرى أو قوى خارجية لها وزن اقتصادي[2].

أما النقديون فيعتقدون أن البعد الاقتصادي للأمن يتمحور أساسا حول القضاء على الفقر على الأقل تحجيمه من خلال ضمان الرخاء والرفاهية للأفراد وذلك بعدم تقييده وتوفير كامل الحرية في سلوكياته"فالفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ،حيث يقودنا الفقر إلى الثورة والتطرف الداخلي"[3].

كما تأثر النقديون بالافتراضات النيوقرامشية القائمة على أساس البنية الاقتصادية أي أن عملية الاعتماد المتبادل بين دول العالم جعلت العالم ينقسم إلى دول مركز ودول محيط، يعتمد كلاهما على الآخر لكن هذا التقسيم أحيانا يعرف اضطرابات تمس البنية الاقتصادية مما يخلق هوة بين الأغنياء والفقراء، فالنقديون يرون بأن ندرة الموارد الاقتصادية أو المالية الناتجة عن تلك الاضطرابات تؤثر في أفراد المجتمعات مما قد ينتج عنه لا أمن اقتصادي.

ج- البعد الاجتماعي: يهتم البعد الاجتماعي للأمن بالجوانب الاجتماعية للدول والأفراد وهذا البعد يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي من خلاله ينموا ويزيد الشعور بالولاء والانتماء للوطن أو لمجتمع ما. فلابد من الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية والاهتمام بوضعية الأفراد داخل المجتمعات، تحقيق مبدأ المساواة، تحقيق مبدأ الكفاءة في المكانة والدور وقد يتسبب الإخلال بتلك المبادئ في تعريض الأمن الوطني والقومي للخطر، فبغير إقامة عدالة اجتماعية وذلك بالحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر، وهذا البعد كذلك يرتبط بتعزيز الوحدة الوطنية كعنصر أساسي لسلامة الكيان الداخلي للدولة، فكلما كان هناك إحساس من طرف الأفراد بالانتماء إلى المجتمع وبوجود مصير مشترك بينهم يزيد ذلك من الترابط داخل المجتمع الواحد وبالتالي تحقيق الأمن في بعده الاجتماعي.

د- البعد الثقافي: تكتسي المتغيرات الثقافية أهمية كبيرة في الدراسات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تعتبر الأكثر حساسية من بين جميع المتغيرات السابقة نظرا لتأثير الأبعاد الثقافية على النظام الدولي في الفترة الجديدة خاصة مع كتابات صامويل هنتغنتون حول"صدام الحضاراتClash of civilisations، حيث يعتقد الباحث أن الصراع

---

[1] - J.Amm(ticker),"revisionning security", in s.(steve) and j.(bayles), global and globalization,p300.

[2] - Said(hadadi),"the westerminean as a security aliasion between the european union and the middle-east?",jmwp-n24,1999,p99.

[3] - عبد المنعم(المشاط)، مرجع سابق، ص9.

الدولي تحول من صراع بين وحدات سياسية حول الموارد الأولية إلى صراع بين الثقافات والحضارات وأن هذا الصراع هو ما يميز تلك الفترة الجديدة.

ويرتبط البعد الثقافي للأمن بالبعد السابق الذكر(البعد الاجتماعي)، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تجمع المجتمع والثقافة السائدة، والتكلم على الأمن في جانبه الثقافي يتطلب التوفيق بين الثقافة الكلية والثقافات الفرعية داخل مجتمع معين.بمعنى أن محاولة التفريق بين الثقافات داخل المجتمع الواحد وتمكين ثقافة معينة عن الأخرى قد يؤدي إلى حدوث توترات داخل الدول قد تأخذ أشكالا متعددة كالتراعات الطائفية والعرقية(العراق)، بل وقد تصل حدهما إلى زعزعة استقرار الدول بطلب جماعة ذات ثقافة معينة تشعر بأن حقوقها هضمت بالانفصال عن ذلك الإقليم(حالة السودان).

المبحث الثاني: مستويات الأمن

تطرقنا سابقا إلى أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحدثت تغيرات على مستوى بعض المفاهيم كما فرضت علينا إعادة النظر في بعض المفاهيم والتي أصبحت غير قادرة على تفسير الواقع الدولي في تلك المرحلة وخاصة مفهوم الأمن، فنظرا للتشكيكات العديدة بين الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والعسكرية جعل التعامل مع تلك الجوانب كمصادر خطر يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل معها من طرف الدولة المعنية، كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا "مثلا خطر الإرهاب".

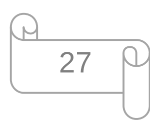
من خلال هذا نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن "الأمن الوطني، الأمن الإقليمي والأمن الدولي" وسنتطرق فيما بعدها إلى الأمن الإنساني كمستوى آخر كان له أثره على الدراسات الأمنية الدولية وأخذ حيزا كبيرا من النقاشات والحوارات.

المطلب الأول: الأمن الداخلي (الوطني)

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة.

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف والذي يمس باستقرار المجتمع والذي يكون عبر طرق غير شرعية، وكذلك توفير وحشد كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد، إلا أنه عندما نتكلم على المحافظة على الوضع القائم داخل مجتمع معين لا نقصد به احتكار السلطة من طرف حزب أو جماعة مصالح أو جهة معينة بطرق غير شرعية، وعدم فتح باب الحريات للتداول على السلطة فهذا قد يؤزم من الوضع داخل المجتمعات ويتركها في حالات من اللاأمن الداخلي، بل المقصود هنا أن لا يشهد المجتمع طرقا غير شرعية كمحاولات تغيير الوضع القائم (الانقلابات العسكرية، المظاهرات الفوضوية والعنيفة غير المنظمة وغير القانونية، الخروقات المختلفة والتي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن الوطني.

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات من اللاأمن مثلا: فرضها احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح فيمن لا يحترمها من خلال تسليط العقوبات المستحقة لأن أي تساهل أو



تخاذل من طرف السلطة اتجاه خروقات من طرف جهات سياسية معارضة أو غير معارضة قد يعرض الأمن الوطني للزعزعة، وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير، بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أنها تكون في صالح أو متلائمة مع طلب الأغلبية من أفراد المجتمع"فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين"[1].

من هنا يظهر ويتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به درء أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتخترقها وبالتالي تهديد البنية الداخلية للمجتمع وكذلك تامين المواطنين وذلك بمنع الأخطار التي قد تلحق بهم وكذلك توفير الحاجيات الأساسية لهم.

من جهة أخرى هذا لا يعني أن الأمن في مستواه الوطني تكتفي السلطة داخله بمراعاة ما يحدث داخل حدود الدولة، بل يعني كذلك طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية فالدولة كجزء من المجتمع الدولي تؤثر وتتأثر بما يحدث خارج حدودها الجغرافية وتلك التأثيرات قد تكون مباشرة مثل: تسليط عقوبات اقتصادية"الحالة الإيرانية المعاصرة ومن قبلها الحالة العراقية"، تهديدات بشن هجمات إرهابية"بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية"، وقد تكون عبارة عن تهديد بتدخل عسكري من طرف دولة أخرى، وقد تكون اثر تأثيرات غير مباشرة مثل تجارة المخذرات، الهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي، انتشار الأمراض الفتاكة"أنفلونزا الطيور والخنازير...

[1] - أبو كشك(غازي)، "سياسة الأمن القومي":
http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-148198.html

مخطط يوضح علاقة الأمن الوطني(القومي)

بالغايات والأهداف والسياسة الوطنية

امن وطني

غايات وطنية

أهداف وطنية

القوى الشاملة للدولة

بعد سياسي

سياسات متخصصة

سياسة وطنية عليا

أهداف سياسية تخصصية

بعد اقتصادي

بعد عسكري

بعد اجتماعي

إستراتيجية وطنية

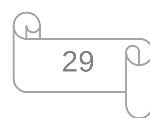
أهداف إستراتيجية تخصصية

استراتيجيات متخصصة

بعد جيوبوليتيكي

نقلا عن :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/fig02.GIF_cvt.htm



المطلب الثاني:الأمن الإقليمي

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة وأخرى تحت المظلة الأمريكية وهي الأخرى من أجل مصالح معينة .

وأحيانا تسعى الدول من أجل الحفاظ على أمنها أو تحقيقه إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى سواء مجاورة أو غير مجاورة وذلك لتعزيز أمنها الثنائي(الداخلي والخارجي)، وسعي الدول لتحقيق هذا المسعى تدخل في تحالفات إقليمية وكمثال ذلك انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي كضمان أمنها في إطار الكتلة الأوروبية من أي تهديد تركي من الجهة الشرقية، وأحيانا تلجأ الدول في الدخول في بعض المنظمات الدولية من أجل تعزيز أو ضمان أمنها وكمثال ذلك انضمام تركيا إلى منظمة حلف الأطلسي(NATO)، وقد يتخذ هذا المستوى الإقليمي للأمن بعدا آخر، بمعنى أنه لا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي حتى تدخل الدول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة فالواقع الحديث يبين لنا أن العديد من الدول تدخل في معاهدات واتفاقيات فيما بينها رغم البعد الجغرافي (الإقليمية الجديدة)، فالشراكة الأمنية خير دليل على ذلك "Security partnership arrangement"، والهدف منها مصلحي بالدرجة الأولى بين الأطراف المتعاقدة وقد تأخذ هذه الشراكة عدة أشكال: المعاهدات الرسمية، منظمات دولية، اتفاقيات بين شخصيات حكومية رفيعة المستوى وخير مثال على ذلك"الشراكة الأورومتوسطية"[1].

فالأمن الإقليمي القائم على تعاون مجموعة من الدول المجاورة هو سمة هذه المرحلة فالمحاور الإقليمية الناشئة مهمتها ضمان استقرار دول المنطقة والعمل على حل نزاعاتها الداخلية والحدودية وتعزيز التعاون فيما بينها والحد من التسلح التقليدي والانتشار النووي والتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخذرات ...،كذلك محاصرة الدول التي تشكل حاضنا للمجموعات الإرهابية.

فالأمن الإقليمي يعرف بأنه"عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية"[2]، حيث يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من

---

[1] - F.(attina),"the european security partnership:nato and the european union",jean-mannet working-papers,n29,2001,p5.

[2] - خليل(حسين)،"نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام": http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

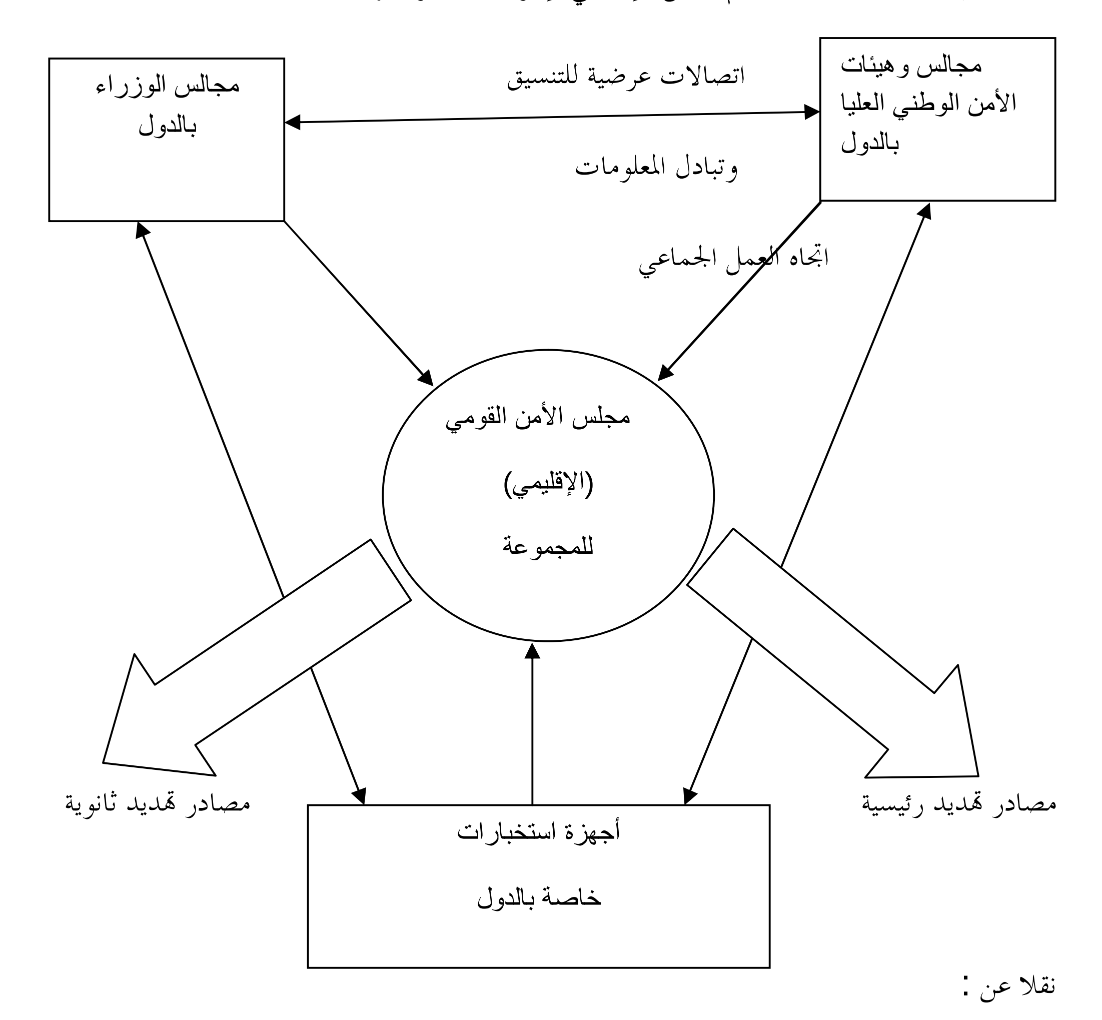
الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة[1].

ويعتقد البعض أنه لتحقيق أمن إقليمي بين مجموعة معينة من الوحدات السياسية يجب توافر مجموعة من الخصائص:

1- وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني
2- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون
3- توافر عناصر خارجية ايجابية ذات مصالح في قيام أو استمرار هذا التعاون

[1]- المرجع نفسه.

مخطط يبين العلاقات البينية لنظام الأمن الإقليمي لإدراك مصادر التهديدات



نقلا عن :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/fig02.GIF_cvt.htm

لكن يبقى هناك أشكال يطرح نفسه ويتمثل في كيفية التمييز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية، وشروط استمرارها ونجاحها من خلال تحديد السمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة والتي تشمل على عدة أبعاد: وحدات النظام والتفاعل، حدود النظام، وهيكل النظام، وعلى هذا الأساس فان عملية قيام أو إدارة أي نظام أمني إقليمي تختلف مضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى وقد تعرف فشلا في أقاليم مختلفة وغير متجانسة مثل ما حدث للاتحاد السوفيتي سابقا، وفي هذا الصدد يؤكد الأستاذ خليل حسين أن هناك وجهتا نظر حول وجود تنظيمات إقليمية تختص بالأمن الإقليمي إلى جانب المنظمات الدولية[1]:

الأولى: وهي نظرة تفاؤلية ترى بأن المزايا التي تتمتع بها الأنظمة الإقليمية تجعلها أكثر قدرة على توفير الأمن والسلم الإقليميين وذالك لعدة أسباب حسب الأستاذ:

[1] - المرجع نفسه.

- إن التنظيم الإقليمي بحكم وجوده في منطقة جغرافية معينة ومحدودة مكانياً، عادة ما يكون أكثر قدرة على التعامل الإيجابي مع قضايا هذه المنطقة ومشكلاتها.
- إن العمل الإقليمي قد يساعد على إبعاد المنطقة التي توجد في نطاقه، عن الصراعات الدولية الكبرى، أي عزل القضايا الإقليمية عن القضايا الدولية الأكثر تعقيداً، لعدم وجود روابط مادية وحضارية بين أطرافها.

-إن وجود تنظيمات دولية إقليمية، في نطاق تنظيم دولي عالمي، قد يكون مفيداً في تخفيف العبء عن كاهل هذا التنظيم الدولي، كما أنه يسهل عملية توزيع الأدوار وتقسيم المهام وتكاملها.

والثانية وهي النظرة المتشائمة والتي ترى بأن مساوئ وسلبيات الإقليمية أكثر من ايجابياتها إذ ترى أن الإقليمية هي تجزئة للنظام الدولي من خلال:

-أن نشوء تنظيمات دولية إقليمية متعددة، قد يؤدي مع الوقت إلى نتائج سلبية فيما يتعلق بإمكانية تطوير التنظيم الدولي المعاصر، وفي الوقت الذي يسعى فيه التنظيم الدولي العالمي إلى العمل على التقريب بين مختلف شعوب العالم. تعمل هذه المنظمات الإقليمية على إبراز التمايزات بين هذه الشعوب.

-أنه من غير الصحيح افتراض أن الروابط بين الدول المتجاورة جغرافياً هي دائماً أقوى من تلك التي تقوم بين بعض هذه الدول ودول أخرى خارج المنطقة.

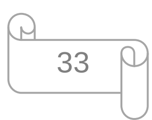
-من المبالغة الاعتقاد بأن المشكلات والقضايا الإقليمية كلها تعتبر ذات منشأ إقليمي خالص أو غالب، وإنما قد يرجع بعضها إلى أسباب دولية وخارجة عن الإطار الإقليمي.

-إن إنشاء منظمات إقليمية قد يؤدي إلى تغليب الاعتبارات والمصالح الإقليمية المحدودة، الأمر الذي يضعف الالتزامات الدولية، لدول الإقليم.

وعلى الرغم من اختلاف نظرة المتفائلين والمتشائمين للأمن الإقليمي إلا أنه لا يختلف اثنان في أن نظام الأمن الإقليمي لتجربة الاتحاد الأوروبي ساعد كثيرا المنطقة الأوروبية في حل النزاعات فيما بين وحداتها السياسية بطرق سلمية كما ساعدها على وقف التهديدات المتبادلة.

وفي صدد الحديث عن نجاح أي نظام إقليمي وجب توافر مجموعة من الركائز:

- تخلي دول الإقليم عن استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغيير الوضع القائم والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.
- وضع حلول عملية حاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم وعدم إثارة القضايا الخلافية، والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، ومنعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن الإقليم وسيادته (اعتبار فرنسا لوجود حلف الناتو ضمن الإقليم الأوروبي بأنه تدخل أمريكي غير مباشر لزعزعة الاستقرار الأوروبي).



- العمل على تفعيل العلاقات بين دول الإقليم على كافة الأصعدة، وتشجيع التعاون والتكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...الخ .
- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والأمنية بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.
- اعتبار الأمن الإقليمي جزأ لا يتجزأ من الأمن الدولي.

وقد يتشابك مصطلح الأمن الإقليمي مع بعض المصطلحات والمفاهيم المتداولة مثل:أمن المجتمعات Communities Security والذي جاء به الباحث والمفكر السياسي كارل دويتش، إلا انه يختلف عنها، فأمن المجتمعات يقصد به "المناطق التي يجمع أفرادها سواء أكانوا دولا مستقلة أو أعضاء رابطة اندماجية نموذج خاص من العلاقات تقوم على الحرص على تسوية المنازعات التي تنشأ فيما بينها ليس بوسيلة العنف وإنما بأسلوب الحلول النصفية أو اتفاقيات الوسط"[1]

وكذالك نجد مفهوم الإقليمية الجديدة والذي أصبح متداولا كثيرا في الأدبيات السياسية المعاصرة، فالإقليمية الجديدة تمثل اتجاها أساسيا إلى جانب العالمية المتصاعدة والقومية المتجددة في فترة ما بعد الحرب البادرة وتشكل ديناميكية الإقليمية الجديدة إلى حد كبير بالتفاعل مع هذه الاتجاهات، وجاء هذا المفهوم لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين:

الأول هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء المتعاهدة، عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي مثل منظمة الكوميسا والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والنموذج الثاني ويتعلق بتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية السنغافورية والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بأندونيسيا.

وخلاصة القول فان مفهوم الأمن يمكن أن يتعلق بأمن مجموعة من الدول المتحالفة أو المتعاونة أو المتعاهدة، وليس بأمن دولة واحدة، ويطلق عليـــه في هذه الحالة مصطلح (الأمن الإقليمي)، والمقصود به المخطط الاستراتيجي الذي تتفق تلك المجموعة على إتباعه لحماية أمنها في المحيط الدولي، وقد تُستعمل مصطلحات أخـــرى، مثل: الأمن الجماعي، والدفاع الجماعي وبالتالي فان الأمن الإقليمي هو جزأ لا يتجزأ من الأمن الدولي، فما المقصود بالأمن الدولي؟

---

[1] - إسماعيل صبري(مقلد)،"**الإستراتيجية والسياسة الدولية**" ،ط1،المؤسسة العربية للأبحاث،بيروت،1973،ص223.

المطلب الثالث: الأمن الدولي

بعد زوال الحربين العالميتين وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وزوال الاستعمار بمفهومه التقليدي وظهور وحدات سياسية جديدة على الساحة الدولية، تشكل ما يعرف بالجماعة الدولية الحديثة وبدأت تعرف توسعا تزامنا مع اتساع الحركة الدولية واستقلال الدول وظهور القوميات وتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول بانقسام العالم إلى دول مركز وأخرى دول محيط، وفي نفس الاتجاه أخذت دائرة المشاكل والتهديدات التي تمس المجتمع الدولي هي الأخرى تعرف منحى تصاعديا، هذا الأمر جعل من العسير على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية ونظرا للتطور التكنولوجي والاتصالاتي أصبح من السهل على أن أي تهديد يمس النقطة-أ-في الناحية الشرقية، قد يمس أو يصل في وقت قصير للنقطة-ب- في الجانب الغربي وبالتالي أصبح ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر أو غير مباشر[1]، ونظرا لتنامي ظاهرة العولمة وبروز ما يسمى بعولمة المخاطر والتهديدات(أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد الأمن الوطني للدولة فقط بل تهدد امن جميع الدول، مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي العابر للقارات، التلوث البيئي الأمراض الفتاكة—أنفلونزا الخنازير والطيور، المخدرات وتجارة أعضاء البشر...)، فمنذ بروز تهديدات جديدة غير عسكرية، أصبح الترتيب العسكري الاستراتيجي ليس من أولويات الوحدات السياسية نظرا لأن تلك التهديدات الجديدة لا تتطلب من الدول التعامل معها بمفهوم عسكري، ففي المجتمعات المتقدمة والمتطورة بالأخص أصبح الاعتقاد بأن التلوث والسيدا والمخدرات والإرهاب والتطرف بكل أنواعه، البطالة، الفوضى الاقتصادية، الهجرة ومشاكلها كلها تمثل انشغالا أمنيا ومقلقا يفوق خطر تهديد أي عدوان مباشر.

إذن فالمقصود بنظام الأمن الدولي أو الجماعي في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم، وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من وراءه، ويعرفه أحد الباحثين بأنه""النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية"[2]

فنظام الأمن الدولي ليس معناه أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول، ولكنه يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي لحل تلك التناقضات بين وحدات النظام الدولي، "وبالتالي فمفهوم الأمن الدولي يتلخص في

---

[1] - Maurice(Bertrand), *La fin de lordre militaire,* Presses de SciencesPo, Paris,1996, p.56.

[2] -زايد عبيد الله(مصباح)، "**السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**"، دار الرواء، ليبيا، 2002، ص203.

فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم وهي فكرة تتكون من شقين شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدين"[1] ،وقد يتعرض الباحث في الدراسات الأمنية إلى مفاهيم مثل: الأمن الجماعي، السلام الدولي فبالرغم من تواجد بعض الاختلافات النظرية إلا أنه من المتفق عليه أن الأمن الدولي هو شكل من أشكال الأمن الجماعي والسلام الدولي هو نتيجة للأمن الدولي والجماعي[2] ويمكن تلخيص مبادئ نظام الأمن الدولي في:

- اعتبار مجابهة العدوان واجبا على كل الدول بغض النظر على المصالح المشتركة

- توفير القوة الدولية الرادعة للمعتدي التي تجعله يدرك خسارته مقدما

- اتفاق دولي فوري لتحديد المعتدي في أي نزاع مسلح مع اتخاذ إجراء جماعي سريع لتصفية العدوان قبل اتساعه وإزالة آثاره الدولية.

لقد قام نظام الأمن الدولي بالأساس الأول لحماية المجتمع الدولي من الحروب التي تدخل في إطار المواصفات التقليدية القديمة،ولكن التغير في الاستراتيجيات الاستعمارية للدول من خلال التحول إلى الاستعمار غير المباشر(التنافس على مناطق النفوذ العالمي) ويتسبب ذلك في الاتهامات المتبادلة والتي قد تكون لها عواقب وخيمة على الأمن الدولي، بدل التدخلات العسكرية التقليدية إلا أن التصرفات الانفرادية للدول الكبرى ترك الاعتقاد حول مدى صلاحية نظام الأمن الدولي وقدرته على ردع التصرفات العدوانية للدول الكبرى وذلك لصعوبة الاتفاق على العدول ضمن تحالف دولي.

ومما سبق يتضح أن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي يضمن عالما خال من العدوان ويعمل على صيانة حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس غير الشريف فيما بين الدول الكبرى ولذلك وجب لتحقيق الأمن الدولي توافر مجموعة من الشروط[3]:

أ-حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلاّ في حالتين فقط:

- من خلال الجهاز الدولي، الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.

- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصّت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ب-احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

---

[1] - المرجع نفسه، ص204.

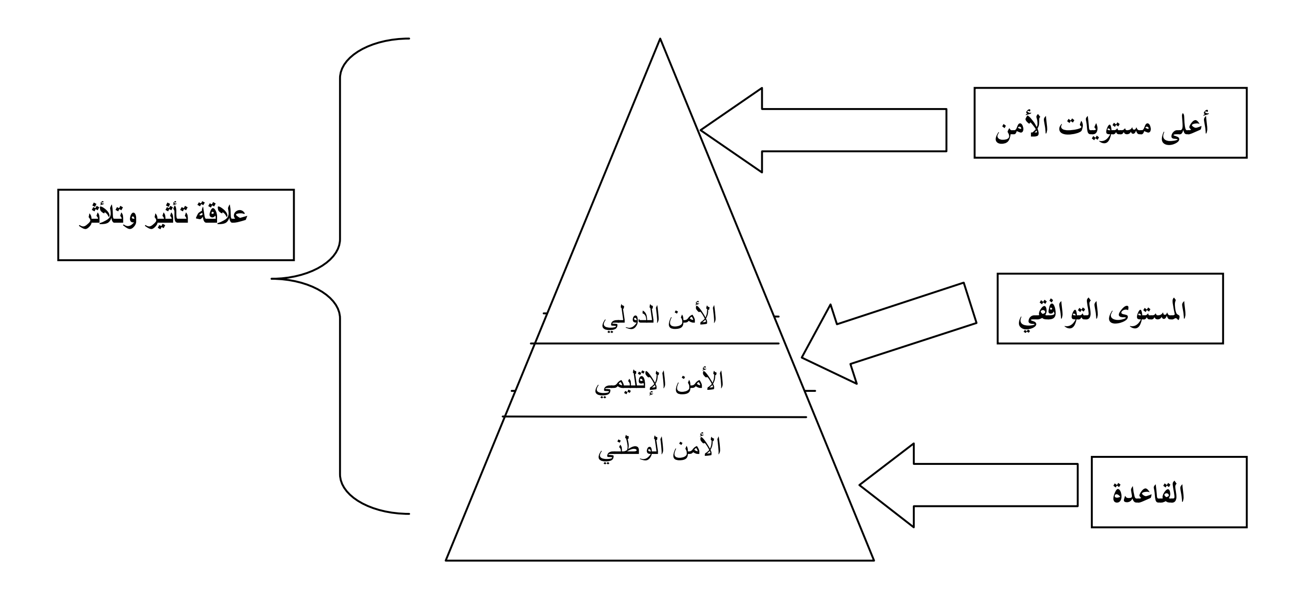
[2] - Maurice(Bertrand),ibid,P56.

[3] - خليل حسين، مرجع سابق.

ج-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

د- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

إلا أن هناك اتجاهات تعتقد أنه لتحقيق الأمن الدولي لابد من أن يكون هناك ترابط بين الأمن الوطني، الإقليمي والدولي"فمرحلة الاستقطاب التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية طرحت نموذجا للترابط الموجود بين تحقيق الأمن الدولي وضرورة تحقيق الأمن الوطني والإقليمي فعلى الرغم من أن كل مستوى من مستويات الأمن يبدوا منفصلا عن الآخر إلا أنه توجد علاقة بين كل مستوى وآخر، فالعلاقة التي تجمع بينهم هي علاقة وطيدة"[1] .بمعنى أنه توجد علاقة هرمية بين تحقيق الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن الدولي تشكل هرما تسلسليا، وهذا الشكل يتجسد بشكل جلي في مرحلة الحرب الباردة ونتيجة الصراع الإيديولوجي الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي جعل النظم الإقليمية تدخل الصراع حيث أنها أصبحت امتدادا له مما تسبب في إحداث أزمات أمنية في بعض أقاليم العالم من خلال دفع المعسكرين لتلك الأقاليم في الدخول في حروب فيما بينها من أجل الحصول على مكاسب في تلك المناطق وهذا بدوره يزعزع الأمن الإقليمي، كذلك دعم المعسكرين للحركات الانفصالية والتحررية والأحزاب المعارضة في دول معينة قصد ضمها لأحد المعسكرين كان له تأثيره الكبير على الأمن الوطني لتلك الدول.



الشكل الهرمي للعلاقة الترابطية بين مستويات الأمن: إعداد الباحث

[1] John(Burton),"global conflicts", wheat sheaf books,brighton,1984,p87-

المطلب الرابع: الأمن الإنساني

طرح الأمن الإنساني كمفهوم جديد في العلاقات الدولية والدراسات السياسية عقب نهاية الحرب الباردة، وقد ذاع هذا المفهوم في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين(1994)"كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة لاسيما انتشار الصراعات المحلية(داخل الدول)، وما انجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين ولعولمة بعض المشاكل: البيئة، الأوبئة، الفقر..."[1] ،فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن وأول ما أستعمل هذا المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية والذي تحدث عن مفهوم جديد للأمن جوهره الفرد هو(الأمن الإنساني)، ثم احتضنت بعض المنظمات والدول هذا المفهوم وتبنته فيما حاولت بعض الدراسات الأكاديمية الخوض في الموضوع"إلا أن أول من استخدم المصطلح والمفهوم يعود إلى عام1966 حيث طرح المفكر بلاتز W.E.Blataz رؤية حول الأمن الفردي وذلك في كتاب له يحمل عنوان"الأمن الإنساني: بعض التأملات" :Humann Security somme réflexions ، حيث أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادا امنين أو تحقيق أمن الأفراد"[2]، وهذه المقولة هي ما أثبتت أن المنظور الواقعي للأمن لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، مما عجل بضرورة إعادة النظر في تلك المنظورات من أجل توسيع منظور للأمن يعكس طبيعة مصادر التهديد في الفترة الجديدة.

إلا أن الفترة التي تلت نهاية الستينات وبداية السبعينات أثارت مجددا قضايا أمن الفرد داخل المجتمعات من خلال النقاشات حول أبرز التحديات ومصادر التهديد من خلال مؤتمرات وأعمال وتقارير حيث تم وضع محورين أساسيين يتمثل الأول في ضرورة الربط بين الأمن والتنمية أما الثاني فقد تعلق بضرورة الربط بين الأمن والتنمية والإنفاق على التسلح وبالتالي فان مفهوم الأمن الإنساني لم يأخذ حيزا كبيرا من الدراسات الأكاديمية إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتوجه الأنظار نحو عهد جديد من السلم والأمن تعيشه الشعوب من خلال حل مشاكل الفرد والإنسان، وهو ما دفع بعض الباحثين للاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد من مشاكل بيئية، والهجرة، وتحول الصراعات من صراعات فيما بين الدول إلى صراعات داخل الدول وهو ما أكده المفكر النيوواقعي باري بوزان.

وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن أن تكون هناك دولة أو إقليم أو عالم أمن من دون إنسان امن؟

يقصد بالأمن الإنساني هو ما يحفظ حق الإنسان أو الفرد في حياة كريمة مستقرة مطمئنة وهادئة، حياة من دون خوف في الحاضر أو وجود أخطار تهددها في المستقبل وكذلك صون الكرامة البشرية مع توفير احتياجاتها

[1] -بن عنتر(عبد النور)، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**"، مرجع سابق، ص27.

[2] - "مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم": http://www.dctrcs-org/s6061.htm

المادية والبشرية، وحسب الأستاذ عبد النور بن عنتر فان المقصود بالأمن الإنساني"صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية بمعنى أن يكون بمأمن من الحرمان الاقتصادي وشظف العيش وان تضمن ممارسة حقوقه الأساسية"[1]، ومن خلال هذا تتحول الأدوار حيث يصبح دور الدولة هنا هو تأمين أفرادها من أي أخطار وتهديدات داخلية أو خارجية، فالدول لا تضع سياساتها الأمنية إلا من أجل الوصول إلى إنسان وأفراد امنين.

وكما أن مفهوم الأمن الإنساني أخذ جزء كبير من اهتمامات الباحثين المتخصصين في الدراسات الأمنية من خلال التركيز على مناقشة أنماط ومصادر تهديد الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين واختلافها عن سابقتها والتي سيطرت الدراسات التقليدية في تفسيرها في مراحل سابقة، وكذلك مناقشة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفاهيم أخرى كالتدخل الإنساني، الحكم الراشد... فانه كذلك أخذ حيزا كبيرا على المستوى الإجرائي(التطبيقي) من خلال التزام وحدات النظام الدولي بضمان الأمن الإنساني كأساس لسياساتها الداخلية والخارجية"الاتحاد الأوروبي، هيئة الأمم المتحدة"، ونظرا للتطور الذي عرفه المجتمع الدولي في جميع المجالات وظهور ما يعرف بالعولمة، فقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 بعنوان**"عولمة ذات وجه إنساني"** Globalization with a human face والذي كشف أنه بالرغم مما توفره العولمة من رفاهية للإنسان والفرد حيث تمس كافة الجوانب إلا أنها تؤدي لمخاطر هائلة وقد حدد هذا التقرير سبع(7) تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:[2]

- عدم الاستقرار المالي
- غياب الأمان الوظيفي وعدم الاستقرار في الدخل
- غياب الأمان الثقافي وغياب الأمن البيئي
- غياب الأمان الشخصي وغياب الأمان السياسي والمجتمعي.

- أهم العوامل المساعدة على ظهور مصطلح الأمن الإنساني:

يطرح مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التناقضات خاصة التي تتعلق بالعلاقة بين المفهوم وهدفه الأساسي المتعلق بحماية الفرد والإنسان من جميع القيود وطبيعة النظام الدولي القائم على سيطرة قطب واحد يسعى إلى تحقيق مصالحه باستخدام كافة الوسائل والأدوات ولو على حساب مفاهيم يتم

[1]-بن عنتر(عبد النور)، **"البعد المتوسطي للأمن الجزائري"**، مرجع سابق،ص28.
[2] -"تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا":
http://www.islamonline.net

تسويقها لأجل ذلك، وبشكل عام هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على ظهور الأمن الإنساني منها ما يتعلق بظروف البيئة الأمنية في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ومنها ما يتعلق بضبط المفاهيم وكيفية استخدامها.

أ- التحولات على مستوى البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة: ويتعلق الأمر هنا بالمحاولات النقدية من اجل كسر احتكار مفهوم الأمن في إطاره التقليدي وهذا أدى إلى بروز الدراسات الأمنية النقدية **Critical Security Studies**

وهنا يمكن الحديث عن نقطتين أساسيتين الأولى تتعلق بأمن الأفراد في المرحلة الجديدة حيث يعني الأمن تحرير الأفراد من أية قيود سواء هيكلية تتعلق هيكل وطبيعة النظام السائد أو قيودا أخرى نابعة من مؤسسات محلية أو دولية، أما النقطة الثانية فهي تتعلق بما صاحب البيئة الأمنية الجديدة من تغيرات حيث انتقل الصراع من صراعات بين دول إلى صراعات داخل الدول أداتها الأولى هي الفرد.

ب- إشكالية ضبط المفاهيم: وهنا يمكن الحديث عن بعض المصطلحات التي يتم استخدامها كمفاهيم يستدل بها عن الأمن الإنساني ولكنها عبارة عن لوائح قانونية كحقوق الإنسان والتي تركز على وضع مجموعة من القواعد الكفيلة بحماية حقوق الفرد وعدم انتهاكها إلا انه يوجد فرق بين مصطلح حقوق الإنسان ومفهوم الأمن الإنساني إذ يتجاوز هذا الأخير مجموعة القواعد الموضوعة لحماية الفرد وحقوقه ليشمل جميع المسائل المتعلقة بالإنسان لذلك فمفهوم الأمن الإنساني جاء ليحدث ثورة ضد المفاهيم التقليدية عن امن الإنسان.

ج- العولمة: وتزامنا مع عصر العولمة كذلك وظهور ما يعرف بحقوق الإنسان أصبح لمفهوم الأمن الإنساني حيزا كبيرا من الاهتمامات الأكاديمية والقيادية إذ أصبح الأمر حينما يتعلق بضرورة حفظ وصيانة حقوق الإنسان يقحم فيه الأمن الإنساني كأحد المتطلبات الضرورية من أجل حماية تلك الحقوق، ويرى الكثيرون بأنه نتيجة للتطور الهائل الذي عرفه مصطلح الأمن الإنساني والذي اتخذ بعدا سياسيا دوليا بإحداث مجلس الأمن في إطار منظمة الأمم المتحدة إلى المركبات التي أخذت شيئا فشيئا تندمج ضمن مركب الأمن الإنساني والذي يتفرع إلى:

1- أمن إنساني اقتصادي يشمل الأمن الغذائي وجميع أشكال الحماية من البطالة والفقر والجوع والمرض.

2- أمن إنساني ثقافي يشمل حماية الثقافات المتعددة المتنوعة وتراثها وحق كل مواطن في التمتع بها وتعلم مبادئها.

3- أمن إنساني مدني وسياسي يشمل جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية.

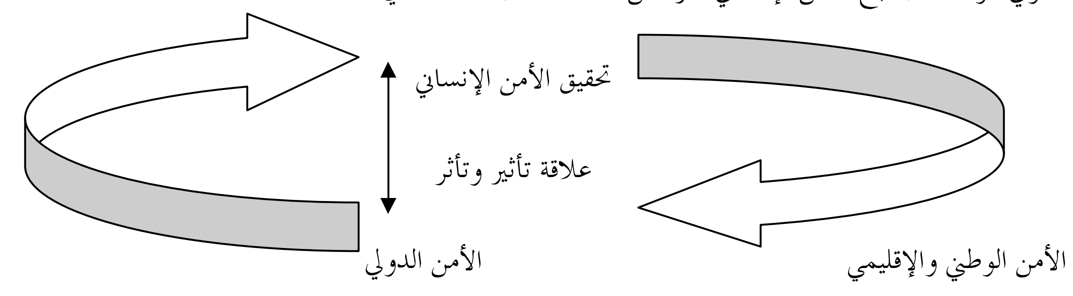
ويمكن إضافة الأمن البيئي والأمن الحيوي.

لكن رغم أهمية المفهوم خاصة مع تصاعد الصراعات الداخلية في إطار الدولة، إلا انه لقي مجموعة من الانتقادات من طرف الباحثين الاستراتيجيين التقليديين ولعل أهم انتقاد كان يتمحور حول أن مفهوم الأمن الإنساني يفتح الأبواب أمام البعض من اجل استعماله كأداة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول "فبعض المحللين يرى بأن طرح مفهوم الأمن الإنساني هو إحدى المحاولات التجديدية للتحايل على مبدأ عدم التدخل وافتعال

مبررات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول لأسباب لا علاقة لها لا بأمن الأفراد ولا امن المجتمعات ولكن لأسباب مصلحيه بحتة"[1] وربما كان التدخل العسكري في العراق لدواع إنسانية ومن اجل حماية حقوق الإنسان المنتهكة من طرف النظام الغابر ولكن الأسباب الحقيقية تبقى مصلحيه بالدرجة الأولى.

لكن رغم واقعية تلك الانتقادات وصحتها في حالات كثيرة على الواقع الدولي إلا انه لا يمكن إغفال أن مفهوم امن الأفراد وتحريرهم من أي قيود وحماية حقوقهم يبقى أمرا جدير بالاهتمام والدراسة والتحليل بل يتعدى الأمر إلى احتلال مكانة خاصة على الأجندة القومية والدولية[2]

وخلاصة القول فان تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبا لجميع الأطراف من أجل التنمية البشرية المتوازنة وتحقيق الأمن الدولي، وهكذا يصبح الأمن الإنساني جزء من المعادلة السابقة المتمثلة في:



[1] - محمد عرفة(خديجة)، "**مفهوم الأمن الإنساني**"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد13، القاهرة، 2006، ص5.

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: السياسة الأمنية الأوروبية

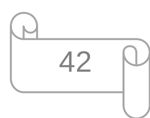
إن التحول في مفاهيم الأمن في الفترة التي أعقبت انهيار المنظومة الاشتراكية أدى بدوره إلى التغير في عدة مفاهيم لها علاقة بالأمن كالسياسة الأمنية، هذه الأخيرة التي تعتمدها الوحدات السياسية بشكل منفرد أو جماعي لأجل تحقيق مصالحها الداخلية والخارجية.

ففترة ما بعد الحرب الباردة طرحت مجموعة من المتغيرات الجديدة التي أجبرت الدول على إتباع سياسات أمنية أقل حدة من سابقتها(سياسة أمنية هجومية)، حيث أصبحت الدول في المرحلة الجديدة للنظام الدولي تعتمد سياسات أمنية دفاعية بالدرجة الأولى(قائمة على أساس حماية أمن الأفراد والمواطنين من الداخل وحماية حدود الدولة من أي تهديدات تترقبها)، وربما تبنى الاتحاد الأوروبي مقاربة للأمن تم على أساسها بناء سياسته الأمنية، حيث تعتبر السياسة الأمنية الأوروبية إحدى أهم المواضيع التي أثارت الجدل داخل البيت الأوروبي حول مغزى هذه السياسة والأهداف والمرتكزات التي تقوم عليها.

المطلب الأول:مفهوم السياسة الأمنية

إن التحولات التي شهدتها الفترة الجديدة من تحولات على مستوى المفاهيم وأخرى على مستوى الفواعل وتحولات أخرى مست حتى بنية النظام الدولي، وظهور متغيرات جديدة وكذلك ظهور تحولات على مستوى التهديدات والمخاطر بعد أن كانت تهديدات ومخاطر عسكرية متبادلة الأطراف، أصبحت التهديدات غير عسكرية تمس بالأمن الإنساني كما تمس بالأمن الوطني والدولي (الأوبئة البيئية، الأمراض والمخدرات، الجريمة المنظمة ...)، هذا فرض على الوحدات السياسية سواء بشكل انفرادي أو بشكل جماعي(تنظيم إقليمي معين) ومحاولة منها لمجابهة هذه المخاطر والتهديدات وضع سياسات أمنية حول كيفية التعامل معها فما المقصود بالسياسة الأمنية؟.

يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط، لكنها تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة ونظرا للتحولات التي مست مفهوم الأمن في الدراسات السياسية في فترة ما بعد الحرب الباردة أثر هذا بدوره على مفهوم السياسة الأمنية على أساس أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن. ولأن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري أن تتبنى السياسة الأمنية مفهوما قائما على أساس أمن الدول وحدودها وبالتالي فالمفهوم العسكري للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تحدق بها، إلا أن التحولات التي مست مفهوم الأمن بالانتقال إلى الاهتمامات بأمن الفرد بعد الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة للسياسة الأمنية قائمة على أساس أمن الإنسان، وبالتالي فالسياسة الأمنية يقصد بها"عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية



والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني"[1]، من خلال هذا التعريف يتبين أن السياسة الأمنية تحتاج إلى قوة الدبلوماسية من طرف الوحدات السياسية من أجل بناء سياسة أمنية داخلية وخارجية محكمة وكذلك نفهم أن السياسة الأمنية في جوهرها هي مجموعة البرامج المحددة لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات، فالدولة في سياساتها الأمنية يجب أن تأخذ في الحسبان احتياجات أفرادها الأساسية ولا يجب حصر السياسة الأمنية في الجانب العسكري الضيق بل يجب التركيز على جميع الجوانب الأخرى(الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية...)، حيث يحدد الباحث فوستر ثلاث أسس مختلفة لأي سياسة أمنية (القوى الاقتصادية، القوى السياسية والقوى العسكرية)[2]، كما أنه في جانب آخر يرى بعض الباحثين بأنه لا يجب على الدول أن تضع سياسات أمنية تعترض وتوجهات السكان فهم يعتقدون بأنه من الواجب أن أي سياسة أمنية يجب أن تعتمد على توجهات السكان والأفراد وهي قابلة للتغير بالقدر الذي تستدعيه الأوضاع الأمنية ويجب على الوحدات السياسية للنظام الدولي الاستمرار في إجراء تغييرات على سياساتها الأمنية كلما تطلب الوضع ذلك(حدوث مستجدات أمنية على الساحة الدولية)، فالتكيف مع البيئة الخارجية المتغيرة شيء ضروري لضمان سياسة أمنية فعالة، كما أن التغيرات التي تمس أي سياسة أمنية لدولة ما عندما تكون في الصالح العام يسهل قبولها بشكل ديمقراطي"حيث أنه من المعروف أن لكل وحدة سياسية أو قوة معينة دائرة تتجسد فيها مصالحها وهي: المصلحة الدفاعية، المصلحة الاقتصادية ومصلحة النظام الدولي"[3]، بمعنى أن الوحدات السياسية من خلال وضع سياسات أمنية معينة لا تسعى فقط لضمان أمن أفرادها بل تسعى كذلك لمصلحة النظام الدولي أي أن هناك علاقة بين الأمن الإنساني والأمن الدولي كما أشرنا إليه سابقا، إلا انه في جانب آخر يرى بعض الباحثين أن بعض الدول الكبرى ومن خلال إيديولوجياتها تزعم أن سياساتها الأمنية تهدف إلى تحقيق كل ما يسعى إليه الإنسان وفي هذا الصدد يقول فريديريك "أن الإيديولوجيات قد استطاعت أن تصبح قوة محركة هائلة في عصرنا لأنها جميعا تدعي بأن بإمكانها أن تطور حياة الإنسان ...بل بإمكانها أن تحقق للإنسان السعادة والرفاهية"[4]، فالدولة أو الوحدة السياسية في العصر الراهن أمامها تحديات كبيرة نتيجة لما يعرف بتيار العولمة الجارف والذي يحمل العديد من المخاطر والتهديدات، فبالإضافة لمهام الدولة والمتمثل في توفير الأمن الاجتماعي والأمن البيئي والاقتصادي... يعتبر كذلك توفير الأمن للأفراد من بين المهام الرئيسية والتي يتعين على أي دولة أو نظام إقليمي أخذه بكل اعتبار في بناء أو وضع أي سياسة أمنية معينة "فالمخاطر الجديدة التي أفرزتها الحقبة المعاصرة تفرض على الدولة التعامل على أساس وضع كل الاحتمالات وأن تبني قراراتها من خلال تقييم تلك الاحتمالات والافتراضات بالنظر إلى تلك التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الأفراد بالدرجة الأولى"[5]، بينما يعتقد فريق آخر من

---

[1] - ماغلين(بيورن)، إليزابيث(مكونر)، "**القطاع العسكري في محيط متغير**"، تر: (فادي حمودي)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، ص453.

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] عباس عالي(الحديثي)، "**نظريات السيطرة الإستراتيجية**"، **صراع الحضارات**"، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2004، ص109.

[4] - بخوش(مصطفى)، "**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** :دراسة الرهانات والأهداف"، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع والترجمة، 2006، ص23.

[5] - عامر(مصباح)، "**الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص216.

الباحثين بأن تحديد مفهوم للسياسة الأمنية يعود لعدة منطلقات فلكل دولة سياستها الأمنية الخاصة والناتجة عن معتقداتها وبنيتها الاجتماعية وعقيدتها الخاصة، وفي هذا الإطار قد تتبنى بعض الدول تعاريف ضيقة للسياسة الأمنية قد تنحصر إلى حد اعتبارها سياسة دفاعية في جوهرها وبالمقابل قد تتبنى دول أخرى تعاريف شاملة تشمل كافة القضايا الأمنية، وفي الأخير نستخلص أن السياسة الأمنية لها شقان أحدهما داخلي والآخر خارجي:

1- الشق الداخلي يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني و التركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي أمني داخلي شامل(مكافحة الجريمة داخل البلد، مكافحة انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع ...)، والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع كذلك وضع سياسات اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبها(العدالة في توزيع الموارد، المناصب ...)، وبالتالي فالسياسة الأمنية في شقها الداخلي تتركز على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة.

2-أما السياسة الأمنية في شقها الخارجي فتتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن بها أمن حدودها الخارجية وأمنها الخارجي سواء من دول نفس الإقليم أو دول العالم الأخرى،كما يتضح الشق الخارجي للسياسة الأمنية خاصة فيما يسمى بإنسانية الإنسان (بمعنى وضع الإنسان كمستوى أولى لاهتمامات كل المجتمع الدولي بدل الاهتمامات العسكرية) من خلال المساهمة في إرسال الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف وفق مفاهيم الأمن التعاوني والأمن اللين والمساعدة العملية والتدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرة العسكرية، نظرا للطبيعة المشتركة للتهديدات، بوضع أجندة عمل عن طريق برامج تهدف إلى الخروج بسياسات أمنية تتضمن تحقيق الأمن بجميع أبعاده ومستوياته، فالدول هنا أما تعمل منفردة أو مجتمعة (على شكل اتحادات دولية مثل الاتحاد الأوروبي)، لوضع سياسات أمنية، تضمن لها أمنها الخارجي مع مراعاة السياسات الأمنية الداخلية بالدرجة الأولى لأن تحقيق الثانية هو نتيجة ضرورية لتحقيق الأولى، فالتحول والتغير في مضامين الأمن(من الأمن العسكري وصولا للأمن الإنساني) جعل الوحدات السياسية للنظام الدولي أو الاتحادات الإقليمية والمنظمات...) تتبنى سياسات أمنية تتماشى وتلك التحولات التي مست مفهوم الأمن فبعدما كانت الجوانب العسكرية هي المسيطرة في بناء أي سياسة أمنية لدولة أو إقليم ما، أصبح الإنسان محل اهتمام الدارسين في مجال العلاقات الأمنية الدولية وحتى القيادات السياسية، حيث أصبح على القيادات السياسية في بناء أي سياسة أمنية مراعاة مصلحة الإنسان ومن اجل بناء سياسة أمنية يتوجب توافر مجموعة من الشروط والتي يراها الكثير ضرورية.

- شروط بناء سياسة أمنية

في الحقيقة عند الحديث عن بناء سياسة أمنية معينة لابد من الأخذ في الحسبان بأن هناك مجموعة من الشروط التي لابد وأن تتوافر حتى نستطيع الكلام عن سياسة أمنية بحد ذاتها وعلى الرغم من أن أي سياسة أمنية لأي دولة أو إقليم تختلف باختلاف المعتقدات والبيئة والثقافة ... إلا أننا نستطيع استخلاص بعض الشروط المشتركة لتحقيق ذلك:

1- التكيف مع البيئة الأمنية الداخلية والخارجية: ويقصد هنا بأنه حتى يتسنى بناء سياسة أمنية لابد وأن تتكيف مع البيئة الأمنية الخارجية إذ من غير المعقول أن يتم ذلك في حين أن تلك السياسة الأمنية تؤدي إلى خلق توتر إقليمي حدودي وهذا بدوره يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، وكذلك المقصود هنا هو مدى استجابة أي سياسة أمنية للتهديدات والمخاطر الآنية والمستقبلية وبالتالي فهي استراتيجيات تعتمدها الدول، وتتضمن تخطيطا وتنسيقا مكثفا من أجل التصدي للتهديدات والمخاطر التي تفرزها البيئة الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية والتي تمس أمن الأفراد والمجتمعات، فالتكيف مع البيئة الدولية لمتغيرة (حدوث مستجدات أمنية على الساحة دولية)، شيء مهم لضمان سياسة أمنية فعالة.
2-الاعتماد على توجهات السكان والأفراد: فأي سياسة أمنية لابد وأن تراعي توجهات السكان والأشخاص ولا يمكن الحديث عن سياسة أمنية تخدم المصلحة الوطنية، وربما يعتبر هذا الشرط مهم وأساسي بل وضروري من أجل الكلام عن سياسة أمنية معينة[1].

بمعنى أن الوحدات السياسية من خلال وضع سياسة أمنية معينة بالإضافة إلى ضمان أمن أفرادها تسعى لمواجهة أي تهديد يمس المصلحة الدولية، "فالدول حتى تضمن سياسة أمنية ناجحة على المستوى الداخلي لابد لها من وضع إجراءات وبرامج وقائية من أجل احتواء ردة فعل مواطنيها وذلك عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها والهدف من ذلك هو الكشف عن العوامل الحساسة والتي تشير إلى احتمال اندلاع عنف أو حدوث توتر اجتماعي أو سياسي وهذا ما يجعل الدول تبادر باتخاذ إجراءات على أساس ما سيتوقع حدوثه"[2]، ومن بين تلك المؤشرات:

- تأمين العمل والدخل: وهذا المؤشر يستدل عليه بمعدلات البطالة في المدى الطويل والانخفاض المفاجئ في الدخل القومي الحقيقي كما يستدل عليه بمعدلات التضخم العالية.

- الأمن الغذائي: ويمكن استخدام هذا المؤشر في قياس ما يتناوله المواطن من الحراريات Colories يوميا منسوبة إلى احتياجاته اليومية منها.

---

[1] - عباس غالي(الحديثي)، مرجع سابق، ص109.
[2] - عبد الغفار(احمد)، **"فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية"**، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2004، ص326.

- الاضطرابات العرقية والدينية: ويستدل عليها بعدد السكان المنخرطين والمتأثرين بالتراع وعدد الضحايا.

- انتهاكات حقوق الإنسان: ويستدل على هذا المؤشر من خلال عدد المساجين السياسيين وظاهرة الاختفاء والمفقودين والحد من حرية الصحافة[1].

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الأوروبية (ملامح الظهور)

بعد انتهاء الحرب الباردة أعيد طرح المطلب الذي لازم الاهتمامات الأوروبية فيما يتعلق بالأمن والدفاع داخل أقوى منظمة أمنية دفاعية (حلف شمال الأطلسي)، فلا غرو في أن تحرص معاهدة ماستريخت على طرح هذا الهدف على اعتبار أنه من المتطلبات الأساسية للوحدة الأوروبية[2]

فاثر معاهدة مايستريخت Maastricht Treaty عام1992 تم لأول مرة محاولات استعراض مسؤولية الاتحاد الأوروبي وإمكانية وجود سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، وجاءت هذه المحاولات كردة فعل من طرف أعضاء الاتحاد الأوروبي إعادة صياغة وهندسة الأمن الأوروبي تزامنا مع المستجدات الجديدة التي طرحتها نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي كأحد أقوى أقطاب العالم في تلك المرحلة وذلك من أجل التكيف والواقع الدولي لتلك المرحلة الجديدة، فالسياسة الأمنية الأوروبية الموحدة تعتبر إحدى أهم التحديات التي تواجه عملية صنع قرار أوروبي موحد بشكل عام، حيث نصت معاهدة مايستريخت على أن السياسة الأمنية الأوروبية ستؤدي مستقبلا ومع تحقيق الوحدة السياسية إلى سياسة دفاعية موحدة لدول المجموعة الأوروبية.

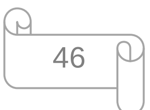
وبعد دخول معاهدة أمستردام* عام1999 حيز التنفيذ تم إدخال مهام جديدة في اتفاقية الاتحاد الأوروبي(الباب الخامس)، حيث تشمل تلك المهام: عمليات الإغاثة، مهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية... وهذا ما جعل عدة قضايا والتي يجب على الاتحاد الأوروبي وضعها بعين الاهتمام"فحفظ السلام والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان...وفقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة واتفاق هلسنكي1985، ميثاق باريس1990 يوجب على الاتحاد الأوروبي التقيد بتلك المبادئ عند المبادرة في إدارة الأزمات Crisis management أو الدبلوماسية الوقائية Preventive diplomacy"[3]، بالإضافة إلى أن"خروج معاهدة أمستردام إلى حيز التنفيذ حاملة في طياتها خمسة أهداف للاتحاد الأوروبي هي: حماية المصالح الأساسية للاتحاد وضمان استقلاله، وتقوية أمن الاتحاد، والمحافظة على

---

[1] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] - نبيه (الأصفهاني)، "**الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد**"، **مجلة السياسة الدولية**، يوليو 1997"، عدد 130، 1997، ص133.

[3] - محمد مصطفى(كمال)، فؤاد(نهرا)، "**صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**"، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص132.



السلم وتقوية أواصر الأمن الدولي، والترويج للتعاون الدولي، وأخيراً دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان"[1].

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال وضع أو اقتراح سياسة أمنية مشتركة"إلى صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية لوحداته وهذا من خلال الجهود المبذولة في إطار جماعي"[2]، إما التكلم حول ولادة أو ظهور السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي وبمناسبة انعقاد المجلس الأوربي بمدينة كولونيا جانفي1999 وفي اجتماع المجلس الأوروبي بهلسنكي ديسمبر 1999 حيث أنه"وفي عقد التسعينيات، عاد التفكير مرة أخرى في تشكيل وحدات عسكرية متعددة الجنسيات خارج حلف شمال الأطلسي(NATO) تحت اسم(Eurocorps) ، وقد ضمت قوات من فرنسا وألمانيا، ثم بلجيكا وأسبانيا ولوكسمبرج، وبعدها تم إنشاء قوة التدخل السريع(Euro fore) ، ثم قوات جوية بحرية(Euronav) ، ضمت كلا من أسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وأخيراً عام1994م أقيمت وحدة أوروبية للتخطيط، وكان هذا هو مجموع القوى المتعددة الجنسيات الأوروبية، وتميزت بالبطء الشديد في قدراتها على التحرك وإن بقيت القوة الوحيدة التي تمثل البناء الدفاعي لأوروبا"[3].

وربما كانت الفكرة الأولى حول إقامة منظومة دفاعية أوروبية قادرة على تأمين استقلال أكبر للقارة العجوز عن الولايات المتحدة وحضورها العسكري الطاغي دون الإخلال بالتحالف التقليدي والراسخ القائم بين ضفتي الأطلسي شكّلت هدفاً قديماً سعى إلى تحقيقه جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على الجمهورية الفرنسية الخامسة.

وكانت فرنسا أكثر من غيرها تدفع في هذا الاتجاه بالنظر إلى تقاليدها الديجولية العريقة التي تجنح إلى مزيد من الاستقلالية عن المظلة الأميركية سواء في السياسة الخارجية، أو القضايا الأمنية.

فالسياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي(CFSP) بدأت بمعاهدة الاتحاد الأوروبي(معاهدة ماستريخت)، وتعتبر هذه المعاهدة نتاجاً لتعاون سياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من عشرين عاما، ومنذ معاهدة أمستردام عام 1999، أقر مجلس الاتحاد(مؤلف من رؤساء الدول والحكومات) تشجيع تبني إستراتيجيات مشتركة طويلة الأمد في بعض المناطق والبلدان، فعلى سبيل المثال فقد تم تبني إستراتيجيات مشتركة بخصوص المسألة الروسية والأوكرانية منذ عام 1999، ومسألة حوض البحر الأبيض المتوسط في عام 2000، وتتضمن السياسة العامة للخارجية والأمن، سياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن (CESDP) الهادفة إلى تعزيز قدرة الاتحاد على التعامل مع الأزمات في المناطق المجاورة أو البعيدة، بما يشمل التعاون مع حلف شمال الأطلسي

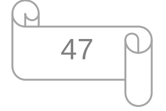
---

[1] - علي المليجي (علي)، "مستقبل الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي وتأثيره على القضايا العربية": http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=136056

[2] - محمد مصطفى(كمال)، فؤاد(نمرا)، مرجع سابق، نفس الصفحة.

*-معاهدة **أمستردام ومايستريخت** أنظر الملحق رقم1.

[3] - علي المليجي (علي)، مرجع سابق.



بتشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع (EUROFORE) تكون قادرة على حفظ السلام ومهام غير قتالية أخرى، ففي اجتماع قادة الاتحاد بمدينة بروكسل(2003/12/12) تم إقرار إعلان حول الدفاع الأوروبي تحت عنوان"الدفاع الأوروبي: تشاور أوروبي أطلسي"، بوجود قوات أوروبية، مما يعد حدثاً أوروبياً في بناء سياسة أمنية ودفاعية أوروبية، ولكن تحقيق هذه الخطوة بحاجة لوقت طويل من الجهد والعمل والمتابعة.

فقد اهتم الاتحاد الأوروبي بتطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، قبل بضع سنوات، إلا أن أحداث 11 سبتمبر أعطتها دفعة قوية، وزودها بطاقة جديدة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وقوة الانتشار السريع (EUROFORE) التي تم إنشاؤها قد دخلت مراحل التشكيل الأولية، وقامت بالفعل بمهام في مقدونيا والبوسنه بتنسيق واضح وتقسيم عمل بينها وبين حلف شمال الأطلسي.

إلا أنه وعلى المستوى المحلي الأوروبي بعد رفض كل من فرنسا والى جانبها هولندا المصادقة على الاستفتاء حول مشروع الدستور الأوروبي الموحد عام2005، تم المصادقة في البرتغال على معاهدة لشبونة عام2007 والتي جاءت من أجل إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملية صنع القرار فيه.

وأهم ما نصت عليه المعاهدة[1]:

- ضمان حقوقٍ موسعةٍ لبرلمانات الدول الأعضاء.

- تطوير سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالإحتباس الحراري.

- إعطاء منسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي صلاحياتٍ أوسع مما عليه الآن.

- ترأس دولة أوروبية الإتحاد مدة سنتين ونصف عوض الرئاسة بالمناوبة التي تستمر حالياً نصف عام. وتهدف معاهدة لشبونة إلى إيجاد منصب رئيس طويل الأجل للمجلس الأوروبي لزعماء الإتحاد وتعزيز اتفاقية للدفاع المشترك فجوهر معاهدة لشبونة 2007 هو صياغة إجابات بشأن ثلاث إشكاليات رئيسية: خلق صورة إيجابية عن مشروع الوحدة الأوروبية، إعادة تنظيم الحياة السياسية والمجال السياسي الأوروبي بصورة تتعامل مع الزيادة المستمرة في عدد أعضاء الاتحاد، وتحويل الاتحاد الأوروبي إلى قوة استقرار داخل وخارج القارة ونموذج ديمقراطي معاصر يُقتدى به في النظام العالمي الجديد.

أظهرت معاهدة لشبونة أن الاتحاد الأوروبي يبين عن ملامح العصرنة من خلال أنها أعطت مزيدا من الشرعية على وجوده السياسي، فقد تلقى هذه المعاهدة بعض الانتقادات حتى داخل البيت الأوروبي خاصة من طرف الدول الصغيرة والجديدة الانضمام بسبب إلغاء قاعدة القرار بالإجماع والتي ترى بأن إلغاءها يمس بمصالحها وخصوصياتها

[1] - "معاهدة لشبونة تعدّل معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المؤسسة للمجتمع الأوروبي"
http://www.marefa.org/index.php

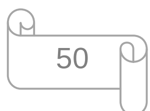
التاريخية، وفي تغيير بنية المفوضية انتفاء لنفوذها في المؤسسات الأوروبية وبداية لسيطرة الأقوى على مقدرات القارة، إلا أن قناعة الأربع الكبار: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا وايطاليا بأن هذه المعاهدة ستضع حجر الأساس نحو كيان أوروبي متماسك من جميع النواحي فرضت نفسها وأصبح أمرا من الصعب تجاهله.

خلاصة الفصل الأول

يتضح خلال كل ما سبق أن عملية إيجاد تعريف جامع مانع للأمن عملية صعبة وذلك بسبب أو راجع إلى الاختلافات النظرية في تحديد مفهومه، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه، فواقع الأمر أن مفهوم الأمن متنازع عليه، وقد أدت التغييرات على البيئة الأمنية المعاصرة إلى كثير من المحاولات لتعريف هذه التغييرات ووضع إطارها ألمفاهيمي، سياسياً ونظرياً،وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والأفراد، وقد انضمت إلى المفهوم التقليدي للأمن مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة (الإرهاب، الجريمة المنظمة...)، وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعمّق الأهداف المهددة لتشمل الأمن العالمي والجماعات دون الوطنية والأفراد، وقد تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية ورغم صعوبة تحديد مفهوم موحد للأمن إلا أنه لا يمكن الاختلاف حول أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية... بالنسبة لجميع الدول، كما أنه في جانب أخر فان تقديم تعريف واضح للسياسة الأمنية الأوروبية مرتبط بمفهوم الأمن لدى الأخيرة فالتغيير و التحول في تحديد مفهوم الأمن يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في تحديد مفهوم للسياسة الأمنية.

فالسياسة الأمنية نابعة من تصورات و قيم كل دولة أو تكتل أو اتحاد دولي و هذا راجع إلى الخصائص التي يتمتع بها كل فاعل إلا أنه بالرغم من الاختلافات في تلك الخصائص إلا أن الدول تتبنى نفس المستويات من أجل تحقيق أمنها، كما تشترك في مختلف الأبعاد المكونة للأمن،كما أن لكل سياسة أمنية أهدافها و مرتكزاتها، وهذا يعني أن لكل دولة أو نظام فرعي خصائص أمنية، سياسية وثقافية تميزه عن الآخرين، و هو ما يدفع إلى الحديث عن الهوية الأمنية سواء الدولة أو مجموعة دول قائمة على أساس الهوية الثقافية والسياسية.

و هذا ما يدفع الأوروبيين إلى خلق منظومة دفاعية أمنية قائمة على إدراك أوروبا الخاص لمصادر التهديد وكذلك ترتيب المصالح و القيم و الواجب حمايتها.



الفصل الثاني

السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي بين الاختلافات الداخلية وتأثيرات حلف الأطلسي

إن الدارس والمتتبع للمسار الوحدوي والتكاملي الأوربي والذي يمتاز بالتراكمية حسب أرنست هاس يجعلنا نستشري مشروع سياسة أمنية أوربية مشتركة لها خصائصها وآلياتها و أبعادها والمتعلقة أساسا بالبيئة الداخلية للاتحاد الأوربي والمعتقدات الأوربية، فبعد نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي ومثول العالم نحو القطبية الأمنية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، و التحول في مصادر التهديد (بعدما كان الاتحاد السوفييتي هو الخطر رقم واحد بالنسبة للكتلة الأوربية) أصبحت هناك تهديدات جديدة وهو ما أسس لضرورة بناء سياسة أمنية أوروبية جديدة تتكيف و المتغيرات في فترة ما بعد الحرب الباردة، هذه السياسة الأمنية و التي تحكمها مجموعة من الآليات، و تتميز بخصائص و أبعاد مختلفة عن أي سياسة أمنية أخرى.

و في جانب آخر فإن التكلم عن بناء سياسة أمنية أوربية مشتركة في فترة ما بعد الحرب الباردة جعل الاتحاد الأوربي ينقسم بين مؤيد لهذا الرأي من خلال أن الظروف التي سبقت الانهيار السوفيتي تختلف على ظروف ما بعد الحرب الباردة ولذلك حسبهم فإنه من الضروري إعادة ترتيبات بناء سياسة أمنية تنطلق من إدراك المخاطر الجديدة والعوامل، و بين آخر معارض يرى بأن ما حدث لا يعني ضرورة إعادة النظر في ترتيبات الأمن الأوربي، و يدعو إلى ضرورة البقاء تحت المظلة الأطلسية، و يرون بأن السياسة الأمنية الأوربية ترتبط كثيرا بالسياسة الأمنية الأطلنطية (الأمريكية) ولا يجب الانفصال عليها، و هذا ما جعل الحديث على سياسة أمنية أوربية مشتركة يشوبه الكثير من الغموض.

لقد ظلت مسألة الأمن الأوربي مرتبطة كذلك بإشكالية الآليات المناسبة لتحقيق هذا الأمن وهل يتم تحت مظلة أطلسية أم تحت مظلة أوربية حيث تعتبر القارة الأوربية أحوج قارات العالم للأمن بعد أن قامت فيها أشد الحروب فتكا من خلال وضع آليات المؤسسات السياسة منها وحتى الاقتصادية ونظرا لإحساس أوروبا بحاجتها الشديدة لتصور مشترك للأمن فقد أنشأت أكثر من منطقة أمنية، ففي البداية كان عبارة عن ميثاق والذي تحول إلى الحلف الأطلسي فيما بعد منظمة الأمن والتعاون الأوربي واتحاد أوربا الغربية في إطار انتشار التكامل الأوربي إلى السياسات العليا، حيث حصرت معاهدة روما1957 اهتمامها بالمسائل الاقتصادية والتجارية بينما ألقيت مهمة رسم السياسة الدفاعية المشتركة على عاتق اتحاد أوربا الغربية حيث ذهبت أوربا إلى تبني الأمن المنشود عندما شعرت بحاجة إلى استقلالها السياسي بعد أن كانت طوال مدة زمنية كبيرة تحت المظلة الأطلسية، حيث ظهرت إلى الأفق اتفاقيات بلورت آليات أمنية أوربية انطلاقا من أن أوربا أصبحت قطب اقتصادي قوي كسب قدرة تنافسية في مواجهة الأقطاب الأخرى، و بالتالي أصبح بحاجة إلى ركيزة عسكرية ودفاعية طالما أن هذا القطب قادر على تحقيق المصلحة و لو تعارضت مع خطط قوة مؤثرة أخرى، "حيث تظهر الحاجة إلى المستويات التحليلية للكشف عن آليات السياسة الأمنية الأوربية بين التحليل الكلي والجزئي فاقتراب السياسة الداخلية يعكس التفضيلات السياسية للدول مما يعني أن الدول ما تزال تمارس دور الرقيب أو الحارس على السياسات الأمنية"[67] حيث أن مؤسسات وهياكل السياسة الداخلية تعمل كمتغير وسيط لاستيعاب تأثير البيئة الدولية مما يعني أن الآليات الأمنية الداخلية متوقفة على الدول الأوربية فقط وظروفها الداخلية المختلفة، حيث يظهر بمحض الصدفة توجه الدول الأعضاء في وقت متزامن إلى انتهاج سياسة أمنية مشتركة.

[67] - إبراهيم (درويش) وآخرون، "**اتجاهات حديثة في علم السياسة**"، مصر اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999، ص475.

المبحث الأول: السياسة الأمنية الأوربية داخل النسق الأوربي (الأهداف ،الأبعاد والآليات)

إن الحديث عن تطور جديد في السياسة الأمنية الأوربية والتي بدأت تهتم ببناء قوة أمنية إستراتيجية تجذر للأوربيين هوية جديدة في العالم، كما هو الحال مع الهوية الاقتصادية التي تم ترسيخ قواعدها من خلال اليورو كعملة أوربية موحدة والبنك الأوربي، إضافة إلى الهوية السياسية والدبلوماسية و التي تم بناؤها من خلال البرلمان الأوربي الموحد.

فمعاهدة ماستريخت وبعدها معاهدة أمستردام1997 والتي أكدت على وجوب الدفاع عن حدود وأقطار الاتحاد الأوربي أمام أي اعتداء محتمل عجل بخصوصية الأمن الأوربي كنموذج أمني إقليمي، وقد تناولت النقاشات النظرية على المستوى الأكاديمي النموذج الأمني الأوربي واتفقت حول مسلمة أن الأمن الأوربي له خصوصياته المتعلقة أساسا بالحضارة والإقليم كما أن الحديث عن سياسة أمنية أوربية أو الأمن الأوربي يجعلنا نقف أمام الآليات التي تتبنى هذه السياسة الأمنية.

المطلب الأول: أهداف ومرتكزات السياسة الأمنية الأوربية

إن التغيرات التي طرأت على السياسة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة والتي تسببت في تحول جذري في السياسة الأمنية الأوربية، و إثر انتقال العالم من نظام ثنائي القطب إلى نظام القطب الأمريكي، و بروز تحديات جديدة للسياسة الأمنية الأوربية حيث أصبح على أوروبا أن تواجه ضرورة الوعي بإيجاد صياغة جديدة لمفهوم الأمن والدفاع على مستوى القارة، و هذا سطر الأهداف الجديدة للسياسة الأمنية الأوربية في محاولة بناء أسس معمارية جديدة كالأمن الأوربي له أهدافه التي تميزه"من منطلق الدافع العقلاني للتموقع الهوياتي وتأكيد الذات من خلال التكامل و الاندماج"[68].

أ- فلقد حددت **أهداف** السياسة الأمنية الأوربية من خلال البند الخامس من اتفاقية ماستريخت:

- العمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين، اقتداء بميثاق الأمم المتحدة واتفاق هلسنكي وميثاق باريس.

- الدفاع على أسس الاتحاد الأوربي من خلال الحفاظ على ترتيبات الأمن الداخلي الأوربي ومواجهة تحديات البيئة الأمنية الخاصة(التهديدات الأمنية الجديدة: الإرهاب، المخدرات، التهديدات العسكرية ...)

- التعهد الجماعي بين وحدات الإتحاد الأوربي على ضرورة حماية القيم المشتركة.

- ضرورة حماية وصيانة الاستقلال الأوربي الذي أكدت عليه معاهدة ماستريخت وتبنته معاهدة أمستردام من خلال وجوب الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوربي أمام أي اعتداء محتمل"[69].

هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمحور حول تحقيق الرخاء للفرد الأوربي وأمنه النفسي والجسماني وفق أطروحات ما بعد الحداثة.

---

[68]-وليد (عبد الحي)، "**تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**"، الجزائر، مؤسسة التطرق للإعلام و النشر، 1994، ص84.

[69]- محمد مصطفى (كمال)، نمرا(فؤاد)، "**صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية**"، مرجع سابق، ص132.

و من أجل تحقيق هذه الأهداف دمجت معاهدة ماستريخت بميثاق التعاون السياسي الأوربي في مؤسسات الجماعة، وفي جانب آخر تهدف أيضا السياسة الأمنية الأوربية إلى تحقيق التعاون الأمني الإقليمي والداخلي بين الدول الأعضاء.

إلا أن أهداف السياسة الأمنية الأوربية لم تكن ثابتة بل كانت متغيرة بالتغيرات التي مست النسق الدولي والذي يعرف تغيرات من مرحلة إلى أخرى، فبعد أن كان هدف السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي يتمحور حول تحقيق توازن القوى والردع النووي في فترة الحرب الباردة أصبح يتمحور فيما بعدها حول التخوف من الهجرة الجماعية غير الشرعية و غير المنظمة (الهجرة القادمة من شرق أوربا و شمال إفريقيا)، ليركز فيما بعد كذلك حول:

- وضع طرق و برامج للتصدي للأوبئة و الأمراض الخطيرة.

- مكافحة الإرهاب العابر للقارات.

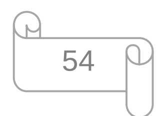
- وضع برامج و مخططات مشتركة للحد من انتشار المخدرات وانتشار ظاهرة المتاجرة بأعضاء البشر.

كما تم تحديد الإستراتيجية الأوربية للأمن الإنساني من خلال نشر قوات الاتحاد الأوربي في المناطق التي تعاني من حالات انتهاكات متعددة لحقوق الأفراد وذلك بغية المساعدة في حماية المدنيين كهدف رئيسي في السياسة الأمنية الأوربية كما أنه من الناحية القانونية يبرز الاتحاد الأوربي كمنظمة إقليمية عليه الالتزام بالعمل على تحقيق أمن الأفراد والأشخاص في أنحاء العالم كافة، فحسب الإستراتيجية الأوربية فإنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوربي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر تهديد الأمن الإنساني، و يبرز دور الاتحاد الأوربي في هذا الصدد من خلال العمل على البحث في جذور الأنماط من مصادر التهديد والعمل على مواجهتها.

فنظرا لتغيير مضامين الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة من الأمن العسكري (مفهومه التقليدي) إلى الأمن الإنساني بمفهومه المابعد حداثي، سيوجب الأمر على الاتحاد الأوربي بناء سياسته الأمنية المشتركة على هدف أساسي وهو حماية الإنسان من أي أخطار أو تهديدات تهدده سواء حياته، ظروف عيشه، صحته، وحتى ثقافته ومعتقداته(فرض قيود على المسلمات ببعض الدول الأوروبية كما أشرنا إليه سابقا).

لذلك قام الاتحاد الأوربي بطرح إستراتيجيته الأمنية لتحقيق الأمن الإنساني A human Security doctrine في ماي 2005، وهي الإستراتيجية التي تتحدث عن الدور الأوربي في تحقيق الأمن الإنساني، كهدف أسمى وأولي في تشكيل سياسته الأمنية المشتركة.

ب- المرتكزات: إن نجاح أي سياسة أمنية متعلق بالدرجة الأولى بأهداف تلك السياسة الأمنية، بالإضافة إلى ذلك فإن من شروط بنا أي سياسة أمنية يرتبط أيضا بأهم المرتكزات التي تبنى عليها، لذلك يسعى الاتحاد الأوربي منذ محاولاته الأولى في بناء سياسته الأمنية المشتركة إلى الوقوف على عدة مرتكزات.



- ضرورة مراعاة أولوية توسيع الاتحاد الأوربي والانفتاح على الشرق لاحتواء الصراعات الإثنية والتي تعتبر أكبر تهديد للأمن الأوربي خاصة المهاجرين من الشرق.

- ضرورة إنجاح الوحدة النقدية للاتحاد الأوربي وهذا الشرط ثبت نجاحه على المستوى العملي والواقعي من خلال بروز اليورو كعملة متعامل بهما دوليا و تعرف أعلى المستويات في الصرف(البورصات والبنوك العالمية) وكذلك التركيز على تطوير المجالات الخاصة بقطاع الأمن فيجب على أوربا أن تصبح فاعلا عالميا في إعادة البناء و التركيز على تطوير صناعاتها الدفاعية الجوية والفضائية[70]، ويرى الباحث جون غالتيك أنه يشترط في بناء سياسة أمنية مشتركة ما يلي**"التكامل القيمي"** أي التكامل التبادلي بين الجزء و الكل و نموذج التوزيع حيث تصبح حسب هذا الأخير المخرجات نحو نتائج إيجابية، أي حماية الكيان من الأعداء، أو تحقيق مكاسب سياسة واقتصادية[71]، وهذا لا يقصد به أن المحيط الخارجي لأوربا هو عبارة عن عدو يشكل تهديدات للسياسة الأمنية و الأمن الأوربي.

كذلك من أهم مرتكزات السياسة الأمنية الأوربية أن يقوم الاتحاد الأوربي بالبحث عن شريك أمني إقليمي لاحتواء التهديدات الجديدة وفق ما ذهب إليه (Jimam Liman)، حيث يشير إلى أنه يجب على أوربا اعتبار منطقة جنوب المتوسط على أنها أولا: منطقة امتداد أمني(الجغرافيا والتاريخ) وهذا لكي يثبت الاتحاد الأوربي للقوى الدولية الأخرى أنه قادر هو الأخر على المنافسة الاقتصادية والأمنية والسياسية، و أصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي حقيقة يتعين عليه ترجمتها إلى الواقع.

المطلب الثاني: أبعاد السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

قامت السياسة الأمنية الأوربية على مبدأين أساسين هما: التأكيد من عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، والمبدأ الثاني تمثل في بناء تلك السياسة الأمنية الأوربية المشتركة بشكل جماعي واتفاق حول جميع الأهداف والمرتكزات المسطرة مسبقا ونظرا للمفهوم الشامل للأمن والذي طرح على الساحة الدولية إثر المتغيرات الجديدة التي مست النسق الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة وظهور مستويات عدة للأمن بالإضافة إلى الأبعاد المختلفة له (البعد الاقتصادي، السياسي، البيئي ...)، فيعتبر **باري بوزان** الوحيد الذي ذهب بعيدا في صياغته للأمن حيث يرى إلى جانب البعد العسكري للأمن هناك أبعاد أخرى اقتصادية، اجتماعية، ثقافية[72]، وبالتالي فبناء سياسة أمنية معينة يتطلب التركيز على تلك التغيرات التي

---

[70] - مالك (عوني)، **"السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و آفاق التكامل الأوربي الجديد"**، السياسة الدولية، مصر، دار الأهرام، العدد 142، أكتوبر2000، ص ص88 .94

[71] - روبرت(بالستغراف)، جيمس(دورتي)، **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**، ترد وليد (عبد الحي)، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985 ص273.

[72] Héléne(Viau),«la théorie critique et le concept de sécurité en relations internationales» notes de-recherches C.E.P.E.S, université du Québec a Montréal nº8,janv,1999 http://www.er.upama/nobel/cpes/note8.htm

***المأزق الأمني:** تعني عموما وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة و اقترانه بالمخاوف و مشاعر الريبة و الشك ضد الآخر وأول من جاء بالمصطلح هو الباحث John Herz كما يقصد به هو تسارع الدول نحو مزيد من التسلح ثم من بعده باري بوزان الذي ابتكر مفهوم المأزق الأمني المجتمعي فعندما تحس مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه Barry Buzan بالمأزق الأمني المجتمعي.

طرأت على مفهوم الأمن، لذلك سعى الاتحاد الأوربي إلى بناء سياسته الأمنية لمختلف الأبعاد (عسكري، اجتماعي واقتصادي).

1- **البعد العسكري:** يقوم البعد العسكري للسياسة الأمنية على أساس أن الإقليم دائما يبقى في حالة متأهبة لأي طارئ أو تهديد عسكري يمس سيادته الداخلية، لذلك يرى الباحث كنيث والتز في أحد دراساته المعنـــــونة بـــ:**"القوة تخدم"** **" fercescerus"** أن الدولة تعيش حالة دائمة من الخوف و انعدام الأمان، و تكون قلقة دائما من احتمال قيام الآخرين بتهديد بقائها، و هكذا فإن الدول يجب أن تحترس دائما من خطط الدول الأخرى.

كما أنه وفقا لذلك فإن تعامل الاتحاد الأوربي مع أي جهة أخرى في أي شكل من أشكال التعاون الدولي (تحالفات، علاقات اقتصادية، ثقافية ... ،يجب الانتباه لآثار التوزيع لهذا التعاون بمعنى أن الغرض من هذا التعاون هو البحث عن القوة والبحث الدائم و المستمر على القوة سيخلق ما يعرف بالمأزق الأمني* وبالتالي فالبحث عن الأمن من خلال القوة سيؤدي إلى اللاأمن.

لهذا يرى الأوربيون أن الهدف من مضاعفة قدراتهم الدفاعية والهجومية هو من أجل حماية إقليمهم وحدودهم السياسية وحماية مصالحهم على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات الأوربية لذلك يتضمن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوربية مجموعة من الاستراتيجيات و التكتيكات لتحقيق حد مقبول من الأمن حيث يتم الاعتماد على برامج الإنفاق العسكري والتسلح وفقا لمنظور كل دولة للأمن ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوربي الموحد حتى لا يحصل الاختلال داخل البيت الأوربي الواحد.

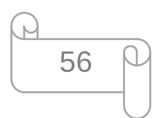
2- **البعد الاقتصادي:** يركز البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوربيةeconomic demencion حول القدرات الاقتصادية وثروات الاتحاد الأوربي سواء أكانت تلك الثروات داخل الإقليم الأوربي أو عبارة عن مناطق نفوذ في مناطق أخرى من العالم، و ذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء، و يتضمن البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوربية مجموعة من العناصر الأساسية:

- وضع برامج منتظمة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والسكان.

- القدرة على خلق الثروة والنشر العقلاني للموارد البشرية والمادية.

- العمل على عدم وجود مصالح متعارضة بين أطراف ووحدات المجموعة الاقتصادية الأوربية لان ذلك سينعكس بالسلب على السياسة الأمنية الأوربية في جانبها الاقتصادي.

وبما أن الإنسان و الفرد أصبح هو المتغير الأول في الدراسات الأمنية الدولية، استوجب ذلك على الاتحاد الأوربي أن يضع الإنسان من أولويات سياسته الأمنية ولذلك فتحيق الرفاه الفردي وتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد داخل الاتحاد الأوربي، جاء في النقاط الأولى في وثيقة السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي، فتحقيق أمن الأفراد في جميع المجالات(البيئة، الاقتصاد،



الاجتماعية) يؤدي إلى أمن نفسي ينتج عنه أمن عام، إلا ضعف البنية الداخلية لدول شرق أوربا من جميع النواحي وبشكل أخص الجوانب الاقتصادية جعل السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي في بعدها الاقتصادي تعرف بعض الاختلالات فالرغبة الأوربية في توسيع الاتحاد الأوربي نحو الجهة الشرقية جعلها تقف أمام دول ضعيفة البنية التحتية لاقتصادياها وبالتالي ينعكس هذا على أمن أفرادها و مجتمعاها حسب تصريح وزير الدفاع الأمريكي السابق بأن التنمية هي وسيلة تحقيق الأمن ويرجع ضعف البنية الاقتصادية لدول أوربا الشرقية إلى أنها كانت مسرحا لنزاعات دولية وأخرى اثنيه لفترة زمنية كبيرة أثرت على الجوانب الاقتصادية لها، وقد استطاع الاتحاد الأوروبي من رسم إستراتيجية أمنية أوربية والتي عهدت مهمة تنفيذها إلى وزير خارجية الاتحاد الأوربي خافير سولانا والتي تحمل عنوان"أوربا آمنة في عالم أفضل" والتي صادقت عليها دول الاتحاد الأوربي.

3- البعد الاجتماعي: يقوم البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوربية على التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال نبذها لمظاهر الاستغلال كافة و سعيها إلى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع و الفرد للوصول إلى مجتمع سعيد آمن لأنه هناك علاقة بين البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوربية وتحقيق الأمن الإنساني، فأوربا تسعى إلى خلق مجتمع يشعر في ظله الجميع بالعدالة والمساواة وتحريره من الظلم، ولأن جوهر العدالة الاجتماعية هو تحرير الإنسان من الظلم الاجتماعي بإرساء دعائم المساواة وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص واحترام منظومة حقوق الإنسان، لذلك سعى الاتحاد الأوربي في سياسته الأمنية إلى إرساء السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية.

و في جانب آخر يقوم البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوربية على نبذ التفرقة داخل المجتمعات الأوربية خاصة الشرقية منها بسبب الاختلافات الإثنية والعرقية، فالنزاعات الإثنية تقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندها الأمنية لتشمل التهديد الذي يفرضه المأزق المجتمعي ...والتدخل في هذه النزاعات يتطلب إضفاء الطابع الأمني عليها ما يعين التزام الأطراف المتدخلة بتعبئة الموارد للتعامل معها باستعمال مختلف الوسائل[73].

كذلك تعتبر العولمة حسب خبراء من الاتحاد الأوربي في المجالات الاجتماعية بأن لها انعكاسات جد خطيرة على المجتمع الأوربي وهذا ما يستدعي تدخل من الاتحاد الأوربي لوضع وتسطير برامج ومخططات للتصدي لكل المخاطر المترتبة على العولمة.

لذلك أعد الاتحاد الأوربي نفسه لمواجهة انعكاسات العولمة على أمنه الاجتماعي من خلال خلق برامج الأمان الاجتماعي و تنظيمه بموجب قوانين تحفظ للإنسان كرامته و أمنه نذكر منها :

- تأمين البطالة بما يوفر للعمال حماية أساسية للدخل عندما يتعطلون عن العمل مؤقتا، و بما يساعدهم على الحفاظ على الاستهلاك في أوقات الشدة.

[73]- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن المجتمعي:
http/www.geocilies.com

- برامج التعليم والتدريب"إعادة التأهيل" للعمال الذين سرحوا من وظائفهم لتحسين قدراتهم ويما يمكنهم من الحصول على وظائف أفضل.

- تقديم قروض للطلاب الذين ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل.

- ومن عناصر شبكة الأمان للعمال ذوي الأجر المنخفض"ائتمان ضريبة الدخل المكتسب ومنافع التأمين الصحي.

البعد الثقافي: يقوم البعد الثقافي للسياسة الأمنية الأوروبية حول مبدأ احترام الثقافات المختلفة داخل الكيان الأوروبي الموحد إذ يعمل الاتحاد الأوروبي جاهدا من أجل بناء كيان أوروبي تتعايش داخله جميع الثقافات المختلفة المحلية والدخيلة(الإسلامية، الهندية...)، وهذا تماشيا مع مدلولات الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي منها احترام حقوق الإنسان وتحريره من جميع القيود ومن بين تلك القيود هي كبت حقوق الفرد في تبني الثقافة التي يريدها، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تتبنى جميعها هذا المبدأ إذ تعتبر بعض الحكومات أن انتشار الإسلام في أوروبا يعتبر أمر يمس بالقيم الأوروبية على غرار دول مثل الدنمارك،ايطاليا...فالاتحاد الأوروبي لم يخرج بعد بقرار موحد بخصوص الثقافة الإسلامية، إذ يتخوف الأوروبيون كثيرا من انتشار الدين الإسلامي داخل أوروبا، ويضع بعض الباحثين فرضية عدم انضمام تركيا للكيان الأوروبي إلى أسباب ثقافية بالدرجة الأولى، ويتضح أن الأبعاد الثقافية لها علاقة بمدلولات الأمن في الفترة الجديدة والمبنية على أساس احترام حقوق الإنسان مهما كان انتماءه إذ يجب على الأوروبيين أن يدركوا أن احترام ثقافات الغير هو أحد المقومات نحو بناء سياسة أمنية مشتركة وموحدة لا مجال لها للريبة من طرف بعض الثقافات المهمشة داخل أوروبا.

المطلب الثاني: آليات السياسة الأمنية والدفاعية الأوربية

أ- اتحاد غرب أوروبا:

نشأ اتحاد أوربا الغربية بموجب معاهدة بروكسل عام 1948 تحت مسمى"معاهدة التعاون الاقتصادي والثقافي والدفاع الذاتي"، وكان بين بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا وبريطانيا، وبموجب اتفاقية باريس عام 1954م انضمت ألمانيا الفدرالية وإيطاليا للمعاهدة واتخذت مسمى"اتحاد غرب أوربا" وفي نوفمبر 1988 انضمت إسبانيا والبرتغال، وأخيرا اليونان في نوفمبر 1992[74]

و مع توقيع معاهدة واشنطن عام 1949(الحلف الأطلسي) أحيلت للحلف المسؤوليات العسكرية الواردة في معاهدة بروكسل، و بدأ الجدل الأوربي حول الجدوى من وجود معاهدة بروكسل بعد انتقال المسؤوليات العسكرية له، وكانت من بين أهداف اتحاد غرب أوربا قبل نهاية الحرب الباردة:

[74]- عماد (جاد)، **"حلف الأطلنطي و مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"**، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسة، مؤسسة الأهداف، مصر 1998، ص133.

-الدفاع المشترك كإجراء ردعي لأي توسع سوفيتي في أوربا ناتج عن الصراع على مناطق النفوذ بين المعسكرين السوفيتي والأمريكي.

- التهيؤ لاحتمال عودة ألمانيا إلى الإستراتيجية العدوانية(خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية خططت لإعادة تسليحها، ولكنها وضعت تحت الآلية الأمنية الأطلسية، فقد ساهمت مسألة إعادة تسليح ألمانيا بدورها في قيام اتحاد غرب أوربا بسبب المخاوف الأوربية وخاصة الفرنسية من عودة الخطر الألماني، ومنظمة اتحاد غرب أوربا منذ نشأتها و هي تهتم بالتنسيق السياسي العسكري الاقتصادي والثقافي وبقي نشاطها ينحصر في المجال الدفاعي حيث تنص معاهدة بروكسل على :

- الدفاع عن أي دولة الدفاع عن أي دولة ذات عضوية تعرضت للعدوان

- إمكانية التدخل في حالة أي تهديد للسلم و الأمن الدوليين.

- تشكيل قيادات مشتركة مع الحلف الأطلسي لكسب الخبرة (لكن الحف انتزع هذه المهمة)[75]

ويعتبر إتحاد غرب أوربا أول منظمة تهتم أو جاءت لوضع سياسة أمنية ودفاعية مشتركة غربية حيث أن جميع الاتحادات والمنظمات التي تلته لعبت نفس الدور الذي سطره إتحاد أوربا الغربية ومن خلال هذا رأى الاتحاد الأوروبي أن ضرورة تغيير نهج المنظمة بات ضروريا من أجل تكامل أوربي أشمل يشمل جميع المبادئ (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) و لا ينحصر فقط في القضايا الأمنية والدفاعية حيث تمثل دوره في بداية تأسيسه حول مراقبة حضر التسلح لألمانيا وتنميط الأسلحة بين الدول الأعضاء ليشهد في الثمانينات تغير في المهام نتيجة عاملان أساسيان:

1- القانون الأوربي الموحد الذي نص في المادة 30/06 على ضرورة إيجاد تعاون أوربي في المسائل الدفاعية وفي الأبعاد السياسية و الاقتصادية للسياسة الأمنية.

2- الزوال التدريجي لأسباب الحرب الباردة مع قمة ريكافيك ومع اتفاقيات(Start)، لنزع السلاح ومنع التسلح.

كما اعتمد على اتحاد غرب أوربا كمنظمة تمنع أي استعمال منفرد لأي دولة من دول الاتحاد الأوربي للقوة العسكرية ضد بقية الدول الأعضاء، إلى جانب سعيه لمنع انتشار الأسلحة النووية داخل الإقليم الأوربي.

و مع معاهدة ماستريخت 1991* دخل اتحاد غرب أوربا في صلب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مما منح بعدا أساسيا للقضايا الأمنية والدفاعية في تنسيق سياسة الاتحاد الأوربي الخارجية والداخلية"فالمادة ي1/4 من المعاهدة تنص على ما

[75]- محمد مصطفى (كمال ، فؤاد نمرا)، **"صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية"**، مرجع سابق، ص140.

يلي: تضم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الاتحاد الأوربي ، بما فيها مسألة الإعداد لسياسة دفاع مشتركة قد تؤدي إلى تشكيل نية دفاعية مشتركة"[76].

فمعاهدة ماستريخت عكس القانون الأوربي الموحد الذي لم يتضمن بنودا واضحة فيما يتعلق ببناء أو وجود سياسة أمنية مشتركة فهي قد اعتبرت أن هذه الأخيرة(**سياسة أمنية أوروبية**) هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأوربية الجديدة، كما كانت قمة ماستريخت(9-10 ديسمبر1991) ميلادا جديدا لاتحاد أوربا الغربية، إذ تحدد فيها العلاقة القانونية بين الاتحاد الأوربي واتحاد أوربا الغربية وكذلك حلف شمال الأطلسي وصدر في نهاية اجتماع المجلس الأوربي إعلانا يحدد:

- دور الاتحاد و علاقته مع الاتحاد الأوربي حيث وافقت دول الاتحاد الأوربي على إسناد مهمة الدفاع و الأمن لاتحاد أوربا الغربية.

- تطوير العلاقة مع منظمة حلف الأطلسي من أجل اعتبار اتحاد أوربا الغربية الإطار الدفاعي لأوربا في حالة انتهاء حلف الأطلسي وحله.

- نقل مقر الاتحاد من بروكسل إلى لندن

-ضرورة دعم الجهاز التنفيذي للاتحاد وإنشاء وحدة تخطيط وتجهيز وحدات عسكرية داخل كل دولة تخصص لتنفيذ مهام الاتحاد[77].

و في علاقته مع حلف شمال الأطلسي فقد رحب هذا الأخير في الاجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر1994 بإعلان ميلاد غرب أوربا ودعا الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا الأخير حيث التحقت كل من اسلندا والنرويج وتركيا كأعضاء مشاركين Associates membres وحصلت اليونان على العضوية الكاملة أما الدنمارك فقد انضمت بصفة مراقب وقد انضمت إليه بعد ذلك عام1995 كل من فنلندا والسويد و النمسا بعد انضمامهما إلى الاتحـــاد الأوربي، أما دول أوربا الشرقية فقد سمح لها بالانضمام بصفة شريك منظـــم"Associate parther".

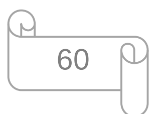
و قد كانت قمة رؤساء دول وحكومات الحلف ببروكسل في جانفي 1994 نقطة تحول هامة في علاقة منظمة اتحاد غرب أوربا بالحلف الأطلسي من خلال الاتفاق الأوربي الأمريكي لتنشيط دور اتحاد أوربا الغربية وزيادة فاعليته واعتباره المكون الأوربي للحلف وقد نتج عن تلك القمة:

---

[76] -Jim(Cloos) et autres , "traite de Maëstricht", 2eme éd, Bruxelles : établissement de Emile bruylant, 1994.p683.

* - **حول معاهدة مايستريخت** 1991: انظر الملحق.

[77] - "التجديد الشامل للحلف والتعاون مع المنظمات الأوروبية الأخرى":
http://www.moqatel.com/opeshare/behoth



- أهمية بلورة منظور دفاعي أوربي يتلاءم مع الحلف ويمكن الأعضاء الأوربيين من تحمل مزيد من المسؤوليات اتجاه أمنهم في التأكيد على استعداد الحلف لوضع لبنته الأساسية تحت تصرف اتحاد غرب أوربا وبصفة خاصة"قوة العمل المشتركة المجمعة "Combiend and joint task-force (CJTF)" والتي يتم تشكيلها لتكون مستعدة للاستخدام من قبل كل من اتحاد أوربا الغربية و الحلف الأطلسي.

أما من الناحية العملياتية فقد شارك اتحاد غرب أوربا الغربية بفاعلية كبيرة في أحداث البوسنة، إذ اشترك مع الحلف الأطلسي في الحظر البحري في الأدرياتيك العملية(Sharp-Guard) كما شارك في قوة البوليس التي تتولى إدارة مدينة موستار جنوب البوسنة و الهرسك، كذلك يعتبر اتحاد غرب أوربا هو الجناح العسكري للاتحاد الأوربي و هذا ما جسدته الفقرة 2 من المادة J4 من معاهدة ماستريخت، "يطلب من اتحاد أوربا الغربية و الذي يشكل جزء أساسي في تطور الاتحاد الأوربي بلورة و تجسيد القرارات و مهام الاتحاد و التي لها علاقة بمجال الدفاع"[78].

و بالرغم من المكاسب التي استفادها السياسة الأمنية الدفاعية وبالرغم من أن اتحاد غرب أوربا استفاد كثير من جنرالات حلف الأطلسي إلا أن ذلك أثر كثير في محاولات أوربا لبناء سياسة أمنية مشتركة و مستقلة.

ب- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

لقد جعل الصراع شرق غرب من قارة أوربا مسرحا للعديد من الأحداث والتي تسببت في جعل أوربا مركزا وبؤرة من أكبر بؤر العالم للصراع بين الدول وهذا ما جعل أوربا في ظل الحرب الباردة ترغب في مواجهة تلك الأخطار ونتج عن ذلك مؤتمر التعاون والأمن الأوربي.

كما أن رغبة الاتحاد السوفيتي في أن يكون عضوا في المجتمع الدولي واندماجه في المنظومة الأمنية الأوربية واعتباره بأن أمن أوربا له علاقة كبيرة بأمن السوفيات وأن الأمن السوفيتي لا يخرج من معادلة الأمن الأوربية، ونظرا لرغبة أوربا كذلك في تجنب المخاطر القادمة من الشرق، انعقد مؤتمر التعاون و الأمن الأوربي في01 أوت1975 في قاعة فنلندا بهلسنكي، حيث حظر زعماء الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا و32دولة أوربية وتم التوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن و التعاون الأوربي، حيث جاء إعلان هلسنكي ليلعن قيام المنظمة والذي خرج بمجموعة من النقاط:

- المساواة في السيادة والاحترام المتبادل للحقوق السيادية لكل دولة
- الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها
- احترام الحدود الدولية
- حل المنازعات بالوسائل السلمية

[78] -Jim(Cloos) et autres , "traite de Maëstricht", op cit.p473.

وقد شكل المؤتمر الأمن و التعاون في أوربا، والذي عقد في فيينا في نوفمبر من عام1986 إلى جانفي1989، ووثيقته الختامية عهدا جديدا من العلاقات الأوربية في أعقاب التقارب بين الشرق و الغرب.

وقد هدفت أوروبا من خلال هذه المنظمة في إنهاء الصراع شرق غرب، هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة فتح المعسكر الشرقي وتحقيق الوحدة الألمانية التي كانت سببا كبيرا في عدم الاستقرار الأمني لأوروبا.

إلا أن الأهداف الخفية لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية جعل بوادر الأزمة تظهر أثارها على منظمة التعاون والأمن الأوربي حيث كان الاتحاد السوفيتي يرى بأن وجوده في المنطقة ضمن منظمة التعاون والأمن الأوربي هو عبارة عن حلف وارسو جديد يحل محل الحلف الأطلسي بينما كانت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكريس تواجدها على الساحة الأوربية واحتواء ألمانيا الموحدة، وعلى غرار هذا يسعى الاتحاد الأوربي منذ مؤتمر هلسنكي 1973 نحو أقلمة الأمن الأوربي ليشمل على أدوار جديدة وذلك من خلال هذه المنظمة حيث يسعى الاتحاد إلى جعل هذه المنظمة(على غرار الأهداف السوفيتية الأمريكية الخفية) منظمة وصل بين الشرق والغرب، من خلال:

- السيطرة العسكرية (ضبط التسلح)
- الدبلوماسية الوقائية(في حالة حدوث النزاعات) بدل الدبلوماسية العسكرية
- مسائل تعزيز الأمن
- حماية حقوق الإنسان: التصورات الجديدة للأمن(الأمن الإنساني)
- إحياء ونشر الديمقراطية
- ضمان الأمن الاقتصادي والبيئي

ونتج عن عملية تحول مؤتمر التعاون والأمن الأوربي إلى منظمة، إنشاء مجموعة من المؤسسات والأجهزة، كل حسب مجاله واختصاصه(إداري، قانوني ..،فنجد مجلس البرلمان وهو الجزء المعني باتخاذ القرارات في(OSCE) وهو يجتمع أسبوعيا في فيينا لمناقشة المواضيع و القرارات.

و فيما يخص هيكلة الاجتماعات فنجد مؤتمر التعاون الأمني وهو يجتمع أسبوعيا كذلك في فيينا لمناقشة الجوانب العسكرية والأمنية ويركز على مسائل الأمن والثقة وكذلك مؤسسات أخرى كل لها دورها الفعال داخل المنظمة مثل(المجلس الأعلى للمؤتمر الاقتصادي، المجلس الوزاري ..."[79]

[79]- النظام الأوربي لحماية حقوق الإنسان:
http://www.hrea.org/index.php

كما تضمنت منظمة التعاون والأمن الأوربي على الأبعاد الموسعة للأمن والتي لا تقوم على التصور التقليدي العسكري على الرغم من أنها لا تنفي وجوده بمعنى استخدم القوة العسكرية والردع المادي، وهو عكس ما ركز عليه اتحاد غرب أوربا حيث اعتمدت المنظمة على تصور واسع للأمن أو ما يعرف بالأمن الإنساني في أدبيات الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية، من خلال حماية وترقية حقوق الإنسان وذلك ضمن مؤسسة تابعة للمنظمة تسمى بمكتب مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث يعد هذا المكتب الجهاز الأساسي لدعم حقوق الإنسان ضمن (OSCE) حيث يدعو إلى:

تعزيز حكم القانون والوقاية من التعذيب إلى جانب حرية التنقل وحرية إنشاء منظمات غير حكومية وتطرق إلى مسائل الجنس وتهريب المخدرات والأفراد، ونشر الديمقراطية في أرجاء جنوب أوربا الشرقية والتحسين المستمر لظروف المعيشة والتخفيف من التمييز والعنف ضد الأعراق.

كما أنه بالرغم من أن منظمة الأمن والتعاون الأوربي لا تحمل أبعادا اقتصادية إلا أنها دعت إلى ضرورة الاهتمام بالتنمية والتعاون الاقتصادي والبيئي من أجل تفادي النزاعات الدولية الداخلية والخارجية، فالنمو الاقتصادي داخل دول المنظمة حسب هذه الأخيرة يؤدي إلى القضاء على الهجرة غير الشرعية والنزاعات الداخلية هذا ما أدى إلى انتشار المفهوم اللين للأمن بدل الأمن العسكري داخل حدود الاتحاد الأوربي كالوقاية من النزاعات المتعددة المخاطر و المصادر(الطائفية و العرقية) خاصة في منطقة البلقان حيث استحدثت أوربا منظومة جديدة للانتقال من اللاأمن إلى الأمن من خلال الإدارة الوقائية للأزمات والتي تتضمن: الإنذار المبكر– الدبلوماسية الوقائية – التدخل الخفيف[80]

و رغم أن منظمة التعاون و الأمن الأوربي تبنت المفهوم الإنساني للأمن إلا أنها لم تنف الأبعاد العسكرية له، فقد اعتمدت كذلك بعدا تقليديا للأمن وهو الأمن القومي العسكري"Politique military Security" وهذا للتأكيد على المجالات الدفاعية للدول الأعضاء كالتسلح والتكنولوجيا العسكرية.

إلا أن العلاقات البينية للاتحاد الأوروبي والتي عرفت بعض الاختلالات فيما يخص بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة ومستقلة جعل العديد من الباحثين الاستراتيجيين يضعون تساؤلات حول مدى التفاهم بين دول القرار الأوروبي حول هذا المشروع لذلك السؤال الذي يطرح نفسه هنا: إلى أي مدى يمكن القول بتأثير اختلاف وجهات النظر الأوروبية حول بناء سياسة أمنية أوروبية؟

---

[80] - محمد (أحمد عبد الغفار)، **"فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية"**، دراسة تحليلية ونقدية"، ج1، الجزائر، دار هومة، 2003، ص262.

المبحث الثاني: الاختلافات الداخلية للاتحاد الأوربي وتأثيراتها على بناء سياسة أمنية أوربية مشتركة

بعد انتهاء الحرب الباردة وتوجه أوربا نحو بناء سياسة أمنية مشتركة لحماية كيانها من النزاعات الداخلية والتهديدات الخارجية وكان لها ذلك من خلال وضع مؤسسات و منظمات تعمل على ذلك مثل اتحاد غرب أوربا و منظمة التعاون والأمن الأوربي، ثم معاهدة ماستريخت والتي وضعت الأسس الأولى لبناء سياسة أمنية أوربية إلا أن التنسيق الأوربي في مواضيع السياسة الأمنية المشتركة عرف تباينا في المواقف من طرف الدول الأعضاء، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية الخارجية، فالتباين الواضح بين مواقف دول الاتحاد الأوربي إن لم نقل جل القضايا الأمنية كبح جهود المنظمات الأمنية من تحقيق الوصول إلى وضع سياسة دفاعية أمنية مشتركة وقد انقسمت دول الاتحاد الأوربي لمواقفها إلى قسمين القسم الأول ويظم الدول التي كان موقفها الأصلي مبنيا على الولاء للحلف الأطلسي ويقود هذا القسم بريطانيا.

و القسم الثاني و يظم الدول التي رأت بأن مهمة حلف الأطلسي قد انتهت بانتهاء الاتحاد السوفيتي ، و حان الوقت لبناء سياسة دفاعية وأمنية مستقلة للاتحاد الأوربي وتزعم هذا الاتجاه كل من فرنسا و ألمانيا.

"فقد تفاقمت مشكلات الاتحاد الأوربي في سنة2003 بفعل أزمة العراق والخلافات التي كانت بين أوربا العجوز والدول الأكثر موالاة للولايات المتحدة من بين الدول الأعضاء الحالية و الدول التي ستصبح أعضاء قريبا"[81]

كما أن توسع الاتحاد الأوربي نحو الشرق وانضمام العديد من الدول والتي كانت ميولاتها في أغلبها ميولات أطلسية زاد من تعقيد بناء سياسة أمنية مشتركة"فالانقسام في المواقف من الولايات الأمريكية...أثر أيضا على الوافدين الجدد من أوربا الوسطى، وقد أظهر هؤلاء جميعا ميولات أطلسية"[82]

المطلب الأول: أوربة الأمن الأوربي (المنظور الفرنسي– الألماني)

سعت كل من فرنسا و إلى جانبها ألمانيا منذ البدايات الأولى لانتهاء الحرب الباردة إلى بناء سياسة أمنية مشتركة لها خصوصياتها الأوربية ومستقلة عن أي منظمة أو حلف"الحلف الأطلسي" حيث طرح الفرنسيون إقامة تعاون أمني في إطار أن تصبح تحرير معمارية الأمن الأوربي من داخل الحلف الأطلسي"[83] وهذا في إطار أن تصبح القوات الأوربية البديل للوجود العسكري التقليدي في أوربا لأن فرنسا منذ البدايات الأولى كانت تسعى دائما للتخلص من عقدة التابع للسياسة الأمريكية، حيث نادت بضرورة إقامة نظام دفاعي أوربي مستقل فحسب قناعة الرئيس الفرنسي السابق"متران" فإنه لن تتكامل للجماعة الأوربية معايير هويتها المستقلة ما لم يتوفر لها درع دفاعي خاص بها[84].

---

[81]- مجموعة مؤلفين، "**التسلح ،نزع السلاح و الأمن الدولي**"، تر: حسن صن وآخرون، 2004، ص124.

[82]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[83]- كاظم هاشم(نعمة)، "**حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي**"، ليبيا أكاديمية الدراسات العليا،2001، ص188.

[84]- Philip reckceweuwinez et Gilbertrachar, « à la recherche d'une défense unifiée ». http://www.diplomatique.Fr/ cartes/défense 2003.

فالمنظور الفرنسي للأمن الأوربي يقوم على أنه لأوربا القدرة على أن تؤمن وحدها وبنفسها دفاعها العسكري وبأنها لم تعد تخشى روسيا.

و قد كتب"**امانويل تود**" بعنوان الزوج الألماني الفرنسي والشقيقة الإنجليزية من وجهة نظر إستراتيجية بظهور قيادة ثلاثية للقارة حيث تشكل فرنسا–ألمانيا وبريطانيا أقطابا قوية، أصبحت بين خيارين التكامل الإمبراطوري، أم الاستقلال والتحرر، فرغبة أوربا بالتكامل أو التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية يواجهها بفعالية متزايدة رغبة في الانفصال تتقدم بقوة بقيادة فرنسية[85].

و انطلاقا من ذلك فقد توجه الاتحاد الأوربي نحو تبني المقاربة الاستقلالية بزعامة فرنسا والتي تقول بضرورة استقلالية القرار السياسي الأوربي، و بناء هوية للدفاع مستقلة عن الحلف الأطلسي وبأولوية الرابطة الأوربية على الأطلسي رغم تكاملها[86].

فالمقاربة الفرنسية للأمن مبنية على أساس النظرة الديغولية نسبة لديغول والتي ترى بضرورة بناء قوة وطنية مستقلة عن أي تدخلات أو مشاركات أجنبية، فقد سعت فرنسا لتحقيق استقلال أوربي يحقق توازنا ضمن حلف شمال الأطلسي فتم إنشاء القوة الأوربية أو الفيلق الأوربي بتعاون بعض دول أوربا منها ألمانيا اسبانيا واللوكسمبورغ، ثم تم إنشاء القوة الأوروبية البحرية أيضا بتعاون فرنسا، إسبانيا وإيطاليا لكن بقيت هذه القوة محدودة الإمكانيات بحيث لا تحقق توازنا مع الحلف الأطلسي.

ففرنسا منذ حملها للمسؤولية الأمنية الأوربية على عاتقها وهي تسير بشعار فرنسا الديغولية– الميترانية- حيث قال ميتران: "La France est notre partie, l'Europe est notre avenir"[87].

فالجذور الأولى للنزعة الاستقلالية لفرنسا تعود إلى عهد الجنرال ديغول الذي رسم بقوة نوعية الصلات التي ينبغي أن تسود بين الطرفين، و دعا إلى محاربة كل تبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

فقد اشتد الخلاف في تلك المرحلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجنرال ديغول حول نوعية البناء الأوربي، حيث رفع الرئيس الفرنسي شعار أوروبا من الأطلسي إلى الأورال كإشارة أولى لانتهاء الوجود السوفيتي في المنطقة لأنه ظل يؤمن بأن النظام الروسي بشكله"التوليتاري" سائر نحو الزوال، وتحقيقا لذلك أوصى الجنرال ديغول بمخطط فوشي(Plan Fouchet) والذي تم إجهاضه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق بلجيكا وهولندا[88]، وكانت هذه إشارة أولى

---

[85]- ايمانويل(تود)، "**مابعد الإمبراطورية في تفكيك النظام الأمريكي**"، تر:محمد مستطير (مصطفى)، مصر، إصدارات سطور، 2003ص28.

[86]- عبد النور(بن عنتر)"العلاقات الأوربية الأمريكية ...إلى أين":

http://www.aljazeera.net/cses.asslysis/2003/5-5-1htm

[87]- Nadia (al-asfahany), '' Unified Europe, he chalenge of common foreing and security policies",al-syassa al-dawliya,n148,38r years,egypt,april2002,p29.

[88]- بوقنطار(حسان)، "**السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص223.

من فرنسا بأن عهد السيطرة الثنائية على النظام الدولي قد ولى وانتهى وحان الدور لأوربا لتظهر بثوب جديد وكقطب عالمي له تأثيراته الإقليمية والدولية.

وترى فرنسا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تكيل بمكيالين في علاقاتها مع الأوربيين من خلال رسم خريطة العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول أوربا وسعيها من خلال ذلك إلى بسط سيطرتها وتفردها كقوة عالمية، وفي الوقت نفسه محاولاتها إضعاف أوربا وإبقاءها تحت المظلة الأمريكية من خلال تقييد علاقاتها مع العالم.

فالاتجاه الفرنسي في بناء سياسة أمنية أوربية مستقلة عن التأثيرات الأمريكية برز منذ البداية الأولى(من الحرب الأولى على العراق... وتباين المواقف الأوربية حوله إلى ما يعرف حاليا بالحرب على الإرهاب، حيث يختلف الفرنسيون خصوصا وبعض الأوربيين مع الولايات المتحدة في النظرة إلى الإرهاب وفي كيفية معالجة الأزمات فالفرنسيون يقولون أن المعالجة الحقيقية للإرهاب ليست في مطاردته عسكريا(التوجه التقليدي الأمريكي في تحقيق الأمن) في الجبال و الكهوف، بل في معالجة أسبابه وأهمها أزمة الشرق الأوسط.

و لذلك تعتقد فرنسا بأنه لا ضرورة لوجود الحلف الأطلسي لأن زمن الأخطار والتهديدات التي كانت تهدد أمن أوربا قد ولت وأصبح اليوم من مقدور الأوربيين الحفاظ على أمنهم بأنفسهم، "فأوربا أصبح لها مكانتها ودورها العالمي، وهذا يتطلب وجود سياسة أمنية دفاعية مستقلة عن الحلف الأطلسي، وبناء قوة عسكرية أوربية مستقلة عن الحلف تشكل إلى جانب القوة الاقتصادية ركائز السياسة الأوربية، وتحفظ دورها العالمي"[89].

ومع ذهاب الرئيس الأمريكي السابق"**جورج بوش**" الأب الذي كان عائقا في وجه الطموح الأوربي جاء عهد الرئيس كلينتون و الذي اعترف بأمن أوربي مستقل عن أمريكا، وقبل بإقامة قوة أوربية للدفاع عن أوربا بمعزل عن أمريكا، واستغرق العمل منذ عام1994 حتى عام1997، وتوج بمعاهدة ماستريخت حيث تم إقامة منظمة التعاون والأمن الأوربي وهي ناد يحل الأزمات السياسية وليس لها دور عسكري (واجهت فشلا في حل أزمة البلقان).

إلا أنه وبعد رفض الفرنسيين المصادقة على الاستفتاء الأوروبي حول مشروع الدستور الأوروبي الموحد جعل كل المحاولات الفرنسية مجرد حبر على الورق وربما ذلك ما عجل بعقد قمة في العاصمة البرتغالية لشبونة ليتم التصديق على معاهدة جديدة "**معاهدة لشبونة**" عام2007 وأهم نقطة تمحورت حولها هي: إلغاء مبدأ اتخاذ القرار الجماعي.

أما بالنسبة لألمانيا فالتواجد العسكري للحلف الأطلسي منذ توحيد الألمانيتين لا يجعلنا نستغرب رؤية ألمانيا للأمن الأوربي في إطار الحلف الأطلسي، كما أنه مظلة الأمن التي احتوت غرب أوربا وقت التهديدات السوفيتية لهذا اقترحت ألمانيا

---

[89]-"فرنسا والسياسة الأوربية في مجالي الأمن والدفاع"، مجلة الجيش، العدد 202:
http://www.lebarmy.ya.lb/article.asp?ln:ar and id :402.

تشكيل "North Atlantic coopération Council" مجلس التعاون الشمال الأطلنطي حيث يكون مفتوحا لكافة دول شرق أوربا وفي مقدمتها بولندا وتشيكوسلوفاكيا و دول البلطيق[90].

حيث اتفقت كل من فرنسا وألمانيا على أن يكون اتحاد غرب أوربا همزة وصل بين الجماعة الأوربية والناتو، إلا أن الموقف الألماني بدأ يتغير بظهور ألمانيا كقوة خاصة في المجال الاقتصادي(المجال العسكري كانت مراقبة) وبدأت تتجه هي كذلك نحو فكرة الاستقلالية الأوربية الأمنية وإنهاء السيطرة والهيمنة الأمريكية الأطلسية.

فالصراع بين أمريكا وكل من فرنسا وألمانيا على الخصوص من أجل تغيير معادلة العلاقة الغربية داخل حلف الأطلسي الذي حول أوربا إلى حالة من التبعية العسكرية الكاملة، وقد عرفت المقاربة الفرنسية الألمانية حول الأمن الأوربي المستقل مع شن الحرب الأمريكية على العراق، و هذا ما عجل بصدور البيان الثلاثي لكل من ألمانيا فرنسا إلى جانب روسيا التي كانت خائفة على مصالحها في الشرق الأوسط ضد الحرب.

ففرنسا تطرح ضرورة تحرير أوربا من الناتو في سياق صعود القوة الأوربية على جميع الأصعدة، حيث أصبحت الأهداف الإستراتيجية الأوربية تتعارض مع الخيار الأمريكي، و الأمريكيون لم يضعوا في الحسبان أن ينقلب السحر على الساحر و أن يتحول التقارب الألماني الفرنسي إلى عقبة أمام التواجد الأمريكي من خلال الحلف الأطلسي في المنطقة، هذا التقارب الذي نتج عنه التعاون الفرنسي الألماني عام1988 في تكوين مجلس الدفاع والأمن.

إلا أنه بالرغم من الحس الاستقلالي الذي اكتسبته بعض الدول الأوربية وعلى رأسها كل من فرنسا وألمانيا، وبصرف النظر عن الخطوات التي تمت في مجال بلورة سياسة أوربية موحدة، فإن فرنسا لم تفلح في جر جل الدول الأوربية إلى نهج سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، و يعود ذلك إلى المرغمات التي تواجهها أوربا والتي تحتم عليها طلب الحماية و المساعدة الأمريكية في كثير من المرات ويمكن تلخيصها فيما يلي[91].

- الاضطرابات التي يعرفها النظام الدولي حولت أوربا إلى مسرح إستراتيجي، بحيث أصبح أمنها مهدد بفعل أحداث خارجية عنها (الشرق الأوسط و الخليج العربي)

كما أن التهديد السوفيتي يشكل عنصرا دفع بالأوربيين إلى الأحضان الأمريكية، حيث أدى التدخل السوفيتي في أفغانستان و نشر الصواريخ السوفيتية (س،س20) في مواجهة أوربا إلى تدعيم أنصار أطروحة التعارض الحتمي بين النظام السوفيتي والأنظمة الغربية حيث سيطرت التوترات حول مصير و مستقبل الأمن الأوربي وارتفعت الأصوات المنادية بأنه ليس هناك دفاع أوربي منفصل عن الدفاع الأمريكي، أي خاضع للمظلة الأمريكية، و بالتالي فنشر الصواريخ الأمريكية المضادة"بريشينغ" بالرغم من معارضة جزء من الأوربيين ذلك وعلى رأسهم فرنسا هو رسالة أمريكية لفرنسا بعدم قدرتها على

---

[90]- دريدي(شفيق بسيوني)، "**إشكالية الأمن في النظام الأوربي الجديد**"، مرجع سابق، ص ص(6-214).

[91]- بوقنطار (الحسين)، مرجع سابق، ص224.

القيام بذلك حيث أن القوة الضاربة الفرنسية لا تقوى على موازنة المعطيات الإستراتيجية السائدة وبالتالي لا يمكن لها أن تقدم لحلفائها الأوربيين بديلا في حالة انتفاء الحماية الأمريكية.

والأدهى في الأمر أنه حتى في فرنسا ليست هناك قناعة في تلك المرحلة بفاعلية الدفاع الفرنسي على الصعيد الأوربي، فرغم استمرار الحديث عن"الاستقلال الوطني"فإنه يبدو جليا أن هذا المفهوم لم يعد عملياتيا، وبالتالي استبعاد إنشاء قوة عسكرية أوربية مستقلة تحل محل القوات الأطلسية.

ومع تطور العلاقات الأوربية الأمريكية في إطارها الأطلسي وظهور تهديدات جديدة عابرة للقارات والحدود وخطر الإرهاب وأحداث11من سبتمبر2001 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب والمنطلق من أفغانستان، هنا شهد العالم بداية تدهور في العلاقات الأوربية الأمريكية حيث لاحظ الأوربيون وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب غير فاعلة وغامضة في أهدافها الحقيقة، حيث كشفت الحرب على أفغانستان ومن بعدها العراق والتهديدات الأمريكية لما يسمى بدول محور الشر عودة الأمن بمفهومه العسكري في الإستراتيجية الأمريكية، وهو ما يتنافي مع الإستراتيجية الأوروبية في حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية(المفهوم الجديد للأمن) وهذا ما جعل فرنسا تنسحب لمدة42 عاما من الحلف الأطلسي وما هذا إلا دليل على عدم موافقة فرنسا للوجود الأمريكي في المنطقة الأوربية لتعود مع المرحلة الحالية من حكم الرئيس الفرنسي ساركوزي نيكولاس، و لكن هذا لا يعني تخلي فرنسا عن فكرة أوربة الأمن الأوربي بل عكس ذلك وظهر ذلك جليا في أزمة ما يعرف بالدرع الصاروخي الأمريكي في الحدود الأوربية الشرقية أين عارضت فرنسا بشدة ذلك.

المطلب الثاني: التوجه الأمني الأطلسي لبريطانيا

مرت عملية تبلور السياسة الأمنية والدفاعية الأوربية بمراحل عدة ظلت خلالها قضية اختلاف التوجهات الفرنسية البريطانية حول الخطوط الرئيسية لهذه السياسة هي العقبة الرئيسية لقيام سياسة أمنية أوربية مشتركة، ففي الوقت الذي كانت ترى فيه فرنسا أن ظهور سياسة دفاعية وأمنية أوربية سوف تدعم وتحسن تحالف عبر الأطلنطي بصورة أكثر توازنا وأكثر قوة، ترى بريطانيا أنه إذا أظهرت أوربا قدرة جادة على إدارة شؤونها الأمنية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصبح في عزلة و قد ينهار الحلف الأطلسي.

فبريطانيا من تاتشر إلى طوني بلير ظلت متحمسة للدفاع عن الطرح القائل بتكامل وظائف الناتو مع المنظمات الأوربية حتى إن بلير قال: "إن التعاون العسكري الأمني في إطار الاتحاد الأوربي لا يجب أن يكون منفيا للناتو"[92]، فالانحياز البريطاني للولايات المتحدة الأمريكية يعتبره الكثير من المؤرخين و علماء السياسة الدولية بأنه انحياز طبيعي نظرا للارتباطات التاريخية بين بريطانيا والولايات المتحدة بل يمكن أن يقال عنه علاقة فطرية نتيجة الاشتراك في اللغة و المزاج والحضارة.

---

[92] David(garnem),"the politics of European defense coreperation",germany,France,britain and America a(1988): http://ecssr.aeoe.2001

و منذ قيام الاتحاد الأوربي اقتصاديا إلى محاولاته بناء سياسة خارجية أمنية مشتركة ومستقلة وبريطانيا تلعب الدور السلبي وتعيق الوصول إلى ذلك من خلال محاولاتها الانفراد والانعزال أو تعطيل القرار المشترك في أمور كثيرة، ومثال ذلك المبادرات الأوربية في الخليج، فالتقلبات الداخلية التي قد تحصل في دولة ذات وزن كبير داخل الاتحاد الأوربي ووصول المحافظين للسلطة بقيادة مارغريت تاتشر حيث أحدث هذا الأخير تغيرات جذرية في كافة الميادين وخاصة التي أحدثها في سياسة بريطانيا الخارجية[93]، فحكومة تاتشر اعتمدت نهجا سياسيا جديدا تميز بالتزامها الأطلسي المطلق في الحرب الباردة منذ بداية الثمانينات، وقد نتج عن ذلك نمو التيار المشكك بالفكرة الأوربية داخل حزب المحافظين البريطانيين(*Euroscepticism*) ولكنه حورب فيما بعد.

و تمثلت السياسة البريطانية في تلك المرحلة بإستراتيجيتين رئيسيتين في علاقاتها مع الدول الأوربية الشريكة وهي:

- إستراتيجية تعطيل المبادرة الدبلوماسية المتمايزة إن كانت تتناقض مع السياسة الأمريكية (حرب الخليج)

- اتخاذ القرار المنفرد: الاعتداء الأمريكي على ليبيا(1986)، العدوان على العراق(1998) والحرب على أفغانستان.

فالحرب الأمريكية على ليبيا سمحت بريطانيا لقوات الطيران الأمريكي بالمرور على أراضيها وهذا دون التشاور مع أعضاء الاتحاد الأوربي باعتبارهم شركاء وهو أمر تتطلبه المادة 30-2 من القانون الأوربي المشترك، وهذا ما استدعى الدول الأوربية إلى استنكار الانفراد البريطاني باتخاذ القرار بالسماح للطيران الأمريكي بالمرور على الأراضي البريطانية، إلا أن هذا الاستنكار لم يترتب عليه أي عقوبات وإنما كان عبارة عن ردود فعل دبلوماسية من طرف الأعضاء، وهذا إن دل إنما يدل على مكانة بريطانيا كقوة داخل الاتحاد الأوربي.

وفيما يتعلق بمشاركة العدوان الأمريكي على العراق عام1998، فبريطانيا استندت في ذلك إلى قرارات مجلس الأمن، لذلك لا يعتبر منافيا لأي موقف مشترك إلا أنه أثار ردود فعل داخل الاتحاد الأوربي بسبب أن هذا الاشتراك جاء منافيا للمادة ي-1 لمعاهدة ماستريخت والتي تتمحور أن لا يتخذ أي من الدول الأعضاء مبادرة سياسية تخل بوحدة اتجاه وإستراتيجية الاتحاد لكن بريطانيا في الدفاع عن موقفها استندت إلى مبدأين اثنين[94]:

الأول: المشاركة البريطانية كان هدفها فرض احترام قرارات مجلس الأمن والتي اتفقت دول الاتحاد على الالتزام بها.

والثاني:أن المادة ي-4 تنص على أن السياسة الدفاعية المشتركة لا تعيد النظر إلى التزامات الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي.

أما فيما يخص الحرب على أفغانستان أو ما يعرف بالحرب الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب فبريطانيا ترى بأن تهديد الولايات المتحدة الأمريكية هو تهديد لكل أعضاء الحلف الأطلسي ولأن مجلس الأمن الدولي منح

---

[93]- محمد مصطفى (كمال)، فؤاد (نهرا)، مرجع سابق، ص ص223-224.

[94]- محمد مصطفى (كمال)، فؤاد (نهرا)، مرجع سابق، ص225.

الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأمريكية بحربها على ما أسمته الحرب ضد الإرهاب، فإن الأمر كذلك لم يكن مخلا بالقانون الأوربي المشترك إلا أن هذه الحرب شارك فيها أعضاء آخرين من أوربا رغم بعض الاتجاهات المعارضة لها.

و حتى خلال المفاوضات الأولى حول معاهدة ماستريخت رفضت بريطانيا وإلى جانبها إيطاليا اعتبار اتحاد أوربا الغربية وسيلة خاضعة لتوجهات الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمسائل الأمنية الدفاعية، و هذا ما جعل عملية تجسيد السياسة الأمنية الأوربية المشتركة تسير بوتيرة بطيئة.

إلا أنه في عام1998 بدأت تظهر ملامح جديدة على التوجهات البريطانية فيما يخص بناء سياسة أمنية أوربية مشتركة، حيث تحدث بريجسكي عن نزعة إنجليزية جديدة معادية للأمريكيين، و تجلى ذلك في قمة**"سان مالو"** الفرنسية-البريطانية في ديسمبر عام1998، حيث تحولت بريطانيا من كونها عنصر إعاقة للهوية الأمنية الأوربية لتصبح عامل دفع لها"فقد طالبت بضرورة امتلاك الاتحاد الأوربي القدرة على العمل المستقل المستند إلى قوات عسكرية فاعلة بهدف الاستجابة للأزمات الدولية"[95] وهذا من شأنه أن يقلص اعتماد أوربا على الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن نوايا بريطانيا لم تكن حسنة اتجاه بناء سياسة أمنية أوربية مستقلة واتضح ذلك في العديد من القضايا الدولية وهذا ليس غريب على دولة يؤكد الخبراء وإستراتيجيو أمريكا أنها الحليف الصريح والمباشر للولايات المتحدة الأمريكية وبذلك تتجاذب أوربا مقاربتان الأولى استقلالية وتتزعمها فرنسا والثانية إذعانية وتتزعمها بريطانيا، حيث تقول الأولى بضرورة استقلالية القرار السياسي الأوربي وبناء هوية للدفاع مستقلة عن الحلف الأطلسي وبأولوية الرابطة الأوربية على الأطلسية رغم تكاملها، بينما تقول الثانية بالإذعان الأوربي للمظلة السياسية والإستراتيجية الأمريكية ودعم كل مواقف واشنطن في الأزمات الدولية واستبعاد قيام بنية عسكرية أوربية مستقلة عن الحلف وبأولوية الرابطة الأطلسية على الأوربية[96].

و قد تجلى الصراع الثنائي بين فرنسا و بريطانيا حول بناء سياسة أمنية مستقلة أم لا ، حينما عقدت بروكسل قمة رباعية في 29 أفريل 2003، جمعت**"شيراك،شرودر"** ورئيسي الحكومتين البلجيكية واللوكسمبورغية، وقد خصصت للدفاع الأوربي أملا في المزيد من الاستقلالية عن أمريكا، وكان**"توني بلير"** قد سبقها بالإعلان أن بريطانيا وباقي الأوربيين لن يقبلوا بشيء(ينسف) الحلف الأطلسي، أما إسبانيا فاعتبرت بأنها انعقدت خارج مؤسسات الاتحاد وأن سياسة دفاعية أوربية لن تحققها ثلاث أو أربع دول بمفردها"[97].

وهذا ما جعل فرنسا تهدد بأن بناء سياسة أمنية أوربية قد يتواصل دون بريطانيا أن اقتضى الأمر، لتؤكد هذه القمة مدى عمق الخلافات الفرنسية البريطانية حول بناء الدفاع الأوربي و هندسته، و هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية

[95]- مالك (عوني)، مرجع سابق، ص ص 88-94.

[96]-بن عنتر (عبد النور) العلاقات الأوربية الأمريكية .. إلى أين؟، مرجع سابق.

[97] -المرجع نفسه.

تطمئن و ذلك من خلال تقويض أي نزعة استقلالية مستقبلية لفرنسا بواسطة حلفاءها الأوربيين، حيث تعمل من خلال الحلف لإجهاض كل المحاولات التي تسعى للوصول إلى دفاع أوربي مستقل عن الحلف الأطلسي.

وربما الأحداث التي جرت في البلقان هي خير رسالة موجهة من بريطانيا وأمريكا إلى الدول الأوربية ذات النزعة الأمنية الاستقلالية من خلال ترك الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لأوربا دون المشاركة، وقد أظهرت عدم مقدرة الاتحاد الأوربي على إدارة أزماته الداخلية دون دعم أمريكي أطلسي، و هنا برزت رؤيتين:

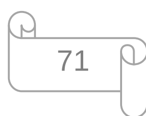
-تنظيم الحوار بين حلف الأطلسي والاتحاد الأوربي حول العلاقات المستقبلية بين السياسة الدفاعية والأمنية الأوربية والحلف باعتبارهما يتحملان مسؤولية الأمن الأوربي.

-تحديد3 أنماط من المهام العسكرية، مهام خاصة بحلف الأطلسي فقط، مهام خاصة بالاتحاد الأوربي مع اعتماده على أصول الحلف الأطلسي، مهام خاصة بالاتحاد الأوربي.

و من هنا يتضح أن بريطانيا رغم وجودها ضمن السرب الاقتصادي الأوربي إلا أنها من الجوانب الأمنية فهي ضمن السرب الأطلسي الأمريكي، و هذا ما جعل الكثيرين يطلقون على الاتحاد الأوربي(الفيل الاقتصادي والقزم السياسي)

و لذلك فبريطانيا من البدايات الأولى وهي تدعم الرؤية التي ترى أن أي سياسة أمنية ودفاعية معارضة للولايات المتحدة الأمريكية ليس لها مستقبل، و هذا ما دعمه الافتراض البريطاني والذي جاء تحت مسمى غذاء العقول "Food for thayt" والذي يدعو إلى خلق خلية أوربية للتخطيط تعتمد على مركز القيادة العسكرية للحلف الأطلسي في مواجهة المبادرة الرباعية(فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، واللوكسمبورج) وذلك بإنشاء مركز قيادة عسكرية.

و ما يمكن قوله هو أن الحدث الأبرز على الصعيد الداخلي الأوربي يتمثل في الموقف الفرنسي الألماني الموحد إزاء الحرب الأمريكية على العراق، وهو يعتبر بمثابة موقف مشترك من أجل كسر تبعية أوربا المطلقة للقرارات الأمريكية وكمحاولة لإرساء مبادئ جديدة في العلاقات الأمريكية الأوربية هذا الموقف هو ما تسبب في ظهور استقطاب حاد بين معسكرين الأول ذو توجه أمريكي والثاني يدعو إلى مزيد من الاستقلال الأوربي عن الولايات المتحدة الأمريكية، و قد أدت التفاعلات الداخلية للاتحاد الأوربي على مدى سنة2003 إلى ظهور تحالف أنجلو لاتيني بين (بريطانيا، إسبانيا، وإيطاليا) يعمل على كسر جهود المحور الأول (الفرنسي/الألماني)، الساعية إلى نوع من الاستقلالية على التأثيرات الأمريكية، وكان ذلك من خلال عملية استقطاب الدول الأسكندنافية مثل الدنمارك بالإضافة إلى البرتغال، وكان هذا التوجه للمحور البريطاني/ الإسباني كردة فعل لأعمال المحو الفرنسي الألماني من خلال إصدار إعلان الإليزيه في 23جانفي2003 والذي اعتبر من طرف بريطانيا على أنه إعادة تأسيس وتقارب في العلاقات الفرنسية والألمانية، بهدف كسر التواجد الأمريكي بالمنطقة، و هو ما لقي معارضة كبيرة من طرف العديد من الدول الأوربية على غرار بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال و الدنمارك و بولندا والتشيك والمجر والتي وجهت خطابا للولايات المتحدة الأمريكية مفاده أنها مؤيدة لسياسة واشنطن حيال الأزمة العراقية، وعلى الرغم من أن



الخطاب لم يتضمن من الناحية الفعلية أي جديد، إلا أنه بمثابة تعبير شديد اللهجة موجه للمحور الفرنسي الألماني كتعبير لتك الدول عن ميولها الأورو/أطلنطية بشكل ظاهر.

ويمكن رد الانشقاق بين المحورين السالف ذكرهما إلى عاملين كان لهما معا تأثير كبير في انقسام الموقف الأوربي إلى قسمين إزاء الحرب الأمريكية على العراق.

- العامل الأول: العامل الأمريكي ودوره في توجيه عدد كبير من دول الاتحاد الأوربي خاصة الشرقية إلى المظلة الأطلنطية.

- العامل الثاني: عدم فاعلية آليات اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوربي من جانب عدم القدرة على بلورة الحد الأدنى من التوافق بين أعضائه حول القضايا الرئيسية الدولية.

مما أثر بدوره على المكانة التي بلغها الاتحاد الأوربي على الساحة الدولية و لم يقتصر العجز في آليات اتخاذ القرار حول الأزمة العراقية أو غيرها من القضايا الخارجية بل تعدى ذلك حتى إلى القضايا الداخلية أين أثبت ضعفه من خلال فشل القادة الأوربيون في التوصل إلى إقرار الدستور الأوربي الموحد عام 2003.

ومن كل ما سبق نستطيع أن نضع مرحلتين على مستوى التفاعلات الداخلية الأوربية الأولى مرحلة ما قبل الحرب على العراق والثانية مرحلة ما بعد الحرب، حيث أدت الإختلالات البينية الداخلية بين دول الاتحاد الأوربي حول الشأن العراقي في تغيير نمط التفاعلات خلال النصف الثاني من الحرب على النصف الأول، من خلال اتجاه كل من فرنسا وألمانيا إلى جانبهما بلجيكا إلى محاولة تلطيف الأجواء وشركائهم الأوربيين وذلك بالسير في مسارين متوازيين[98].

- الأول: اللعب بورقة التعاون عبر الأطلنطي بغرض تهدئة الأمور مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأييد واشنطن على صعيد ملف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتقنية النووية(ما يحدث لإيران اليوم) وممارسة ضغوط أمريكية أوربية مشتركة على الدول الطامحة لامتلاك أسلحة نووية مثل: إيران وكوريا الشمالية.

أما المسار الثاني: فيتمثل في وجود تقارب فرنسي ألماني بريطاني على مدى النصف الثاني من عام2003 عبر عقد قمتين، و هو ما أعتبر على أنه محاولة فرنسية ألمانية لتحسين العلاقات مع واشنطن مرورا ببريطانيا، حيث كان المقصد الأساسي محاولة لاستقطاب بريطانيا وتوظيف الرغبة البريطانية في عدم الانعزال عند توسيع عضوية الاتحاد الأوربي.

المطلب الثالث: توسيع الاتحاد الأوربي وأثره في بناء السياسة الأمنية الأوربية

منذ انهيار جدار برلين عام1989 إلى الإعلان عن ميلاد أوربا الجديدة الرأسمالية الغربية، وتسبب مشروع مارشال الأمريكي في بناء قاعدة أساسية لقيام ما يسمى حاليا بالاتحاد الأوربي فقد اتفق الأوربيون منذ انتهاء الحروب المدمرة إلى بناء بيت أوروبي واحد يقي أوروبا من التراعات والحروب، وكان لهم ذلك حيث تم الانطلاق بإنشاء الاتحاد الأوربي في مجالات

[98] - "فرنسا والسياسة الأوربية في مجالي الأمن والدفاع"، مرجع سابق.

الدفاع والأمن ليتطور بعد ذلك ليشمل مختلف القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية الثقافية ...) وكان نجاح التجربة الأوربية خاصة في جانبها الاقتصادي مبهرا حيث لم يتوقع العالم بناء اتحاد أوربي على خلفية عدائية لدوله"فتنامي القبول بتوسيع مبكر و أوسع النطاق للاتحاد الأوربي استند إلى المنطق القائل بضرورة اشتراك أكبر قسم من أوربا في آليات الدفاع الجماعي...كذلك وفت عملية التوسيع احتمال نجاح أوربا في أن تصبح أكثر اعتمادا على نفسها في احتواء ما يواجهها من تحديات أمنية"[99]

وكانت البدايات الأولى بين فرنسا وألمانيا بإنهاء الصراع بينهما فيما يخص **الألزاس واللورين** بإنشاء المنطقة الأوربية للفحم و الصلب، لتمتد بعد ذلك فكرة أوربا الموحدة إلى باقي الدول الأوربية الغربية، و تحت شعار **"أوربا للأوربيين"** بدأ التفكير في توسيع أوربا لاحتواء جميع النزاعات والتهديدات، كذلك بدأت العملية في توسيع الاتحاد الأوربي بانضمام العديد من الدول التي أصبحت تتنافس وتتسابق في الانضمام لهذا العملاق الاقتصادي فقد توسعت عضوية الاتحاد الأوربي لتشمل 15 دولة من1993 إلى1995 بانضمام كل من فنلندا والسويد والنمسا، لتعرف العملية تطورا والعدد يتزايد، ليصل إلى 25 دولة بانضمام مجموعة من الدول وسط وشرق أوربا "ففي عام 2002 اتخذ الأوربيون قرارا يقضي بتوسيع الاتحاد الأوربي، ففي اجتماع بمجلس الاتحاد الأوربي بكوبنهاجن بين 12 و13 ديسمبر2002 تم الاتفاق على أكبر عملية توسيع للاتحاد الأوربي شملت كل من جمهورية التشيك، هنغاريا، استونيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا ، سلوفاكيا، سلوفينيا، و دعت هذه الدول للانضمام"[100].

وقد كان الهدف الأول من عملية توسيع الاتحاد الأوربي منذ البدايات الأولى ومن وجهة نظر أوربية هي حماية الكيان الأوربي من الاختراقات السوفيتية المحتملة، وبعد انفكاك الاتحاد السوفيتي حدث تغيير على مستوى الإستراتيجية الأوربية بحيث أصبح الهدف الأوربي من توسيع أوربا نحو الشرق هو حمايتها من مختلف مخلفات الاتحاد السوفييتي السابق: جماعات إرهابية، الجريمة المنظمة، انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية في المنطقة الشرقية ...

لذلك يعتبر التوسع الأوربي نحو الشرق في ذاته تحد أمني لأوربا"فالقبول بفكرة توسيع الاتحاد الأوربي سواء أكان ذلك نحو الشرق أو الجنوب سوف يطرح ذلك بالتأكيد تحديات أمنية في وجه الأوربيين"[101].

و يقصد هنا أن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين، وتحرر دول شرق أوربا من الهيمنة السوفيتية جعل معظم تلك الدول تعرف حالات من عدم الاستقرار نتيجة النعرات العرقية والطائفية والتي بدورها لها آثارها على بناء اتحاد أوربي خال من مختلف العوائق وهدفه الأسمى هو القضاء على مختلف النزاعات بين دولة أو داخل دولة وبالتالي فرغبة أوربا في توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق بالقدر الذي يساهم فيه باحتواء جميع التهديدات القادمة من تلك المنطقة إلا أن ذلك يكلف أوربا و يضعها أمام تحديات كبيرة، إلا أن السياسة الجديدة لدول شرق أوربا القائمة على أساس التقارب مع

---

[99] - مارينا (كاباران)، **"إصلاح قطاع الأمن و توسيع الناتو و الاتحاد الأوربي"**، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ص392.

[100] -إيان (أنطوني)، **"النظام الأطلسي الأوربي والأمن العالمي"**، مرجع سابق، ص150.

[101] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الغرب لغرض مساعدتها في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ... وكذلك مساعدتها على الانتقال نحو الرأسمالية والحرية الاقتصادية، فبالنسبة لأوربا الغربية كانت هذا ما تحتاج إليه لأن تحول هذه الدول نحو النظام الرأسمالي يعتبر في حد ذاته مكسب أمني لأوربا الغربية.

لذلك عرفت القارة الأوربية إعادة تشكيل وبناء نفسها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، و هذا بسبب تفكك بعض المجتمعات الإقليمية والدول المركبة مثل ما حدث في تشكسلوفاكيا عام1992 من خلال تقسيمها إلى دولتين مستقلتين إثر إجراء استفتاء، والأزمات التي مست دول شرق أوروبا نحو تحولها إلى اقتصاد السوق كأول عمليات الإصلاح المفروضة من طرف أوربا الغربية كشرط أول وأساسي من أجل الانضمام للاتحاد الأوربي، إلا أن عملية الانضمام للاتحاد الأوربي تحتاج حسب دول غرب أوربا إلى مجموعة من الاشتراطات إلى جانب الشرط الأساسي الأول[102] والمتعلقة أساسا بإصلاح قطاع الأمن، وإنهاء النزاعات العرقية والإثنية لأن مكسب أوربا الأمني المتمثل في الحد من التهديدات والأخطار القادمة من جهتها الشرقية قائم في الأساس على كل ما سبق ذكره من شروط الانضمام للاتحاد الأوربي، فأوربا تعتبر دول شرق أوربا هي بمثابة مصدر خطر دائم لها من خلال تصدير المجرمين والإرهابيين ...، و تجدر الإشارة هنا بالضبط إلى منطقة البلقان التي سجلت كأحد أهم مناطق العالم إثارة للنزاعات الدولية والداخلية، فهي منطقة رغم أنها تعرف توجه ديمقراطي لبلدانها إلا أنها في حالات كثيرة تعرف انفلات أمني خطير هذا الانفلات الأمني يشكل مخاطر على الخطة الأوربية من أجل بناء أوربا موحدة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وأمنيا، فالبلقان تتألف من مجموعة دول تعرف اختلافات عرقية ودينية تسببت في دمار المنطقة إثر نزاعات على أساس الهوية والدين وهذه الدول هي (ألبانيا، يوغسلافيا السابقة، صربيا، الجبل الأسود وكوسوفو)، فهذه الدول بعد الحرب الباردة مباشرة و تفكك الاتحاد السوفيتي وجدت نفسها دول ذات حكومات فاشلة أو ما يعرف"**بالدول الفاشلة**"* والتي عجزت عن توفير الاستقرار لبلدانها سواء اقتصاديا اجتماعيا أو سياسيا"فبدرجات متفاوتة تعاني دول البلقان كافة ظاهرة الدولة الضعيفة الناتجة عن مشكلات الحكم الطويل، و قلة خبرتها كدول جديدة، و قد جعلها هذا الأمر عرضة على نحو خاص للاستغلال من منظمات الجريمة الدولية ومن ضمنها تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة ومواد أخرى خطرة، ونقل مهاجرين غير شرعيين وخطر الإرهابيين"[103].

فأوربا الغربية وضعت في حسبانها أن توسيع الاتحاد الأوربي ليشمل دول شرق أوربا قد يحسن من أمن أوربا، لكنه في نفس الوقت سوف يضع الاتحاد الأوربي أقرب للمناطق المضطربة إلا أن الاتحاد الأوربي وضع على عاتقه مهمة تشجيع وجود حلقة من الدول المحكومة جيدا في منطقة شرق أوربا، فمن مصلحة أوربا أن تنشئ خطوط فاصلة جديدة لأوربا، من

---

[102] - Marie cristin (demortor), « Réflexions le construction de l'Europe de la Security, defence national, n10,paris,1995,p40.

[103] - مارينا (كاربابي) ، "إصلاح قطاع الأمن في بلدان البلقان الغربية "التسلح نزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ص393.

* **الدول الفاشلة**: الإدارة السيئة والفساد واستغلال السلطة، المؤسسات الضعيفة وعدم وجود محاسبة والنزاع المدني، كلها عوامل تؤدي إلى فشل الدولة داخليا وخارجيا ويؤدي هذا إلى انهيار مؤسسات الدولة وبالتالي عدم القيام بالمهام المناطة بها أو بالأحرى عدم القدرة على ذلك، ففشل الدولة هو ظاهرة خطيرة تقوض الإدارة الدولية وتزيد من عدم الاستقرار الإقليمي.

خلال توسيع فوائد التعاون الاقتصادي والسياسي على الجيران في الجانب الشرقي مع معالجة المشاكل السياسية هناك في نفس الوقت.

كما أن عملية ضبط التسلح ونزع السلاح قد دخلت مجال اهتمام أوربا الغربية فيما يخص الجانب الشرقي للقارة، فتطبيق الحد من الأسلحة على المستوى دون الإقليمي في منطقة البلقان بموجب اتفاقية فلورنسا(اتفاقية المبادرة الرابعة) والتي وقعت عليها البوسنة، الهرسك، كرواتيا، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية في العام 1996... وما ميز هذه الاتفاقية أنها تبني الأمن العسكري لشبه إقليم البلقان على توازن القوى بين الوحدات المحلية وهذا بدوره يساهم في تحقيق هدف أوربا الغربية في القضاء أو على الأقل تخفيف المخاطر القادمة من الجهة الشرقية للقارة الأوربية وقد كان تنفيذ هذه الاتفاقية ناجحا في عام2002.

إن رغبة الاتحاد الأوربي في التوسع نحو حدوده الشرقية جعله يشهد في الوقت نفسه تغيرا في المجال الأمني مرورا قبل ذلك بتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية ... وهذا ما أدى إلى بروز مشاريع نظام أمني داخلي منذ سنة1999 من خلال اجتماع المجلس الأوربي في15-16 أكتوبر من نفس السنة لتطوير مجال الحرية والأمن والعدالة على مدى 4 سنوات، تتحقق فيها حرية العيش في بيئة آمنة، وملتزمة بالقانون وتتجاوز حرية تنقل الأفراد"فالاتحاد الأوربي قبل أن يقبل طلبات الدول الشرقية بالانضمام للمظلة الأوربية اشترط عليها الوفاء بمعايير كونها عن الديمقراطية الدستورية العاملة بما في ذلك الاستقرار المؤسسي وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات واقتصاد السوق التنافسي، هذا على المستوى السياسي، أما على المستوى التقني عليها تقبل المكتسبات المشتركة ويكون لديها القدرة على تنفيذه في مجال الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء"[104]

لذلك سعت أوربا الغربية وفقا لمبدأ ماكنمار(الأمن يعني التنمية) إلى وضع وإعداد برامج تنماوية مقدمة على شكل مساعدات للدول الشرقية للقارة الأوربية من أجل الخروج من أزماتها وتحقيق الأمن الداخلي والذي يساهم بدوره في تحقيق الأمن الخارجي فأوربا الغربية تركز على تحقيق الأمن من خلال مفهومه الإنساني، (أمن الفرد يؤدي إلى الأمن الداخلي للدولة وبالتالي تحقيق الأمن الإقليمي والدولي)

إلا أن مسألة توسيع الاتحاد الأوربي أثارت جدلا واسعا بين الأوربيين، فبينما يرى البعض فيها فرصة تاريخية لتوحيد أوربا وتحقيق الأمن والاستقرار وبناء سياسة أمنية أوربية موحدة ... يعتبرها البعض الآخر أنها مشكلة وخطر تهدد الوحدة الأوربية وربما كان توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق من خلال ضم دول البلقان هو بمثابة صدمة للمحور الفرنسي الألماني بعد تأكد هذا الأخير أن معظم تلك الدول لها ميولات أمنية أطلسية أمريكية ذلك أن بعض الأعضاء الجدد مثل التشيك و المجر ... معروفة بولائها الأطلسي وبتأكيدها على الرابطة الأوربية الأطلسية، في نفس مقام أوربا إن لم نقل أكثر ... فالتطور البريطاني

---

[104] Marie cristin (demortor), « Réflexions le construction de l'Europe de la security,op.cit,p42.-

الذي يرى في الاتحاد كيان اقتصادي دون مصالح سياسية مشتركة، شاركها بعض الأعضاء الجدد هذا التصور لأنهم يحبذون بقاء القضايا الأمنية تحت راية الرابطة الأورو/أطلسية بقيادة أمريكا[105].

لذلك أصبح المحور الفرنسي الألماني لا يحبذ هذه الموجات الجديدة من التوسع والتي لا تخدم بناء سياسة أمنية أوربية موحدة كما يطمح إليها المحور، أما المحور البريطاني فقد كان مؤيدا قويا لتوسيع الاتحاد الأوربي ولعب دورا رياديا في إحراز تقدم في هذه العملية ففي فترة رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوربي عام1998 بدأت مفاوضات انضمام العشر دول الجديدة للاتحاد وكان رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير يدعو إلى انضمام دول جديدة في الوقت المناسب للمشاركة في انتخابات البرلمان الأوربي2004، إلا أن أهداف بريطانيا من توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق هو تحت علم سابق بأن تلك الدول ستكون عائقا في وجه محاولات المحور الفرنسي/الألماني الخروج عن المظلة الأطلسية.

---

[105]- بن عنتر (عبد النور)، تأثير توسيع الاتحاد الأوربي ...انتقام أوروبا من التاريخ:
http://www.aljazzera.net/nr/exers/bb96868f

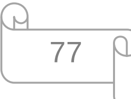
المبحث الثالث : السياسة الأمنية الأوروبية وتأثيرات حلف الأطلسي .

عرف العالم منذ نهاية عقد الثمانيات مجموعة من التحولات الجذرية والتي مست بنية النسق الدولي ثنائي القوي القطبية، وكان من أهم تلك التحولات اندثار الإيديولوجية الشيوعية في شرق ووسط أوروبا، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر1991 وهذا بدوره أدى إلى زوال ما يسمي بحلف**"وارسوا"**، ومن هنا بدأ التكلم حول تبلور ملامح نسق جديد بدل النسق الدولي السابق القائم على الثنائية القطبية وثنائية الأحلاف(حلف وارسو، والحلف الأطلسي)، لذلك ذهبت الغالبية العظمى من دارسي العلاقات الدولية في تلك المرحلة، إلى اعتبار أن تلك التغيرات هي البداية الحقيقية لما يعرف**"بالنظام الدولي الجديد"**، وربما هذا ما جسده الباحث الأمريكي ذو الأصول اليابانية **"فرانسيس فوكوياما"** عندما تحدث عن أن هيمنة الإيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي يعتبر نهاية التاريخ على حد تعبيره وقوله، فانهيار الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي ممثلة في حلف وارسوا جعل الكلام حول الدور الجديد الذي سيلعبه الغريم التقليدي لحلف وارسو (حلف الناتو) على الساحة الدولية، فانتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر السوفيتي على أوروبا الغربية آثار عدة تساؤلات أكاديمية وقيادية حول مستقبل الناتو وقيمته وجدواه بعد تغير الظروف الإستراتيجية، وبما أن خبراء الأحلاف يرون أن مدى استمرارية الحلف أو انهياره تتعلق بالأساس بانهيار أو استمرارية التهديد الذي وجد من أجله لذلك يعتقدون بأن الحف الأطلسي لم يعد لوجوده مبرر بعد انهيار حلف وارسو والكتلة الشيوعية.

إلا أن تلك الفرضية القائلة بضرورة زوال حلف الأطلسي بزوال التهديد الذي وجد من أجله لم تكن صحيحة على أرض الواقع، نظرا لسرعة الحلف في تغيير إستراتيجيته وقدرته على التكيف مع المتغيرات الجديدة فقد استطاع أن يبقي على نفسه كمنظمة حيوية، من خلال توسيع أهدافه واستراتيجياته وحتى عضويته، وكذلك قام بتطوير وظائفه لتتأقلم والمرحلة الجديدة من نهاية الحرب الباردة، والتي يمكن أن نصنفها في مجموعتين.

الأول على الصعيد الخارجي: وتتمثل في استمرارية الحلف في تأدية دوره في تأمين أعضاءه ضد الأخطار والتهديدات المختلفة من طرف روسيا من خلال حفظ التوازن الاستراتيجي في القارة الأوروبية وهذا ما يعبر عنه الخبراء العسكريون والأكاديميون بأن حلف الأطلسي وضع روسيا كخطر جديد قديم يجب توخي الحذر منه على أمن واستقرار القارة الأوروبية، على اعتبار أن التهديد العسكري السوفيتي السابق لم يختف تماما. **وعلى المستوى الداخلي:** فالحلف يبرر استمراريته على أساس أن وجوده كمنظمة أورو/أطلسية هو استمرارية لتحقيق الأمن الأوروبي وأن أمن أوروبا هو أمن الولايات المتحدة الأمريكية وعدم ترك النزاعات بمختلف أنواعها (الحدودية، الاثنية والدينية والعرقية) تقع بين دول وسط وشرق أوروبا .

لذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يعتبر الحلف الأطلسي بوظائفه وأهدافه واستراتيجياته الجديدة عائق أمام بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة ومستقلة؟



المطلب الأول: الحلف الأطلسي (النشأة والظهور)

عرفت العلاقات الدولية منذ زمن بعيد ظاهرة الأحلاف العسكرية القائمة على أساس مصالح متبادلة بين الأطراف داخل نفس الحلف ونظرا لثقل بعض الدول داخل أحلاف معينة، قسم تلك الأحلاف إلى أحلاف ذات مراكز قوية وأخرى ضعيفة ومنها من زال وانتهى دوره القائم على أساسه ومنها من طال عمره حتى بعد زوال الخطر الذي وجد من أجله مثل"حلف الأطلسي"، هذا الأخير والذي يعبر عن نقلة نوعية للأحلاف العسكرية التي استطاعت أن تتكيف مع واقع العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فالحلف الأطلسي جاء على أساس رغبة جماعية، نتجت من خلال تعريف جماعي للتهديد والذي كان حسب الخطاب الرسمي الأوروبي/الأمريكي1949 يتمثل بشكل خاص في وجود كتلة كالاتحاد السوفيتي، والتي تفرض وجود تكامل ذات طابع عسكري وهذا ما أدى إلى التوقيع على ميثاق إنشاء حلف الأطلس في 17 مارس1948.

وكان ظهور حلف شمال الأطلسي كنتيجة للتعاون المشترك والجماعي بين دول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استجابت هذه الأخيرة لطلبات الدول الأوروبية .بمساعدتها(اقتصاديا، سياسيا وحتى عسكريا) من أجل التصدي للمد الشيوعي السوفيتي القادم من الشرق، لذلك فظهور حلف الأطلسي له علاقة ببناء نظام للدفاع الجماعي والذي جسدته"**معاهدة بروكسل**" والتي أيقنت الدول الغربية من خلالها بضرورة الإسراع في تنظيم الدفاع المشترك الغربي والتعاون فيما بينهم لمواجهة التهديدات الأمنية(نواة ظهور الحلف الأطلسي)[106]، وهنا يظهر الارتباط بين معاهدة بروكسل وظهور الحلف الأطلسي من خلال المساعي الأمريكية من أجل تحقيق ما جاء في معاهدة بروكسل على أرض الواقع وهذا ما تجسد.

إلا أن هناك من يعتقد أن البدايات الأولى لفكرة إنشاء حلف الأطلسي تعود لكتابين أمريكيين، حيث كان لهما أثر كبير على الرأي العام الأمريكي.

الكتاب الأول تحت عنوان"**الاتحاد في الحال**" وألفه "**كلارنس ستريت**" عام1939 وكانت فكرته الأساسية تدور حول أن نظام عصبة الأمم مصيره سيكون فاشلا وبالتالي يجب أن يحل محلها اتحاد بين الدول الديمقراطية "نظرية السلام الديمقراطي" والتي تظم حسبه (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، ايرلندا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، السويد، النرويج، الدنمارك، فنلندا، سويسرا، استراليا، نيوزيلندا، اتحاد جنوب أفريقا) إلا أن الفرصة لم تتاح لهذه الفكرة بالظهور بسبب إعلان هتلر للحرب عام 1939.

أما الكتاب الثاني فكان للكاتب والترليبمان تحت عنوان"**السياسة الخارجية للولايات المتحدة**" عام1943 وتدور فكرته الأساسية حول ضرورة تكتل الدول والشعوب الواقعة حول المحيط الأطلسي لاسيما انجلترا والولايات المتحدة.

106- أحمد أبو الخير(السيد مصطفى)، مرجع سابق، ص ص 491-492.

وهذان الكتابان كان لهما أثر كبير في تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة العزلة منذ عهد الرئيس السابق، جيمس مونرو، وقد أسرعت التهديدات والأخطار السوفيتية على أوروبا الغربية من الإسراع في توقيع معاهدة بروكسل، في 17 مارس1948، ليتم في ما بعد التوقيع على معاهدة حلف الأطلنطي.

فقد تأسس حلف الأطلس في إطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تتيح للدولة الحق في الدفاع عن نفسها، منفردة أو بتعاون مع دول أخرى، نتيجة لانقسام العالم إيديولوجيا بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية وعجز الأمم المتحدة على إرساء قواعد بناء نظام أمن جماعي دولي، وبدأت الاتصالات بين دول غرب أوروبا حول الدخول لحلف الجديد وفي يوم18مارس1949 أعلنت نصوص الميثاق الجديد وحدد ميعاد التوقيع في أفريل1949 بواشنطن وضم كل من: (فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، إيطاليا، الدنمارك، النرويج، البرتغال واسلندا)، ثم بدأت العملية تعرف توسعا بانضمام أعضاء جدد، حيث أنظمت أربع دول أخرى إلى الدول المؤسسة ليرتفع عدد الأعضاء إلى16 عضو ففي أفريل1952 تم انضمام كل من اليونان وتركيا، كما دعيت جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) للانضمام للحلف عقب التوقيع على اتفاقية باريس في أكتوبر1954 إلا أنها لم تصبح عضو بصفة رسمية إلا في 09 ماي 1955.

وقد أكد ميثاق حلف الأطلسي على أن الدول الموقعة عليه تؤمن بمبادئ هيئة الأمم المتحدة من خلال العيش في سلام، وإقرار الديمقراطية وحرية الأفراد وسيادة القانون وقد قرروا توحيد جهودهم للدفاع المشترك والمحافظة على الأمن والاستقرار الدولي وفي الجهة المقابلة يطمئن الحلف الآخرين (الدول خارج الحلف على أمنهم الخاص، لذلك جاء في ميثاقه بأنه حلف"**دفاعي بحت**" ليس الغرض منه العدوان على أحد، وأنه غير موجه ضد أحد بصفة خاصة، وكان الانضمام للحلف الأطلسي قد حددها ميثاقه وفيما يلي أهم مواد الميثاق[107].

"**المادة الأولى:** نصت على تعهد الدول الأعضاء، بفض المنازعات بالطرق السلمية وتجنب التهديد أو استعمال القوة في علاقاتهم ما يطابق ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثانية: نصت على تعهد الدول الأعضاء بالعمل على توثيق علاقاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لدعم التعاون بين الدول لتستطيع التصدي للتيار الشيوعي، كما يتعهدوا بالعمل على استقرار الأحوال الداخلية.

المادة الثالثة: نصت على إقرار مبدأ التعاون المتبادل لتقوية إمكانيات الدول الأعضاء الفردية والجماعية في صد أي اعتداء مسلح يقع عليها.

المادة الرابعة: نصت على إقرار مبدأ التشاور فيما بين الأطراف الموقعة على الميثاق في حالة حدوث تهديد لسلامة أراضي إحداها، أو تهديد استقلالها السياسي وأمنها.

[107]- نافع (أيوب)، "**حلف الأطلسي تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقه المستقبلية**"، مرجع سابق، نفس الصفحة.

المادتين الخامسة والسادسة: تشير إلى إقرار مبدأ الضمان المتبادل، ونصتا على أن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء يعتبر اعتداء مسلح على باقي الدول كذلك ويجب المبادرة لمباشرة حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقا للمادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة[108]

ومن خلال مواد الميثاق ثم استنباط مبادئ الحلف وأهدافه والتي وضعت لتتماشى ومبادئ، وأهداف هيئة الأمم المتحدة

أ- المبادئ:

- تسوية جميع النزاعات الدولية بالطرق السلمية
- الامتناع عن التهديد أو استعمال القوة
- التعاون المتبادل بين دول الحلف في جميع المجالات
- ألا تؤثر المعاهدة على حقوق الأطراف والتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة
- عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض وهذه المعاهدة
- التشاور مع الأعضاء فيما يخص مسائل الأمن[109]

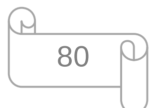
ب- **الأهداف:** يتضمن ميثاق حلف الأطلسي مجموعة من الأهداف والتي تعكس الأسباب الحقيقية التي أنشىء من أجلها، وأبرزها كالأتي:

- العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية.
- العمل على استقرار ورفاهية دول الحلف.
- العمل على تحقيق التعاون فيما بين الأعضاء.
- توحيد الجهود للدفاع المشترك والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين.
- العمل على مقاومة أي هجوم مسلح بشكل فردي أو جماعي، وبكل وسيلة ممكنة والتعاون المشترك كما تعتبر أوروبا بشكل عام، وأوروبا الغربية بشكل خاص نطاق عمل الحلف إضافة إلى شمال المحيط الأطلسي أمريكا الشمالية(كندا، الولايات المتحدة).

---

[108] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[109] - نفس المرجع، نفس الصفحة.



- أما الحلف من الناحية الهيكلية، فيتكون من مجموعة من الهياكل التنظيمية المدنية والعسكرية (مجلس الحلف، اللجنة العسكرية، الأمانة العامة)

1- مجلس الحلف"North atlantic concille" يعتبر مجلس الحلف بمثابة السلطة العليا داخل الحلف وقد تم إنشاءه بمقتضى المادة 09 من معاهدة حلف شمال الأطلسي إذ يعتبر أعلى هيئة في الناتو، لاتخاذ القرار، إذ يحقق إمكانية التشاور والتعاون السياسي بين الحلفاء باعتباره سلطة سياسية وعسكرية، وهو تجمع سياسي يتكون من جميع دول الحلف، وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات حول كافة المسائل الأمنية من خلال التشاور بين الأعضاء، حددت اختصاصاته الأولى في واشنطن 17 سبتمبر1949،يجتمع مرة كل عام (جلسة عادية)، أو بناءا على طلب أحد الأعضاء(جلسة غير عادية)، ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع والمالية للدول الأعضاء.

2- اللجنة العسكرية: تتكون من رؤساء أركان الدول الأعضاء وتضع اللجنة العسكرية السياسية التي ينفذها القائد الأعلى الموحد في أوربا، واللجنة مسؤولة أمام مجلس شمال الأطلسي، وتجتمع هذه اللجنة مرتين على الأقل في السنة وتتركز اختصاصاتها في أمور السياسات العامة للحلف، وتتفرع على اللجنة العسكرية هيئة متفرعة تتكون من ممثلين عسكريين للدول الكبرى بالحلف(الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) مقرها واشنطن وهي لجنة مستديمة تقوم بمهام مراقبة تطبيق السياسة العسكرية والتي تقرها اللجنة العسكرية[110]

3- الأمانة العامة : تهتم بالشؤون الإدارية للحلف، يقوم على رأسها الأمين العام يقوم بمساعدته مجموعة من الموظفين السامين، تختص بجميع المسائل الإدارية للحلف.

[110]- "حلف شمال الأطلسي الهيكل التنظيمي والمهام التفصيلية للحلف":
http://www.moqatel.com/openshear/behoth/monzmat3.htm

مخطط يوضح الهيكـــل التنظيمـــي لحلـــف الأطلســـي

مجلـــس الحلـــف

رئيس يعين بالتناوب من بين وزراء خارجية الدول الأعضاء

الأمين العام: نائب رئيس المجلس

يشرف على الجهاز الإداري للحلف، المكون من موظفين دوليين، ينتمون إلى جنسيات الدول الأعضاء.

أهـم لجـان المجلـس

- لجنة الشؤون السياسية
- لجنة التخطيط الدفاعي
- لجنة التخطيط النووي
- لجنة لموازنة العسكرية
- لجنة التخطيط الطوارئ المدنية

اللجنة العسكرية

السلطة العليا في الشؤون الحربية

الهيئة العسكرية — لجنة التخطيط

قيادة منطقة الأطلسي

قيادة منطقة القناة

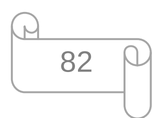
قيادة القوات المتحالفة فـــي

قيادة منطقة الشمالية (النرويج)

قيادة منطقة الوسطى (هولندا)

قيادة منطقة الجنوبية (ايطاليا)

- المصدر: يحي أحمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، (دار النهضة العربية)، بيروت، 1983، ص383.



المطلب الثاني : الحلف الأطلسي والتغير في المهام بعد الحرب الباردة

أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى تراجع مهمة الدفاع الجماعي للحلف الأطلسي ضد عدو صريح ومحدد(الخطر الشيوعي)، في إطار مواجهة تهديدات ومخاطر أفرزتها البيئة الدولية الجديدة لما بعد الحرب الباردة، ورغم أن مهمة الدفاع الجماعي بقيت المهمة الرئيسية للحلف حسب المادة الخامسة من اتفاقية واشنطن، إلا أن التعديل في مهام الحلف بما يتواءم مع المناخ الدولي ما بعد الحرب الباردة، (وقوع العديد من الأزمات والحروب الأهلية والصراع على السلطة في مناطق شرق أوربا وأقاليم أخرى في العالم) والتي اعتبرها الحلف تمثل تهديد غير مباشر لأوربا والولايات المتحدة الأمريكية ولذلك السؤال الذي يطرح نفسه هل كان هناك فعلا تحولا في مهام الحلف لفترة ما بعد الإتحاد السوفيتي؟ وإذا كان هناك تحول فما هو نوع هذا التحول؟

بعد انعقاد مجلس شمال الأطلسي في تيرنبري turnberry باسكتلندا في7-8جويلية1990م بدأ وبشكل جلي التحول في مهمة الحلف الأطلسي من مواجهة تهديد مباشر من الإتحاد السوفيتي إلى مهمة تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية لذلك يعتبر عام 1990م هو بداية التحول في مهام الحلف"فنحن إزاء ناتو جديد بكل ما تعنيه كلمة جديد من أبعاد فهو جديد في البيئة الدولية التي يتحرك خلالها وجديد في المناخ الفكري والثقافي، وجديد في التحديات التي يستجيب لها وجديد في الأساليب والسياسات التي يسعى لابتداعها"[111].

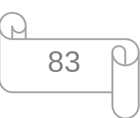
و بالتالي فالحلف الأطلسي قام بتجديد نفسه على عدة مستويات ومن بين أهم تلك المستويات استجابته للتحديات الإستراتيجية الجديدة التي تواجه الحلف التي تم صياغتها في رسالة ترينبري"Message from turnberry" وتتمثل خاصة في الأزمات والصراعات التي يحتمل قيامها في مناطق الفراغ الأمني، والتي تخلفت جراء انهيار المعسكر السوفيتي في شرق ووسط أوروبا والقوقاز ووسط آسيا بصفة خاصة وبعض مناطق العالم الأخرى والتي حسب منظور الحلف تشكل تهديدا للأمن الأوروبي مثل شمال إفريقيا وجنوب البحر المتوسط وشرقه، و جنوب غرب آسيا، فالناتو القديم القائم على أساس فكرة"**الدفاع الجماعي**" حل محله الناتو الجديد على جميع الأبعاد "فبين الناتو القديم والناتو الجديد فضاءات واسعة تستلزم الارتياد والاكتشاف ومسائل غامضة تحتاج البيان والإيضاح...أدوار تحتاج إلى تحديد"[112]

- فقد اختفى المفهوم التقليدي للتهديد ببروز توجهات"**التعايش الأمني**" وتقلص الأهمية التقليدية الدفاعية للحلف، لكن الأهم هو أن المهام الجديدة للحلف استندت وارتكزت على مفاهيم جديدة، مثل المخاطر والتحديات وعدم الاستقرار وارتبطت بصراعات قومية وإقليمية"فاثر اجتماع لقادة الحلف بين 7-8 من نوفمبر1991م حول التعاون والسلام، جاء التأكيد في التقرير على اختلاف طبيعة التحديات والمخاطر الأمنية، والتي على الحلف أن يواجهها في المستقبل وحددت كالآتي[113]:

[111]- الهواري (أنور)، "الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، جويلية 1997، ص67.

[112]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[113]- المرجع نفسه،نفس الصفحة.



- لم يعد التهديد بهجوم شامل على كافة الجبهات قائما، وهو ما يخفف من شدة التهديدات المستقبلية، و لم تعد النقطة مثار تركيز في إستراتيجية الحلف.

- من وجهة أخرى، لم يعد التهديد محصورا في الهجمات من اتجاه واحد"كان مقدرا أن تكون من الكتلة الشرقية"، بل أصبحت الهجمات ذات اتجاهات متعددة، يصعب التنبؤ بأيهما الأكثر توقعا.

- لم يعد التهديد محصورا في عمل عسكري تقليدي أو نووي بل أصبح ذو أوجه مختلفة يصعب تقييمها.

- لم يعد من الممكن حدوث خطر مباغت، فقد أتاحت مساحة الدول التي خرجت من دائرة الاتحاد السوفيتي والتقنية المتقدمة في أجهزة الحصول على المعلومات مدة زمنية متسعة للإنذار بالنسبة للحلف.

- ما زالت روسيا الاتحادية تمثل خطرا مثل أو أكثر من خطر الإتحاد السوفيتي سابقا فحسب الحلف هي الأكبر قوة في أوروبا تقليديا ونوويا .

- التحول في المخاطر فبعد أن كانت مقتصرة بالعدوان على أراضي دول الحلف، أصبحت تهدد الاستقرار الداخلي لها من خلال الأوضاع الداخلية المتدهورة اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا أو الصراع العرقي أو النزاع الحدودي بعد انهيار الكتلة الشرقية في وسط وشرق أوروبا كذلك يرى الحلف أن الاستقرار في تلك المناطق هو مكسب أمني للحلف وأوروبا لذلك"سعى الحلف إلى تدشين الاستقرار في الدول التي كانت تنتمي إلى الكتلة السوفيتية دون أن تفجر أي اضطرابات فيها فمنذ انهيار الشيوعية تبنت أغلب هذه الدول إصلاحات سياسية واقتصادية طموحة قد يؤدي تعثرها إلى حدوث توترات داخلية"[114].

وقد جاء إعلان روما عن الإستراتيجية الجديدة للحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة للتركيز على أربعة مبادئ أساسية:

- الاستمرار في مهمة الدفاع الجماعي
- المحافظة على وحدة الأمن للأعضاء وزيادة مسؤولية الأعضاء الأوروبيين في الدفاع عن أنفسهم
- استمرار الهيكل العسكري الموحد للحلف، وإعادة بناءه ليعتمد أكثر على تعدد الجنسيات وتمكينه من المشاركة في العمليات الخاصة التي أبرزتها المتغيرات الجديدة(حفظ السلام، توفير الراحة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالقوة، لكن هذا المبدأ يصطدم بالمبدأ الأول حول مهمة الدفاع الجماعي، لأنه هنا يصبح العمل هجومي أكثر منه دفاعي وهذا ما جعل العديد من المفكرين يتكلمون حول تغير إستراتيجية الدفاع الجماعي للحلف.
- استمرار الاعتماد على القوتين التقليدية والنووية على أن يخفضا لأدنى حد ممكن دون المساس بفاعليتها.

وأدى تبني هذه المبادئ الأربعة من طرف دول الحلف إلى بعث علاقات جديدة بين الحلف ودول أوروبا الشرقية لتفتح الأبواب أمام تلك الدول من أجل ما عرف بالشراكة من اجل السلام والتي سمحت بانضمام عدد من دول حلف وارسوا

[114]- نفس المرجع،ص71.

السابق إلى حلف الأطلسي، إلا أن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف عرف بعض المنعرجات فرغم اتفاق دوله على نوع وقوة واتجاه التهديدات والتي وصفت بالعمومية وصعوبة التنبؤ بها ،فان الاتفاق على المفهوم الاستراتيجي الجديد كان من الصعوبة بحيث فشل الحلف في الاتفاق على مفهوم استراتيجي موحد حيث كانت هناك رؤيتان مختلفتان، الأولى أوروبية تسعى إلى حلول ذات صيغة أوروبية جماعية في إطار الدفاع الجماعي والثانية أمريكية تسعى إلى الانفراد بالحل فهي صاحبة القرار لتحريك آلة الحرب واستخدام القوة العسكرية حيث كان المفهوم الأوروبي يركز على أمن الأعضاء بينما يركز المفهوم الأمريكي على المصالح الأمنية الأمريكية.

إلا أن التعديلات في الدور الاستراتيجي للحلف كانت تتماشى والمنظور الأمريكي حيث أكد البيان الختامي بمناسبة احتفالية الحلف بمرور خمسون عاما على إنشاءه للدور الاستراتيجي الجديد للحلف حيث أكدت إحدى فقراته "يتعرض أمن الحلف لمخاطر عسكرية وغير عسكرية كثيرة التنوع، تأتي من اتجاهات عديدة وغالبا ما يصعب توقعها وتتضمن هذه المخاطر عدم الاستقرار واحتمال نشوب أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بدول الحلف ويمكن أن تواجه المصالح الأمنية للحلفاء مخاطر ذات طابع أكثر عمومية ينجم عنها الإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة وانقطاع وصول الموارد الحيوية"[115]

وقد برز تغير الدور الإستراتيجي للحلف من خلال ما يلي:

- إحلال صيغة "المصالح الأمنية"محل صيغة"أمن دول الأعضاء" و المقصود من ذلك تغليب وجهة النظر الأمريكية على الأوروبية(المحور الفرنسي/الألماني) فتفكك الإتحاد السوفيتي وانتهاء حلف وارسوا ورغبة روسيا الاتحادية ودول وسط وشرق أوروبا في الاندماج مع دول أوروبا الغربية، ينهي فكرة التهديد الأمني حسب التهديد الأمريكي ويصبح تعبير المصالح الأمنية التعبير الأصح لوظيفة الحلف الأطلسي في البيئة الجديدة، حيث يحدد المفهوم الجديد التهديدات الجديدة التي قد تمس بالمصالح الأمنية لدول الحلف وتتمثل في :

- انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الإرهاب الدولي.
- انقطاع وصول الموارد الحيوية.
- نشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المطلة على دول الحلف.
- انتهاك حقوق الإنسان.
- التهديد باستخدام القوة المسلحة أو قيام دولة باستخدامها فعلا ضد أراضي أي دولة أخرى.

---

[115]- نفس المرجع،نفس الصفحة.

الانتقال من المفهوم الدفاعي للحلف إلى المفهوم الهجومي نظرا لما تتطلبه المتغيرات الجديدة، حيث يبدأ الحلف مرحلة جديدة تكون فيها المبادرة حسب الهجوم ضد الطرف أو الأطراف والتي تمثل خطورة على مصالح دول الحلف.

ومن خلال هذا أصبح الحلف يقوم بمهمات جديدة وذلك من خلال تجسيده للإستراتيجية الجديد والقائمة على الهجوم من أجل تأمين أعضاءه، حيث أصبح الحلف يعرف ترتيبا هرميا في قوة التأثير خاصة فيما يخص اتخاذ القرارات المستقبلية، حيث تشكل الولايات المتحدة الأمريكية المشارك الأكبر وهي التي تحدد السياسات والإستراتيجيات العسكرية للحلف، خصوصا إذا علمنا أن القوات المسلحة الأمريكية هي من أكبر الجيوش المشاركة في الحلف وتقع عليها المسؤولية العسكرية.

فقد شكل الحلف الأطلسي لغرض تنفيذ مهام إستراتيجية عسكرية ذات منحنى سياسي واقتصادي، خططت لها الولايات المتحدة الأمريكية لمدي بعيد، ويعتبر الحلف الظهير العسكري الساند للولايات المتحدة الأمريكية وحيث كان الغرض المعلن من تشكيله هو التصدي للقطب الثاني في العالم آنذاك(الإتحاد السوفيتي) ضمن إستراتيجية الحرب الباردة، ويعتبر هذا هو الهدف والغاية الإستراتيجية من التشكيل، ولكن الملفت للنظر هو ترك أعضاء الحلف الباب مفتوح أمام مهام مستقبلية"فلا خلاف في أن حلف الشمال الأطلسي عام 2009م غير ما كان عليه عند تأسيسه عام 1949م...ولقد مر تطوره بعدة مراحل من خلال بحثه عن أدوار عالمية جديدة، وعبر منعطفات جوهرية لانتشار عسكري ميداني وتوسع جغرافي"[116] فحلف الأطلسي هو حلف دفاعي بحت كما جاء في ميثاقه الأساسي يختص في الدفاع على الدول الأعضاء من أي خطر أو تهديد قادم من الشرق الشيوعي بصفة خاصة ويفترض أنه بعد اندثار الإتحاد السوفيتي تنتفي الحاجة والدور العسكري لهذا الحلف ولكن المثير للجدل وما يثير الريبة والشك لدى عدد كبير من المفكرين هو عملية التحول من العقيدة العسكرية الدفاعية(الدفاع عن أوروبا) إلى العقيدة العسكرية الهجومية وتنفيذ مهام حربية هجومية في دول العالم تستند في مفاهيمها الأيديولوجية إلى فكر المحافظين الجدد في أمريكا ومخططاتهم للهيمنة الكونية وفق فلسفة صدام الحضارات، ومنذ اعتلاء الولايات المتحدة الأمريكية مركز القوة في العالم منذ نهاية التسعينيات برز جليا الدور الجديد المناط لحلف الناتو حيث تحول من تنظيم عسكري سياسي إلى مفهوم الهيمنة على التحالف من طرف الولايات المتحدة وإشراكه في جميع مهمات أمريكا العسكرية "فقد قامت الإستراتيجية الأمريكية على مبدأ تدعيم القوة التقليدية لدول أوروبا الغربية بالقوة النووية الأمريكية"[117] فالولايات المتحدة كانت تعمل دائما على قوننة تسلح أوروبا الغربية والعمل على بقائها تابعة لها عسكريا.

ولقد نشرت صحيفة"كريستان ستيلينس مونيتور" تقريرا لمحللها السياسي **هيوارد لافرينشي** تحت عنوان"مهمة الناتو في القرن الحادي و العشرين: الانتقال من أوروبا إلى العالم" حيث يرى الكاتب منذ انتهاء عهد الإتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات بدأ حلف الشمال الأطلسي في إعادة هيكلة نفسه لمواجهة الواقع الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة و التحول من

116- "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين من الحرب الباردة إلى العولمة الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E608193-2D0B-4CF8-8E1C-9780D0E833F8.htm

117- إسماعيل صبري(مقلد)، "**الاستراتيجية والسياسة الدولية**"، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، 1979، ص194.

العقيدة الدفاعية إلى العقيدة الهجومية إقامة تحالف سياسي جديد يتلاءم مع مخططات القرن الواحد والعشرين التوسعية(حروب السيطرة على الموارد) حيث كانت خطوته الأولى توسيع"الحلف الأطلسي" وضم أعضاء جدد من دول الشرق ووسط أوروبا والتي كانت سابقا تحت لواء "حلف وارسوا" وكان الهدف من ذلك زيادة القدرة العسكرية للحلف وتوسيع رقعة المهام لأوروبا إلى العالم والتحول من كيان عسكري مهمته الدفاع عن أوروبا إلى كيان عسكري هجومي يقود غزوات عسكرية بقيادة أمريكية تحت عدة مبررات(حماية حقوق الإنسان والقضاء على الإرهاب) حيث تولى حلف الأطلسي قيادة أول عملية له ضد أفغانستان أواخر عام2001م وشارك في مهام وأخرى في العراق بالإضافة إلى البحث عن دور في السودان(إقليم دارفور)، والشرق الأوسط، والتقرب الناعم للقوقاز، ويشير هذا التبدل العسكري(عقيدة عسكرية هجومية) إلى متغيرات جوهرية في ميثاق الحلف ومهامه، حيث أصبح الناتو الظهير العسكري الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في حروبها وحملاتها العسكرية.

وكما قال جيمس أباتري المتحدث باسم الحلف الأطلسي لم يعد السؤال ما هو دور الحلف؟ و إنما أصبح السؤال يقول كيف تقوم بهذا الدور بأفضل صورة ممكنة؟ ونفهم من خلال هذا التصريح التحول العسكري الاستراتيجي في دور ومهام حلف الأطلسي من أوروبا إلى العالم، ولكن ما شغل فكر المفكرين والباحثين الاستراتيجيين هو هل كان لهذا التحول في مهام حلف الأطلسي فيما بعد الحرب الباردة تأثير في الأمن الأوروبي.

المطلب الثالث: الأمن الأوروبي في إطاره الأطلسي : في واقع الأمر يمكن تقسيم واقع الأمن الأوروبي في إطاره الأطلسي إلى فترتين الفترة الأولى وتمتد من قبل نهاية الحرب الباردة والتي عرفت علاقات أمنية أوروبية أطلسية متينة

والفترة الثانية هي الفترة ما بعد الحرب الباردة وهي مرحلة بدأت تعرف انقسامات بينية حول مستقبل الأمن الأوروبي في إطاره الأطلسي.

فقبل نهاية الحرب الباردة وعلى مدى أربعون سنة حفظت أوروبا أمنها واستقرارها بواسطة حلف الأطلسي والذي اختص بتأمين الدفاع عن أوروبا الغربية ضد أي خطر خارجي(حلف وارسوا) حيث كانت أرض المعركة أوروبا الوسطي والتي تم السعي لإبقائها باردة.

عبر توازن الرعب من خلال اتفاقيات ثنائية متعددة تتعلق بمجملها بقضايا الحد من التسلح، وكانت العلاقات الأوروبية الأطلسية في تلك المرحلة قائمة على أساس تحقيق وضمان"الأمن الجماعي" حيث أن الإعلان عن الأطلسي جاء في إطار مصلحة جماعية نتجت من خلال مفهوم مشترك للتهديد بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لذلك ارتبط الأمن الأوروبي في المرحلة التي سبقت نهاية الحرب الباردة بأبنية الحلف الأطلسي حسب الافتراضات الواقعية حول الأمن الجماعي، فأثناء الحرب البارة كانت أوروبا الغربية والحلف الأطلسي يدركان وجود عدو معروف ومحدد جغرافيا يمكن تقدير خططه وتحركاته لأن له نفس الثقافة الأمنية والعقلانية الإستراتيجية الغربية وبالتالي فرض هذا على أوروبا الغربية وبالأخص فرنسا البقاء تحت المضلة الأمنية الأطلسية لأن أي محاولات أوروبية نحو استقلال أمني سيعرض أوروبا إلى الخطر القادم من

الشرق(الخطر الشيوعي) هذا في جانب وفي جانب آخر فحتى القدرات العسكرية الأوروبية في تلك المرحلة كانت متواضعة بالنسبة للإتحاد السوفيتي ولاتقوى حتى على الدفاع عن نفسها وهذا ما جعل الأوروبيون يدركون (حسب التصورات الواقعية حول المكاسب النسبية والمطلقة) جيدا بضرورة عدم عزل الأمن الأوروبي عن إطاره العسكري، وبناءا على هذه الخلفية نجد أن جل إن لم نقل كل(التحفظات الفرنسية) الدول الأوروبية، تعتبر حلف الأطلسي الوسيلة الرئيسية والمفضلة لتعزيز الاستقرار الأوروبي وتحقيق أمن أوروبا فالقدرة على العمل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حالة بعض الصراعات الداخلية كانت محدودة ومتواضعة فالدول الأوروبية في تلك المرحلة كانت غير قادرة على قيادة مصرح عمليات رئيسي ومتكامل العناصر من دون الدعم القوى من الحلف الأطلسي.

إلا أن الفترة التي أعقبت الحرب الباردة غيرت من التصورات التي ترى باستحالة عزل الأمن الأوروبي عن إطاره الأطلسي، فلقد حدث تباين بين التصورات الأوروبية والتصورات الأطلسية (الأمريكية)، حول التهديدات الأمنية (تحول مفهوم التهديدات إلى الأخطار في عقيدة الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة) التي تواجه الجانبين، فبينما تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم على أسس تقليدية"واقعية" في معظمها، وتركز على التهديدات أو المخاطر العسكرية، فإن حلفاءها الأوروبيين قد تمكنوا من صياغة رؤية عصرية للعالم وركزوا على المقاربات غير العسكرية في الاعتبارات الأمنية "فالاختلاف الأوروبي وخصوصا الفرنسيين مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد اندثار الخطر الشيوعي في النظرة مثلا للإرهاب وفي كيفية معالجة الأزمات الداخلية والدولية حيث يرى الأوروبيون أن المعالجة الحقيقة للإرهاب ليس في المطاردة في الكهوف والجبال بل بمعرفة أسبابه ومحاولة معالجتها، وليس باستخدام القوة العسكرية المباشرة.بمفهوم واقعي تقليدي يرى الأوروبيون أنها تصورات زالت بزوال فترة الحرب الباردة"[118]، والاعتقاد السائد في المرحلة الجديدة والذي أوافقه، أنه بالرغم من أنه توجد اختلافات في التصورات بين الأوروبيين والأمريكيين، داخل المظلة الأطلسية حول بعض التهديدات والأخطار الجديدة إلا أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تكيف الحلف الأطلسي مع المتغيرات الجديدة وفتح الباب أمام دول أوربا الشرقية في عملياته التوسعية(والتي عرفت جدلا كبيرا محليا ودوليا)، والميولات الشرقية للحلف الأطلسي جعل من عملية محاولة عزل الأمن الأوروبي عن الأطلسي أمر صعب إن لم نقل مستحيل وهذا ما أكده التيار المحافظ الأمريكي من خلال استخدام مصطلح" أوروبا القديمة"و"أوروبا الجديدة"، وذلك باستغلال أعضاء الإتحاد الأوروبي الجدد القادمين من أوروبا الشرقية لإجهاض محاولة الدول الأوروبية عزل الأمن الأوروبي عن إطاره الأطلسي .

ولكن حسب رأيي يبقى الخلاف الحقيقي بين دول الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية يعود في جوهره إلى التناقض الحاد بين تصورات الإدارة الأمريكية والتي يسيطر عليها رؤية "المحافظين الجدد" من خلال أطروحاتهم التوسعية والتي تسعى إلى إرساء الهيمنة الأمريكية على منظومة العلاقات الدولية وذلك لا يتجسد حسب الأمريكيين إلا من خلال بوابة حلف الأطلسي كحلف عسكري دولي، وبين الطموحات الأوروبية الساعية إلى ترجمة ثقلها الاقتصادي إلى ثقل سياسي لتصبح لاعبا قويا على

[118]- "فرنسا والسياسة الأمنية الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع"، مجلة الجيش، العدد02، أفريل2002، لبنان
http://www.lebanesearmy.gov.ib/article.htm

مسرح السياسة الدولية والتي ترى بأن الحلف الأطلسي هو العائق أمام هذا الطموح من خلال أنه يعرقل المساعي الأوروبية نحو الانتقال من السياسة الدنيا(الاقتصاد، الثقافة ...) إلى أمور السياسة العليا(السياسة الخارجية والأمور الدفاعية والأمنية)، ويتضح ذلك من أحد وظائف حلف الأطلسي والتي تتمحور حول"منع تأميم السياسات الدفاعية أو الأمنية من جانب الدول الأعضاء الذين يفترض أنهم يصيغون سياساتهم الأمنية في إطار الحلف وليس على أسس وطنية ... إن جوهر الحلف هو وجود كيان عسكري موحد أو مشترك، هذا الكيان ينهض على هياكل عسكرية متكاملة وخطط عسكرية متكاملة وخط عسكرية مشتركة، ونظم للتشاور والحوار ولعل ذلك كفيل بالحيلولة دون التأميم[119].

ومن خلال هذا سعت التيارات الأمريكية والتي تتخوف من قيام اتحاد أوروبي موحد في الاقتصاد وفي السياسة الخارجية والأمنية، إلى إبقاء الهيمنة الأمريكية (وفق المنظور الواقعي والذي يرى بأن دخول الدولة في مشروع تعاوني مع دول أخرى، لا تسعى فقط إلى زيادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية بل تسعى إلى منع الآخرين من تحقيق فوائد في قدراتهم) على أوربا بواسطة الأداة الأطلسية، فالحضور الأمريكي العسكري في أوروبا من خلال القواعد الثابتة فوق الأرض أو في الموانئ، والتميز العسكري الفني في قوات الحلف، حضور لضمان أكبر قوة في العالم ولكن يتم استخدامها خارج مجالها الإقليمي، عندما تقتضي الضرورة أو المصلحة الأمريكية، وبالتالي فقادة الولايات المتحدة يعتمدون على الفرضيات الواقعية والتي تتعلق (بالمصلحة الأحادية الجانب)

ورغم سيطرة الولايات المتحدة على حلف الناتو، واعتراف أوروبي ضمني بقدرات أمريكا العسكرية، وخاصة بعد الحرب الأطلسية على صربيا والتي أظهرت عجزا أوربيا في مجال القدرات الدفاعية والعسكرية ، ورغم ذلك فإن لقيادة الأمريكية والمفكرين الأمريكيين يبدون نحو فهم من تكون أوروبا متحدة تكون عثرة أمام المصالح الأمريكية، لأن الأوروبيين يسيرون وفق الفرضيات آلما بعد وضعية والتي تعتقد بأن تحقيق الأمن والسلم الدوليين لا يكون باستخدام القوة العسكرية ، بل يكون باستخدام القوة الدبلوماسية والوسائل السليمة

إلا أن النزاعات الإقليمية التي شهدتها أراضي يوغسلافيا سابقا، والنزاع المتجدد بين القبارصة الأتراك واليونانيين، تلك النزاعات والتي خرجت عن نطاق الأوروبي أظهرت العجز الأوروبي حيث استنجد الأوروبيون بالولايات المتحدة الأمريكية وفي القضية الصربية، وحتى في بعض القضايا الدولية مثل القضية العراقية والفلسطينية فإن الكلمة تعود دائما للولايات المتحدة الأمريكية، ويتم على الأوروبيين القبول رغم بعض التحفظات والتي ليس لها تأثير كبير فالواقع أثبت أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع العمل وحده في بعض الأزمات الداخلية بل أثبت قصورا كبيرا في قدراته العسكرية"أزمة ليوغسلافيا"... وهذا استوجب الإبقاء على حلف الأطلسي، متماسك لمنع وقوع أي مخاطر مهددة للأمن الأوروبي والأطلسي"[120].

[119]- الهواري (أنور)، "**الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي**"، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ص67-68.

[120]- كاظم هاشم (نعمة)، مرجع سابق، ص115.

إلا أنه بعد امتثال النزاع في أوربا الوسطى والشرقية نحو تسويته بدأ التخوف الأمريكي من انتقال النزعة الاستقلالية "حول السياسة الأمنية والدفاعية" إلى تلك الدول ولذلك سعت الولايات المتحدة إلى ضم تلك الدول إلى حلف الأطلسي وفقا لمبدأ "فرق تسد" والتي استخدمته أمريكا لكسر أي محاولات للاستقلال الأمني الأوروبي وهذا ما فهمته فرنسا حيث وجهت انتقادات حادة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى إلى توسيع الحلف دون دراسة كافية بكافة النتائج التي يمكن أن تترتب على عملية توسيع الحلف الأطلسي ففرنسا تتحفظ اتجاه فتح أبواب الحلف دون دراسة كافية لانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي أولا والحلف ثانيا، وتؤيد كل من اسبانيا وألمانيا ذلك [121] .

إلا أن التحولات العالمية التي طرأت على الساحة الدولية بعد أحداث 11سبتمبر2001 وغزو أفغانستان والتحضير لضرب العراق، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفا عسكريا مع الحليفين الاستراتجيين البريطاني والاسباني محاولة منها لكسر أي محاولات من طرف أوروبا القديمة "المحور الفرنسي" بعزل الأمن الأوربي عن إطاره الأطلسي، لذلك ذهب الكثير من المفكرين والباحثين إلى اعتبار أن مرحلة ما بعد 11سبتمبر2001 زادت في حدة وعمق الاختلافات في الرؤية حول استقلالية الأمن الأوربي أو بقائه في إطاره الأطلسي وهذا بدوره يهدد الإطار العسكري المشترك بل يهدد العلاقات بين الأطلسي"فبينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الحلف ليس بحاجة إلى انقسامات داخلية بين أوروبا وأمريكا بقدر ما هو بحاجة إلى قوة عملية سريعة ومتطورة تكنولوجيا لكن أوروبا تخشى التسرع الأمريكي والرغبة في تطوير الحلف لأهدافها الأمنية الخاصة، عن المصالح الأوروبية، ناظرة إلى النموذج الأفغاني والعراقي الذين أكدا هذا التوجه المتنصل من العمل في إطار مشترك جنبا إلى جنب مع أوروبا" [122]

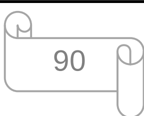
هذا التخوف الأوروبي من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية حماية مصالحها وفق المعطيات الجديدة "من خلال إعادة هيكلة قواهما المنتشرة في القارة العجوز والانعطاف بها نحو دول أوروبا بالشرقية"، ويتوافق هذا التوجه الأمريكي مع المنظور الاستراتيجي الجديد للإدارة الأمريكية حول الإطار الجغرافي والسياسي والذي أصبح يشكل مصدرا للعمل الأمريكي.

فقد تسببت الحرب الأمريكية على أفغانستان ومن بعدها على العراق والنزعة الأحادية الأمريكية في اتخاذ القرار على تعميق الخلافات بين ضفتي الأطلسي، حيث عرف الأوروبيون بعض الاختلاف في تحديد الاستراتيجيات والخطط من أجل تحقيق التقارب في مفهوم الأمن بين الولايات المتحدة وأوربا، حيث تعتمد الأولى على مفهوم استخدام القوة بينما تعتمد الثانية على مفهوم الدبلوماسية واستخدام الوسائل السلمية، هذا الاختلاف سيؤثر بالضرورة على استمرارية الأمن الأوروبي في إطاره الأطلسي.

[121]- أنور (الهواري)، مرجع سابق، ص76.

[122] -الكتبوري (إدريس)، حلف شمال الأطلسي كما تريده أمريكا":

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4207



وربما ما يزيد من الخلافات بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية داخل الحلف هو الإسرار الأمريكي على التقارب من البلدان الشيوعية السابقة، وفي جانب آخر المشروع الأوروبي الموجد للدفاع العسكري المشترك والذي تنظر إليه واشنطن بتحفظ، وربما كان إرسال الاتحاد الأوروبي لقواته نحو الكونغو من أجل إحلال السلام، قد أغضب الأمريكيين حيث اعتبروه خروج عن نصوص إعلان حلف الأطلسي، ليرد الفرنسيون بأن أوروبا لديها الحق في التدخل حيث لا يوجد حلف الأطلسي.

ومن هنا يظهر إن استطعنا أن نطلق عليه مبدأ "الشراكة" بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، بدأ في التزحزح من مكانه لاعتبارات منها عزم الولايات المتحدة على إعطاء حلف الأطلسي الطابع الذي تريده والمضي في سياستها الفردية ومحاولة ربطها للأمن الأوروبي بأبنية الناتو وأنه لا أمن لأوروبا إلا ببقائها تحت المظلة الأطلسية، وهو ما يفهم من كلام وزير الخارجية السابق كولن باول أن قضية تحالف الراغبين أو المتطوعين ستبقى وستكرر في المستقبل في إشارة منه موجهة للدول الأوروبية بأن الولايات المتحدة ماضية في إستراتجيتها المتفردة فمن رغب في الانضمام ينضم و من لم يرغب فهو حر، و لهذا أكدت الإدارة الأمريكية على أن "تطوير السياسة الأمنية الأوروبية المشاركة يجب أن يتم في إطار حلف شمال الأطلسي و الذي يعتبر المظلة الأمنية لأوربا[123]".

و لأن البيت الأوربي غير متفق بشأن خصوصية السياسة الأمنية، كان هذا في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولأن الأوروبيين كان اهتمامهم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية منذ ظهور الاتحاد الأوروبي وترك المهام الدفاعية على عاتق حلف الأطلسي، فالدول الأوربية لم تكن تملك القدرة على امتلاك قوات نووية وطنية مستقلة خاصة قبل التوجه النووي الفرنسي في عهد ديغول، لذلك فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل أعباء الدفاع عن أوروبا من أخطار الهجمات النووية وغير النووية.

و رغم بعض التوجهات المنفردة نحو عزل الأمن الأوربي عن إطار الأطلسي إلا أنه حسب اعتقادي مازال الأوربيون يعتمدون على الناتو كدرع حامي من أي أخطار أو تهديدات.

---

[123] Tileschgyorgy, Ranforing furopeasa global plyer/institut european deshautes etudes- international/p88 http:/www.ielei.org/bibliodheques/gyogytisch.Pdf.

خلاصة الفصل الثاني:

إن الاختلافات التي تحدث على مستوى النسق الداخلي للاتحاد الأوروبي حول بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة (المحور الفرنسي الألماني/والمحور البريطاني الهولندي) يوضح بأن دول القرار الأوروبي ليست لديها رؤيا واحدة إزاء المشروع الأمني الأوروبي فالاختلاف الفرنسي البريطاني حول مفهوم السياسة الأمنية الأوروبية وأبعادها مرتكزاتها وأهدافها يجعل الطريق صعبة أمام الأوروبيين نحو استقلالهم الأمني فالتوجه الأطلسي لبريطانيا وبعض الدول الأوروبية مثل اسبانيا وهولندا ودول شرق أوروبا المنضوية حديثا تحت المظلة الأوروبية ساهم في خلق هوة داخل البيت الأوروبي حول أولئك المؤيدين لبناء سياسة أمنية أوروبية ومشتركة وأولئك الذين يرون بضرورة بقاء أوروبا ضمن المظلة الأطلسية وعدم الانفصال عنها وربما كان توسع أوروبا نحو الشرق في غير صالح الأوروبيين ذوي النزعة الانفصالية حيث أظهر الوافدون الجدد لأوروبا ميولاتهم الأطلسية وأكدوا دعمهم لأي مخطط أمريكي من خلال الحلف الأطلسي.

كما أن التغير في مهام حلف الأطلسي في فترة ما بعد الحرب الباردة لمواكبة المخاطر الجديدة والتي أفرزتها تلك المرحلة ساهم في عرقلة المسعى الأوروبي نحو تحقيق مشروعهم الأمني فبعدما انحصر دور حلف شمال الأطلسي في حماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين من خطر الاتحاد السوفيتي في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة، ليتحول الدور متأقلما مع فترة ما بعد الحرب الباردة ليبقي على الأوروبيين تحت المظلة الأطلسية.

فالولايات المتحدة الأمريكية عملت جاهدة على أن يبقى المشروع الأوروبي مجرد فكرة أوروبية رسخت على الورق لا يمكن للادراة الأمريكية السماح بتجسيده على أرض الواقع لذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى زعزعة القرار الأوروبي من خلال الاستحواذ على الرأي البريطاني هذا في جانب، وفي جانب آخر استمالة دول شرق أوروبا وضمها إلى حلف الأطلسي كمحاولة منها لعزل شرق أوروبا عن غربها.

الفصل الثالث

الوجه الجديد للسياسة الأمنية الأوروبية والتحديات التي تواجهها

إن الحديث عن سياسة أمنية أوروبية مشتركة ومستقلة فرضت على الاتحاد الأوروبي تكثيف علاقاته مع الأقاليم والمناطق المجاورة له والحدودية على اعتبار أن مفهوم الأمن يقوم على أساس ضمان الاستقرار الداخلي من خلال الحد من المخاطر الخارجية فالتحديات الأمنية الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة من بعدها أحداث 11سبتمبر والحرب على أفغانستان والعراق جعلت أوروبا تدرك أن تكثيف العلاقات مع الشرق ومع الجنوب أمر ضروري من أجل ضمان الأمن والاستقرار الداخلي هذا في جانب وفي جانب آخر يحاول الأوروبيون لعب ادوار رئيسية في العديد من القضايا الدولية من خلال تكثيف العلاقات الثنائية والجماعية وهذا ما ظهر من خلال العلاقات الأوروبية الروسية والعلاقات الأورو-متوسطية، فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي وزوال القطبية الثنائية ليعرف العالم زعامة أحادية للولايات المتحدة الأمريكية متجسدة في حلف الأطلسي ترك الكثير من الاستفهام حول مصير النظام الدولي وتوزيع القوة داخله وهذا أدى بأوروبا من أجل تجسيد سياستها الأمنية المشتركة والمستقلة إلى محاولاتها للعب أدوار عالمية في العديد من القضايا الدولية وتكثيف علاقاتها مع جيرانها بالشرق والجنوب، لهذا اعتبرت أوروبا أن روسيا الجديدة وجنوب المتوسط مناطق مهمة في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.

وانطلاقا من هذا ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نحاول فيها تسليط الضوء على روسيا والمتوسط كمناطق مساعدة أو معرقلة للهوية الأوروبية الأمنية المستقلة ومدى نجاح الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية وعلاقاته مع هذه المناطق بالإضافة لهذا سنحاول في الأخير تحديد أهم التحديات والتي تعرقل المشروع الأمني الأوروبي ثم نحاول استشراف المستقبل لهذا المشروع .

المبحث الأول: روسيا والمشروع الأمني الأوروبي الموحد

إذا كانت نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي قد هيأت لمرحلة جديدة على مستوى العلاقات الدولية، فان أكبر المتأثرين سواء أكان ذلك سلبا أو إيجابا من تداعيات نهاية تلك الحقبة التاريخية من الزمن،كانت روسيا الاتحادية، والتي وجدت نفسها بتاريخها وعراقتها دولة جديدة، فقدت مكانتها الدولية، نتيجة التفكك الذي طال الإتحاد السوفيتي سابقا لتتحول تلك الجمهوريات، التي كانت منضوية تحت لواء الشيوعية والاشتراكية إلى دول ذات طموحات تشكل بالنسبة لروسيا هواجس أمنية هذا وفي نفس الوقت يعتبر الإتحاد السوفيتي أحد المتضررين من الحقبة التي أعقبت نهاية هذا الأخير، حيث أصبحت المنطقة الشرقية لأوروبا تعرف اضطرابات مختلفة (سياسية، اجتماعية، ثقافية) وعلى جميع الأصعدة نتيجة ظهور دول جديدة ذات بنيات اقتصادية وسياسية هشة (الدول الفاشلة) والخوف من إمكانية تسرب التكنولوجيا النووية إلى تلك الدول مما يشكل أكبر خطر على أوروبا والأطلسي، كذلك فقدان روسيا لمكانتها الدولية من خلال تحولها من دولة كانت تعد القطب الثاني على الساحة الدولية والمنافس للولايات المتحدة الأمريكية، إلى دولة مضطربة وغير مستقرة في بداية ظهورها في العقد الأخير من القرن الـــ20 العشرين، كذلك هذا يطرح على أوروبا إعادة النظر في هذه الدولة الجديدة ووضع إستراتيجيات جديدة في التعامل معها، في إطار ما يسمى بالعلاقات الأوروبية الروسية، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال الآتي: ما هو التوجه الجديد لروسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ وهل كان إنهيار الإتحاد السوفيتي سببا في إعادة النظر في العلاقات الأوروبية الروسية؟ وكيف كان تأثير ذلك في الهوية الأمنية الأوروبية؟

المطلب الأول : روسيا بعد الإتحاد السوفيتي (البحث عن دور إستراتيجي وإعادة هيكلة النظام الدولي)

تعتبر روسيا هي الوريث الشرعي للإتحاد السوفيتي بعد تفكك هذا الأخير إلى دويلات ضعيفة البنية على جميع المستويات، ولذلك يعتبر الكثير من المفكرين والباحثين في مجال العلاقات الدولية أن إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنقسامه إلى مجموعة جمهوريات يقلل من مكانة روسيا على الساحة الدولية، وعلى الرغم من أن موازين القوى أصبح في صالح المعسكر الغربي(الولايات المتحدة الأمريكية) ففي الحقيقة ما تزال روسيا تحظى بقوة عسكرية مهابة، تقليدية ونووية، والجيش الروسي بتعداده البالغ 1.2 مليون جندي بعد أن كان 2.8 مليون جندي عام 1991 وأكثر من أربع ملايين حتى الثمانينات يبقى الأقوى في أوروبا[124].

ونظرا لتباين المنظورات حول مكانة روسيا الدولية فيما بعد الإتحاد السوفيتي ظهرت أطروحتان يمكن الاعتماد عليهما في التحليل:

فأنصار الأطروحة الأولى والتي تعتقد بأن الواقعية السياسية يجب أن تعترف بأن روسيا لم تعد القوة السابقة على غرار الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية ويعتقدون بأن الواجب عليها هو حل مشاكلها الداخلية والمخاطر القادمة من المحيط

[124] - غسان (العزي)، "روسيا ما بعد الحرب الباردة: من"اليلتسينية" إلى "البوتينية"، مجلة الدفاع الوطني:
http:// www.lebarmy.gov.lb/article- as?ln=1322

القريب والبعيد(شرق أوروبا وأوربا الوسطى كأقاليم قريبة والولايات المتحدة كمنافس استراتيجي بعيد)، ويراهن أصحاب هذه الأطروحة على الجانب الاقتصادي باعتباره أهم مجال وفي نفس الوقت يضعونه كأولوية أولى وسبب رئيسي في تراجع مكانة روسيا الدولية وهم لا يغفلون الصعوبات التي مازالت تواجه الحكومة الروسية بعد الآثار المدمرة والتي خلفتها حالة الانهيار السابقة على جميع أوضاعها الداخلية وبالتالي على وزنها الإقليمي والدولي، فأنصار هذا الاتجاه يرون أن رصد موقع روسيا مع الولايات المتحدة يبين أن ميزان القوى قد تغير بشكل جذري في المرحلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وكان ذلك لصالح الأخيرة، ببروز نظام أحادي القطب فهم يعتقدون بأن روسيا لم تعد تلك القوة العظمى ولا يبدوا بأنها ستعود كذلك، فعلى المستوى الاقتصادي يرون أنه يمكن وضع مقارنة بين حجم الاقتصاد الروسي وبين حجم اقتصاد دولة أخرى لا تمثل قوة عظمى في إشارة لعدم إمكانية مقارنته مع اقتصاديات دول كبرى كالولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الصين "فالناتج الوطني الإجمالي لروسيا عرف تذبذبا منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية عام2000 حيث وصل إلى 205 مليار دولار في حين بلغت حصة الفرد1410 دولارات (للعلم يفوق الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية 93 تريليون دولار فيما تتجاوز حصة الفرد منه 34 ألف دولار) ويرى فقهاء الاقتصاد أنه حتى ولو حقق الاقتصاد الروسي نموا سنويا بمعدل (7%) خلال العشرين سنة القادمة فانه قد يتساوى مع اقتصاد البرازيل أو الصين ليبقى تأكيد الأحادية القطبية في جانبها الاقتصادي حكرا على قوى عظمى غير روسيا"[125]

وبشأن ما يتحجج به أنصار هذه الأطروحة حول مظاهر ضعف روسيا هو كالآتي:

-إن مظهر قوة أي دولة لابد أن يبرز أولا في قدراتها العسكرية وأن واقع القوات الروسية (بالرغم من أنها قوة نووية) ما زال على حاله من الضعف والإهمال إذ مازالت تلك القوات جائعة وينتشر في صفوفها الفساد، وأن ما يعلنه القادة الروس عن تطويرهم لأسلحة حديثة لم يغير من واقع تسلح تلك القوات.

- كذلك من مظاهر القوة واسترجاع المكانة الدولية يتجلى في اقتصاد الدولة حيث يبدو واضحا أن ما تسجله الموازنة الروسية من نمو سنوي نسبته 7% إنما هو عائد لارتفاع سعر الطاقة في العالم وليس عائد لتطورها الصناعي أو نموها والاقتصادي.

- ويعتبر آخرون أن القدرة على جذب الاستثمارات تعتبر كذلك من مظاهر قوة الدول وحسبهم تعاني روسيا من عدم القدرة على جلب الاستثمارات الخارجية نتيجة ضعف مواردها البشرية بعد نهاية الحرب الباردة، ويظهر في حجم انتشار الأمراض، إضافة إلى عدم تماسك البنية السكانية لروسيا من خلال الإختراقات الأمنية والأقلوية المعادية نتيجة تفكك الإتحاد السوفيتي، كل هذا تسبب في تقليص حصة روسيا من الإستثمارات الدولية والتي لم تتجاوز في عام 2004 الـــ11.6 مليار دولار من أصل 684 مليار دولار استثمرت في العالم.

---

[125] - انظر: Profil socioeconomique-russie(instut de stqtistique du qubec.2004) http://www.stat.qc.ca/econn-finne/conjn-econm/comps-inter/pdf-portrait/russie.pdf.

وبخصوص تحالفاتها الإقليمية يعتقد الكثيرين أن تحالفات روسيا بعد الإتحاد السوفيتي هي تحالفات شكلية لا معنى لها حيث انحصرت في البلدان الفقيرة التي تعيش صراعات داخلية وحدودية.

وهناك من يعتبر كذلك أن فترة الرئيس **"يلستن"** ثم من بعده **"بوتين"** واللذان اعتمدا على السلطة الشديدة المركزية والتي يغلب عليها الطابع البيروقراطي، قد أضعف من فعالية المؤسسات الديمقراطية مما تسبب في إيقاف عملية التقدم[126] ورغم كل هذا فأنا لا أوافق هذا الرأي لأن روسيا حقيقة عرفت مرحلة صعبة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ولكن حسب رأي تفوقها العسكري وامتلاكها لإرث السلاح الثقيل كان سببا كافيا ليرجع روسيا إلى مكانتها الدولية، ويحدث تحولا في عدة مفاهيم جعلت روسيا تعرف مرحلة انتقالية نحو ما يعرف باقتصاد السوق والديمقراطية والمثير في الأمر أن روسيا أصبحت تعتمد على ما يعرف باقتصاد السوق والديمقراطية بالقوة الناعمة في علاقتها مع جيرانها خاصة والعالم الخارجي بصفة عامة، من خلال (تصدير الغاز والطاقة واستخدامهما كعوامل ضغط).

فالكثيرون يؤكدون على أن روسيا أصبحت تستخدم نفس سلاح الغرب وهذا سابقة خطيرة من نوعها حسب الخبراء الأمريكيين وهذا ما أوضحه الباحث والمفكر والأستاذ "جوزيف ناي" المحاضر بجامعة هارفارد ومبتكر مصطلح القوة الناعمة والتي تنشأ من خلال ثلاث مصادر: (ثقافة الدولة، قيمها السياسية، وسياسيتها الخارجية) حيث يشير ناي إلى أن "الإتحاد السوفيتي سبق وأن تمتع بقدر من هذه القوة لكن حسبه تبقى تلك السياسات الوحشية التي كانت تنتهج في الحقبة السابقة سببا في قضاء أثرها، إلا أن موسكو عبدت الطريق نحو استعادة القوة الناعمة بالحجم الذي تمتعت به أثناء الحقبة السوفيتية داخل الدول المحيطة بها"[127]، إلا أنني إن لم أوافق كثيرا رأي الأستاذ جوزيف ناي فأنا أعارضه في نقطة واحدة وهي أن روسيا كانت تعتمد على القوة الناعمة في تعاملها سابقا مع جيرانها على أساس أن روسيا كانت تصدر لهم المواد الطاقوية ولكن كانت تعتمد على الفرضيات الواقعية القائمة على أساس أن أي مشروع تعاوني مع دولة أخرى ليس الغرض منه الكسب فقط بل منع الآخرين من تحقيق مكاسب ولو نسبية.

أما أنصار الأطروحة الثانية يعتقدون أنه لكي تبقى روسيا قوة عظمى يجب أن تكون قادرة على مواجهة كل المخاطر والتي يمكن أن تأتي من أي جهة، وهذا يستلزم منها أن تحتفظ بقوة عسكرية نووية تعادل منافسيها مجتمعين (فرضية السلاح النووي) وأنصار هذه الأطروحة يعتقدون أن مرحلة ما بعد الإتحاد السوفيتي وخروج روسيا من الصراع البارد مع الولايات المتحدة الأمريكية، يفرض على روسيا تطوير قدراتها الداخلية على جميع الأصعدة لمواجهة كل المخاطر القادمة من الخارج خاصة من تلك الدول الجديدة التي ظهرت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي والتي حسب أنصار الأطروحة الأولى يشكلون خطرا على الأمن الروسي نظرا للاختلافات الدينية والعقائدية والاجتماعية، هذا في جانب وفي جانب آخر يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى التأكيد على أنه يجب على روسيا أن لا تفقد هويتها الداخلية ومكانتها الدولية بعدما فقدت زعامتها في إطار إتحاد سوفيتي له قيمته

[126] - أبوغيطة (غطاس)،"روسيا ماضية نحو إستعادة مكانته الدولية":
http:// www . an-nour.com/index.php?option.co;=content et task

[127] - Fiona(hill),"moscow discovers soft power"
http://www.drookings.edu/articles/2006/10russia.hill.aspx

ومعتقداته ومكانته الدولية، وهم يراهنون على السلاح النووي، كمكسب يبقي على روسيا كقوة دولية لها مكانته وتأثيرها العالميين.

ومن جهة أخرى يرون أن روسيا واحدة من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي ليس فقط لأنها تعتبر الوارثة الرئيسية للإتحاد السوفييتي السابق بل لأنها تتوفر على مجموعة من العوامل، فمن زاوية عناصر قوة الدولة، تتوفر روسيا على موارد هائلة تجعلها واحدة من أغنى دول العالم (نقصد هنا الثروة البترولية وليس النمو الاقتصادي)، كذلك من جانب الناحية الجيوسياسية تعد روسيا قلب أوراسيا، وتقترب كثيرا من خط الأزمات، التي تشهدها منطقة شرق ووسط أوروبا.

وعلى الرغم من أن أنصار هذه الأطروحة يرون بأن تفكك الإتحاد السوفييتي أثر في مكانة روسيا على الساحة الدولية إلا أنهم يؤكدون على أن مرحلة التحول والتي مرت بها روسيا الاتحادية في مرحلة التسعينات، أنتجت تحولات متوالية في الموقف السياسي في البلد، وتمكنت روسيا من خلال رئيسها السابق يلستن والذي جاء في مرحلة التفكك والتخبط والفوضى حيث وصف الباحثون روسيا في مرحلته بالمارد المشلول والعملاق المريض، فقد تبنى يلستين ورئيس وزراءه إيغور غيرار إبتداء من عام1992 برنامج العلاج بالصدمة "من خلال فتح المجال للقطاع الخاص وإبعاد الدولة كليا عن الساحة الاقتصادية كموقف أولي نحو سياسة اقتصاد السوق، كما عرف على الرئيس الروسي السابق يلستن باتجاهاته السلمية حيث صرح أنه لا يوجد أعداء لروسيا في مرحلة ما بعد الإتحاد السوفييتي"[128]

هذا الأمر كان له انعكاسات على السياسة الخارجية لروسيا، حيث لم تستطع روسيا اليلتسينية من فرض مواقفها على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة حينما يتعلق الأمر بأحد حلفاءها السابقين، صربيا، حيث أثرت الأزمة المالية والاقتصادية التي كان تعيشها روسيا في تلك المرحلة على الموقف الأوروبي من الحملة الأطلسية على صربيا، "حيث ساهمت المساعدات الغربية لموسكو، من خلال صندوق النقد الدولي والذي وافق على منح مبلغ 5 مليارات دولار لموسكو كجزء من المساعدات الموعودة، حيث يقول المراقبون على أن هذه المساعدات لعبت دورا كبيرا في إقناع الروس باتخاذ موقف معتدل من الحرب في كوسوفو"[129].

إلا أن المرحلة التي أعقبت المرحلة اليلتسينية من خلال مجيئ الرئيس فلاديمير بوتين والذي اعتمد في سياسته الخارجية على أسلوب المراوغة من حمله للشعار الروسي القديم نفسه **"نسر برأسين ينظر كل منهما في اتجاه مختلف"**، كدليل على محاولة بوتين في نفس الوقت التوجه نحو الغرب والاتحاد الأوروبي، وعدم التخلي عن الجذور السلافية القديمة لروسيا، ونظرا لان سعر النفط عرف ارتفاعا كبيرا في مرحلة الرئيس فلاديمير بوتين حيث كانت له انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الروسي وهذا بدوره كان له نتائج ايجابية على السياسة الخارجية الروسية والتي تحولت نحو مهمة إرجاع هيبة روسيا على الساحة الدولية، حيث ركز بوتين على ماعرف عنده بــ(دكتاتورية القانون) والتطلع إلى بلد عظيم حيث قاد حرب الشيشان غير مبال

[128]- Sania ben (ougrham), "le desarmement et la canversion militaire en urssie ;unidir; geneve,1993,p77

[129]- غسان (العزي)، مرجع سابق.

بالمواقف الدولية من تلك الحرب وفي نفس الوقت حاول الظهور بمظهر المتحضر نصير الليبرالية واقتصاد السوق، في سعيه لإزالة التوتر في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث اعتمد في مرحلة حكمه على سياسة المراوغة من خلال إبداءه الرغبة في الانضمام إلى حلف الأطلسي وفي الوقت نفسه يعد باستعادة روسيا لأمجادها ونفوذها على محيطها وهذا ما جعل العديد من الجهات تطلق عليه اسم"العلبة السوداء" و "جبل الجليد"، وقد اعتمد الرئيس بوتين على مفهوم جديد للأمن الداخلي والذي أقلق الغرب وعلى رأسهم الادراة الأمريكية والتي أكدت على أن الغرب أصبح يشعر بالقلق حيال السياسة الداخلية والخارجية لروسيا في مرحلة بوتين، "حيث أكدت الولايات المتحدة على لسان ريتشارد ستار الاختصاصي الأمريكي في الشؤون العسكرية الروسية أنه مع الرئيس بوتين عادت روسيا لتصبح خصما وليس شريكا للغرب"[130].

وهذا ما أكدته روسيا بإعلانها صراحة عن وجود تعديلات ستطرأ على السياسة الخارجية لروسيا والتي ستكون نوع من (الستالينية العصرية الهادئة)، ولذلك يرى أصحاب هذه الأطروحة أن روسيا بعد الاتحاد السوفيتي لم تتأثر كثيرا بالتحولات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال تفكيك الاتحاد السوفيتي، ويرجعون السبب من وراء ذلك إلى أن الإدارة الروسية عرفت كيف تتعامل وتلك المرحلة حتى أن بعض الجهات ذهبت إلى حد الاعتراف بأن روسيا الاتحادية لم تتأثر كثيرا بانهيار الاتحاد السوفيتي حيث يرى ليونير باكتين والذي كان في الثمانينات من الدعاة المعروفين للديمقراطية "الاتحاد السوفيتي مات وتغيرت جثته كثيرا، بعد عشر سنوات و لم يعد التعرف عليه ممكنا، ولكن إذا عمدنا إلى تشريحه تشريحا دقيقا سنكتشف أننا مازلنا نعيش في اتحاد سوفيتي"[131]،وبهذا يتضح أن روسيا بوتين عرفت استيقاظا بعد روسيا يلتسن نحو تحديد المكانة الدولية والهوية الوطنية، لذلك يعتقد أصحاب هذه الأطروحة أن روسيا في عهد بوتين عرفت مرحلة انتقالية (منذ منتصف عام2000)، بإتباع نظام وطني صارم ومستبد صاغ مفهوما جديدا للانتماء يقوم على استعادة المكانة الدولية لروسيا والحفاظ على الأمن القومي في آن واحد، لتعرف روسيا فيما بعد تحولات متوالية في الموقف السياسي للبلد حيث استطاعت عبر رئيسها ميديفيديف من إنهاء عملية التحول والوصول إلى الاستقرار سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي وحتى الاجتماعي، ففي الجانب الاقتصادي رسمت روسيا لنفسها نظام اقتصادي يعمل وفق آليات اقتصاد السوق، أما على المستوى السياسي وضعت خطا استراتيجيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي يعمل وفق التعددية السياسية والاثنية والدينية، فالإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد الرئيس بوتين ومن بعده مديدفيديف اتسمت بالواقعية السياسية بسعي القيادة الروسية نحو إتباع سياسة براغماتية وذلك بالاهتمام بالنواحي الاقتصادية كأهم مجال نحو تطوير باقي المجالات الأخرى، واتصفت أيضا بالديناميكية مع عدم العودة للوراء وركزت السياسة الخارجية لروسيا على مبدأ المنافسة بوصفها هدفا جديدا للسياسة الروسية، وجاء عصر العولمة ليعكس انفتاح روسيا على العالم (فتح الأسواق والمنافسة علي الأسواق العالمية).

ويؤكد أنصار الأطروحة "روسيا لم تتغير" أن ظهور نظام دولي جديد بعد الحرب الباردة لم يؤثر على روسيا سواء من ناحية فرض شروط عليها أو تقييد حركتها ،فحسبهم الوضع الجديد لها لم يجعلها مجبرة على الانصياع لدول الكبرى بما فيها

---

[130]- المرجع نفسه.

[131]"La place des oligarques au centre des interrogations sur le pauvoir poutine,le-monde29/03/2000:http://www.monde-diplomatique.fr

الولايات المتحدة الأمريكية سواء أكان ذلك داخل مجلس الأمن أو خارجه وهو ما جعلها تقف في وجه أو تعارض أي قرار أو موقف يعارض مصالحها الحيوية.

المطلب الثاني:العلاقات الأوروبية الروسية وتأثيرها في بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة

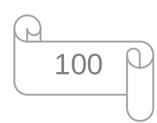
منذ انتهاء عهد الاتحاد السوفيتي وبروز روسيا كدولة مستقلة لها مكانتها الدولية وموقعها الاستراتيجي في الخريطة السياسية بدأ تركيز الباحثين والمفكرين سواء في روسا أو أوروبا اهتمامهم بالعلاقات الروسية الأوروبية، وقد تباينت الآراء والمنظورات تماما بشأن آفاق هذه العلاقات ومستقبلها، حيث كانت في بعض الأحيان على طرفي النقيض فالمتفائلون يعتقدون بأن ما يفرق بين روسيا وأوروبا ينحصر في المخلفات المتبقية من عهد الحرب الباردة والتي حسبهم بدأت تنحسر تدريجيا لتحل محلها وبشكل متزايد الاتجاه نحو التقارب بين الجانبين كما يؤكدون على إمكانية إحلال منظومة أمنية أوروبية بمشاركة روسية وأما المحللون المفرطون في التفاؤل فلا يستبعدون حتى انضمام روسيا في المستقبل إلى التنظيم السياسي لحلف الأطلسي.

ولذلك تطرح مجموعة من الأسئلة نفسها والتي ستتم مناقشتها وتتمثل في:

هل هناك مؤشرات لقيام تحالف جيوسياسي بين أوروبا وروسيا؟

وهل هناك احتمال تشكيل منظومة أمن أوروبية بمشاركة روسية؟ وهل هناك عوائق خارجية(العامل الأمريكي) تحول دون حدوث تقارب بين الجانبين الروسي والأوروبي؟

لا يختلف اثنان في أن انهيار المنظومة الشرقية ترك تداعيات خطيرة على الخارطة السياسية في العالم بأكمله، وتسبب كذلك في تغيير موازين القوى الدولية من خلال ظهور قوى جديدة واندثار أخرى وتسببت كذلك في اندلاع النزاعات الداخلية والحدودية، وفي جانب آخر وجد الاتحاد الأوروبي نفسه باعتبار الحدود الشرقية له مع دول الاتحاد السوفيتي سابقا أكثر المتأثرين من هزات ورياح التغير التي مست الاتحاد السوفيتي وكانت أوروبا تعتقد أن ذلك الانهيار المفاجئ سوف يؤدي إلى عالم أكثر استقرار وديمقراطية تحترم فيه حقوق الإنسان والأمم، وفي روسيا خاصة عقدت الآمال الأوروبية على التخلص من النظام الشمولي ومركزية الاقتصاد وفتح المجال للحرية والإبداع الفكري إلا أن المرحلة التي أعقبت الانهيار مباشرة تبخرت الآمال الأوروبية والغربية نتيجة الانعكاسات السلبية لذالك الانهيار والذي أنتج جمهوريات ودول تحت الخط الأحمر للفقر تعرف جميع أنواع الجرائم والنزاعات(دينية ، عرقية وقبلية...) والمفاجئ في الأمر أن العالم اتجه من جديد نحو الفوضى الدولية حسب المنظور الواقعي حيث أن النظام الدولي وبعد مثوله نحو الأحادية القطبية بزعامة أمريكية وعملها على استثمار الفرصة التاريخية لمصالحها كانت الجهة الشرقية تعرف حالة من عدم الاستقرار وانتشار الفوضى الدولية بحيث أصبحت كل دولة تتجه نحو زيادة تسلحها والرغبة في امتلاك الأسلحة الثقيلة، فالواقعيون يعتقدون أن تلك المرحلة تشبه كثيرا مرحلة ما قبل الحرب الباردة حيث أن الوحدات السياسية تسعى من خلال النظام الفوضوي نحو تعزيز قدراتها العسكرية، إلا أن هذه الفرضيات الواقعية لم تدم لفترة طويلة نتيجة للتحول الذي شهدته الادراة الروسية واثر تعاقب ثلاث حكومات بدأت روسيا تسير في



مسار التحول نحو النموذج الغربي القائم على أساس احترام حقوق الإنسان وحرية الفرد ...، وبالتالي كانت أوروبا ترى أن روسيا الاتحادية مازالت تشكل خطرا على الأمن الأوروبي ليس فقط بسبب قدراتها العسكرية وإنما بسبب تخوفها من عدم نجاحها في التحول نحو النموذج الغربي"فالقادة الأوروبيون يرون أن التهديدات التي قد تأتي من الجهة الشرقية لهم عبر روسيا قد تكون ناتجة بسبب شعور هذه الأخيرة بالعزلة الدولية وعدم إشراكها في شؤون المجتمع الدولي وبالتالي عزوفها عن التحول نحو نماذج حرية الفرد واقتصاد السوق وعودتها إلى العقيدة الشمولية"[132]، ومن خلال هذا يتضح أن الخبراء والقادة الأوروبيون يعترفون بأن الوسيلة الأساسية لضمان الأمن والاستقرار الأوروبيين من الجهة الشرقية هو إحلال القيم الغربية الأوروبية محل القيم الشيوعية والشمولية داخل روسيا، فالاتحاد الأوروبي منذ انتهاء عهد الإمبراطورية الشيوعية وهو يسعى إلى توسيع مداه نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب روسيا، ولكن يرى الكثير من خبراء الدراسات السياسية أن محاولات اجتذاب روسيا اصطدمت بعوائق جديدة أهمها سياسة الغرب والتي ركزت على دفع روسيا للتقدم باتجاه إقامة نظام سياسي ديمقراطي ونظام اقتصادي ليبرالي، وحماية حقوق الإنسان وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، وأدى ذلك إلى بروز موقف معاد للغرب بتهمة التدخل في الشؤون الداخلية لروسيا وفرض الرؤيا الغربية وسياساتها عليها وتكرس هذا الموقف خاصة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين من خلال بناء سياسة داخلية قائمة على أساس التسلط والحد من الحريات...

ويمكن تقسيم العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي إلى مرحلتين؟

المرحلة الأولى: وكانت فيها العلاقة من جانب واحد(الاتحاد الأوروبي) وتمتد هذه المرحلة من انهيار الاتحاد السوفيتي إلى الفترات الأخيرة من حكم الرئيس الروسي السابق يلتسين، حيث اقتصرت على منح المساعدات الاقتصادية من أجل إعادة بعث روسيا لتلعب دورا في الجهة الشرقية نحو تقليص الأخطار القادمة من الشرق،كذلك ركز الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات التقنية في مجال التسيير والتخطيط من اجل وضع برامج تنموية وتدعيم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، فأوروبا كانت تخشى من أن مخلفات الاتحاد السوفيتي (دول فاشلة، انتشار الجريمة، انتشار تقنية الأسلحة الثقيلة) سوف ينتقل حدوديا ليمس بالأمن والاستقرار الأوروبي"فالعقيدة الأوروبية كانت مبنية على قاعدة أساسية"عسكرية" على اعتبار أن التهديد كان عسكريا، إلا أنه تبين فيما بعد أن التهديد الشيوعي ليس فقط تهديدا عسكريا وإنما كان تهديدا شاملا يمس الجوانب الإيديولوجية، الاجتماعية والاقتصادية"[133]، إلا أنه في هذا الجانب أنا لا أوافق هذا الرأي على أساس أن ذلك التهديد الشامل الذي يمس مختلف تلك الجوانب كان يتجسد من خلال آليات عسكرية بحتة والدليل على ذلك تدخل روسيا في العديد من المناطق المجاورة لها واستخدام القوة من أجل نشر القيم الشيوعية، فهذه المرحلة الأولى من العلاقات الروسية الأوروبية تميزت بالمبادرات الأحادية الجانب حيث يسعى فيها الطرف الأقوى إلى فرض أفكاره ومحاولة تجسيدها من أجل تحقيق مكاسب مطلقة وربما هذا ما تأكده الافتراضات الواقعية القائمة على أساس تحقيق أرباح ولو على حساب الآخرين، فأوروبا سعت نحو

---

[132] Hisiki(haukala),«proplematique stratigic partnership»in dovlynch(ed),EU-Russian security-dimensions,(European union institute for security studies;paris,2003.p12.

[133]- انظر piere(vilanova),«nouvelles menaces:le propleme de la perception»: http://www.odob.es/castellena/publicationes/afers/27,html.

تصدير القيم الغربية نحو روسيا وباقي دول شرق ووسط أوروبا "فمن الناحيتين السياسية والاقتصادية قد يؤدي هذا إلى تعزيز الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة فأوروبا يجب عليها أن تخلق منطقة من الازدهار وحسن الجوار"حلقة أصدقاء" ينعم معها الاتحاد الأوروبي بعلاقات وثيقة وعلاقات سلمية وعلاقات تعاون"[134]،كما أن روسيا وبعد فقدان هيمنتها وموقعها الدولي في إطار الاتحاد السوفيتي أصبحت فيما بعد عاجزة عن تحمل مسؤولياتها الداخلية بسبب تفاقم المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ناهيك عن تحملها لأعباء أمنية خارج حدودها ولو كان الأمر متعلق بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة لذلك يعتبر سعي الاتحاد الأوروبي نحو تقديم المساعدات لروسيا هو ضمان أمنه بالدرجة الأولى، وربما كان التوسع الذي عرفته أوروبا نحو وسط وشرق أوروبا هو رغبة الأخيرة في احتواء أكبر عدد ممكن من تلك الدول من أجل نشر القيم الليبرالية محل القيم الاشتراكية وفي نفس الوقت تحقيق الأمن الأوروبي إلا أن جانب آخر من المفكرين الاستراتيجيين يعتقد بأن المساعدات الأوروبية لروسيا ساهمت كثيرا في إرجاع روسيا لمكانتها الدولية وأصبحت منافسة من الدرجة الأولى للغرب ويرون بأن تلك المساعدات هي بمثابة مشروع مارشال في ثوب جديد.

أما المرحلة الثانية والتي يمكن حصرها من عهد تولي الرئيس فلاديمير بوتين للسلطة حيث عرفت روسيا تغييرات مختلفة مست خاصة الجوانب الاقتصادية والسياسية فقد تطورت العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي (وخاصة دول القرار الأوروبي: فرنسا-بريطانيا-ألمانيا وايطاليا) في كل مجالات التعاون على اعتبار أن روسيا بمثابة الجدار العازل أو الحاجز أمام التهديدات الأمنية الجديدة وبالتالي عرفت العلاقات الروسية الأوروبية تقدما ملحوظا في مسارها من خلال اعتماد روسيا لإستراتيجية جديدة في سياستها الخارجية قائمة على أساس منع انتشار التكنولوجيا النووية والحد من التسلح وبيع الأسلحة وهذا بدوره فرض على الاتحاد الأوروبي ليعلن في جوان1999 بألمانيا عن وضع الإستراتيجية الأوروبية الجديدة اتجاه روسيا[135] Common stratégie of the Europa union on Russia والتي اعتبرها الاتحاد الأوروبي كخطوة أولى نحو شراكة إستراتيجية مع روسيا تضمن الاستقرار لأوروبا وحفظ الأمن العالمي من خلال مواجهة التحديات الجديدة بشكل تعاوني وجاءت هذه النظرة الأوروبية لروسيا باعتبارها شريك متعاون على أساس أنها أفضل شريك في الجهة الشرقية وكذلك باعتبارها الوريث الرسمي للاتحاد السوفيتي سابقا وبذلك قام الاتحاد الأوروبي بمنح روسيا مكانة مهمة في بناء الأمن الأوروبي من خلال:

-تنسيق وتكثيف التعاون المزدوج بين روسيا والاتحاد الأوروبي في إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE

-فتح الباب أمام روسيا للمشاركة في العمليات الأوروبية لحفظ السلام (تجسيد السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة) وأيضا الرقابة على الأسلحة...

[134]- حرب (أسامة الغزالي)، وآخرون"أوروبا أوسع-الجوار:إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب":
http://www.delegy.ec.europa.eu/ar/docs/more-obout-eu/wider.doc

[135]- «Common strtegy of th european union on russia»:
http://europa.eu.int/comn/eternal-relations/ceeca/com-start/russia-99,pdf.

- اعتبار روسيا شريك استراتيجي مهم يساعد على بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة[136].

وفي الجانب الآخر كذلك تعتبر روسيا أنه من مصلحتها وجود شريك متعاون كالاتحاد الأوروبي يساعدها على إعادة مكانتها الدولية كدولة عظمى في النظام العالمي الجديد وهذا ما عبر عنه الرئيس السابق فلاديمير بوتين من خلال اعتباره أن الاتحاد الأوروبي شريك استراتيجي يمكن التعاون معه لتحقيق الأهداف والغايات الثنائية، فلاتحاد الأوروبي يريد بذل قصارى جهده لبناء أوروبا قوية تلتزم بشدة بتحويل نفسها من موقع المفعول به إلى موقع الفاعل بتجسيد سياسة أمنية أوروبية مشتركة ومستقلة عن أي تدخلات أجنبية وذلك من خلال ضمان شريك متعاون في الجهة الشرقية وله مكانته الدولية (روسيا) "حيث يرى الأوروبيون بأنه من الممكن اختيار الحلفاء لكن من المستحيل اختيار الجيران فروسيا كدولة أوروبية من المؤكد على أنها جار مهم"[137].

إلا أن المواقف الروسية نحو سياسة أمنية أوروبية عرفت تغيرات وتحولات نتيجة اعتبارات عديدة فقد اعتبرت روسيا أن أزمة كوسوفو قد بينت النية الحقيقية للاتحاد الأوروبي من خلال إقحامها سياسيا في النزاع حيث اعتبرت القيادة الروسية أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يشتركان معا في هدف واحد وهو إضعاف روسيا، على الرغم من أن أوروبا تختلف تماما في طريقتها مع نظيرتها الأمريكية:

أولا: يتضح ذلك من أزمة كوسوفو عندما أرادت أوروبا الغربية خاصة ألمانيا فرنسا وبريطانيا وايطاليا أن تجر روسيا إلى دائرة الحل السياسي للأزمة.

ثانيا: أن غرض أوروبا من التعبير عن عدم الثقة باتجاه الأسلحة الروسية هو خفض التهديد النووي الروسي ومنع انتشار الأسلحة النووية الروسية، وذلك لعدم قدرة الأخيرة على التحكم فيها، واعتبار آخر يقوم على أساس السياسة البراغماتية والتي اتصفت بها السياسة الخارجية الروسية منذ عام1999 حيث اتضح أن روسيا لاتكن اهتماما كبيرا لعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي خاصة في مجالي الأمن والدفاع، إلا إذا كانت العلاقات تمس القضايا الخاصة لروسيا (المصلحة الذاتية ⟸النظرة الواقعية)، وهنا يمكن الحديث عن ثلاث مواقف مختلفة[138]:

-الرأي الأول ويمثله الأحرار الذين يؤيدون أن تقاوم روسيا بوعي عقلية القوى الكبرى والتوقف عن منافستها، وتنفيذ خطة أوروبا الكبرى(الدخول في تكامل حر مع أوروبا، وذلك لأن روسيا حليف طبيعي وشريك استراتيجي لأوروبا.

-الرأي الثاني ويمثله المتشددون يرى بأن روسيا لها قدرات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وعسكرية هائلة وبالتالي فروسيا مازالت تلعب دورا كقوة عالمية ويؤكد في النهاية على أن مصلحة روسيا القومية هي تعزيز مكانتها الدولية كقوة عالمية.

---

[136]- "النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة،روسيا، أوروبا":
http://www.ru4arab.ru/cp/eng:php?id
[137]- فلاديمير(بارانوفسكي)، "روسيا والأمن الأوروبي"، ترجمة: عادل المقداد:
http://www.awu-dam.org/politic/02/fkr2-005.htm
[138]- "النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة، روسيا، أوروبا"، مرجع سابق.

-الرأي الثالث ويمثله البراغماتيون برئاسة فلاديمير بوتين، وهذا الرأي يعترف صراحة بأن إجمالي الناتج المحلي الحالي لروسيا يقدر بعشر مثيله الأمريكي وكذلك أقل من جارها الأوروبي حيث يعترفون بأن روسيا كانت على وشك الانهيار والتدهور وفقدان مكانتها الدولية، إلا أن مجيء الرئيس بوتين وتوليه السلطة وإتباعه لسياسة داخلية قائمة على أساس حب الوطن والإحساس بالفخر للانتماء للأمة الروسية والاعتزاز بالتاريخ والانجازات، وكذلك تبني سياسة خارجية قائمة على أساس أن روسيا كانت ومازالت وسوف تبقى وتكون دولة قوية عظمى وهذا الأمر الذي يحدده موقعها الجغرافي والأبعاد السياسة واقتصادها وثقافتها، فقوة العالم المعاصر تتضح في البحث واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لتحسين مستوى معيشة الأفراد وحماية المصالح القومية، وأما فيما يخص سياسة روسيا البراغماتية في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي فهي قائمة على أساس إدراك روسيا على أنه من الصعوبة تغيير مكانتها البالغة التدني أمام الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل القريب دون وجود شريك قوي مثل الكيان الأوروبي"فروسيا يجب عليها أن تعزز تعاونها مع القوى الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي(على اعتبار الجوار) لكي تكبح جماح الولايات المتحدة الأمريكية"[139]، وبالتالي فيمكن القول بأن المواقف الروسية من بناء سياسة أمنية أوروبية سواء المواقف المؤيدة أو المعارضة كلها تصب في كاس واحدة وهي المصلحة الروسية حيث أن ذلك الأمر مرتبط بالمكاسب المحصلة والتنازلات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي.

وفي جانب آخر تعتبر روسيا نفسها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق وأن جميع الدول التي كانت تحت لواءه هي من مسؤولية روسيا "فالفضاء السوفيتي السابق يشكل مجال المصالح الحيوية لروسيا فلا مجال لإنكار درجة الارتباط المتبادل بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة"[140]، إلا أن هذا الأمر انتهى بمجرد انضمام عدد معتبر من دول الاتحاد السوفيتي السابق للاتحاد الأوروبي وهذا ما جعل روسيا تلجأ إلى اعتماد مبدأ نقل الاهتمام إلى"الأجنبي القريب" واتضح ذلك من خلال المساعدات العسكرية الروسية لإيران والتعاون معها في المجال النووي، وهذا ما ترك انطباعا لدى الأوروبيين بأن روسيا تحاول فرض نفسها بقوة كقطب مواز في الجهة الشرقية، إلا أنه يمكن تحديد موقفين في الوقت الحالي لروسيا اتجاه بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة الأول يمكن اعتباره قديم متجدد (الموقف من حلف الأطلسي وعملية توسيعه حيث تعتبر روسيا أن الهوية الأمنية الأوروبية في إطار حلف الناتو هي تهديد للأمن القومي الروسي حيث يتعلق موقف الروس من المشروع الأوروبي للأمن والدفاع بمدى استجابة الاتحاد الأوروبي للمتطلبات الروسية المتعلقة أساسا بتقليص دور الحلف في القارة الأوروبية وخاصة المناطق التي تعتبرها روسيا مناطق نفوذ لها(يتعلق الأمر بدول شرق ووسط أوروبا)، وهذا ما يشترطه الروس من أجل مساعدة ودعم المساعي الأوروبية نحو تحقيق هدف بناء سياسة أمنية أوروبية أو على الأقل عدم الاعتراض عليها"فروسيا لم تخف قلقها المتزايد والمستمر من الهيمنة الأمريكية ومساعيها الدائمة لاستفزازها في مناطق نفوذها ومصالحها الإستراتيجية العالمية"[141]، وبالتالي فروسيا الاتحادية تسعى نحو بناء اتحاد أوروبي جديد قائم على أساس الاعتماد على الذات دون مساعدات أمريكية لأن

[139] -نفس المرجع

[140] -المرجع نفسه

[141] -بن سعيد(الفطيسي محمد)، "قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الروسي":
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?=49120

روسيا تعتبر أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لأوروبا هو تهديد مباشر للأمن القومي الروسي، إلا أن الرغبة الروسية في اعتماد أوروبا على نفسها فيما يخص الأمن الأوروبي لم تكن منطقية من الناحية العقلانية بحيث أنه في الوقت الراهن يصعب على أوروبا انفصالها عن الأطلسي على أساس عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على القيام بادوار عسكرية خارج إطار حلف الأطلسي أو الاستعانة بقدراته وخبراته، وهذا ما أدى بروسيا أن تتحفظ عن بناء سياسة أمنية أوروبية في إطارها الأطلسي.

أما الموقف الثاني وهو الذي أسال الحبر على الورق والمتعلق بمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي* حيث تعتبر روسيا أن الموقف الأوروبي غير الواضح من الدرع الصاروخي في المناطق شرق أوروبا هو بمثابة تأكيد على أن الأمن الأوروبي جزء من الأمن الأمريكي، واعتبرت روسيا أن الصمت الأوروبي إزاء المشروع الأمريكي هو قبول أوروبي بفكرة أن التهديدات قادمة من الشرق (روسيا)، "ولذلك حذرت روسيا كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بأنها إن لم تتوصل إلى اتفاق بشان أنظمة الدفاع الصاروخي فان روسيا ستنشر صواريخ مضادة (دفاعية وهجومية) قرب الحدود الأوروبية"[142]، في الجانب الآخر(الأوروبي) فقد تميز الموقف من المشروع الأمريكي بعدم الرفض من جهة والحذر من جهة أخرى حيث حذرت كل من فرنسا وألمانيا من هذا المشروع حيث اعتبرت ألمانيا على لسان وزير خارجيتها على أنه"يجب على الولايات المتحدة الأمريكية النقاش مسبقا مع روسيا، أما فرنسا فقد رأت أن المشروع يمكن أن يؤدي إلى كسر التوازنات الإستراتيجية القائمة"[143]، هذا الموقف الفرنسي/الألماني من المشروع الأمريكي طمئن الجانب الروسي نوعا ما، إلا أن التطور التدريجي للموقف الأوروبي ومجيء ساركوزي خلفا لجاك شيراك وتميزه بالمرونة تم منح الضوء الأخضر لانطلاق المشروع الأمريكي اثر اجتماع لوزراء الدفاع في التحالف الأطلسي عام2007 وهو الأمر الذي أعاد التوتر إلى العلاقات الروسية الأوروبية وبمجيء الرئيس أوباما وإقدامه على تجميد مشروع الدرع الصاروخي جعل العلاقات الروسية الأوروبية تعود إلى طاولة النقاشات والحوارات حول مشروع الأمن الأوروبي.

---

142 - رزق(عفيف)، "الدرع الصاروخي الأمريكي:المواقف والاحتمالات":
http:// haras.meseej.com/detail.asp?in newsi tem id.

143- المرجع نفسه.

*- **الدرع الصاروخي الأمريكي:** هو نظام يتم فيه بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف أراضي الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها.



شكل: "الدرع الصاروخي الأمريكي ـــ براغ توافق، وارسو تفاوض وموسكو تعارض":

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,3469096,00.html

وخلاصة القول أن موقف روسيا من السياسة الأمنية الأوروبية راجع إلى عاملين أساسيين الأول يتعلق بمدى انسجام انعكاسات المشروع الأوروبي للأمن الموحد والمصالح القومية الروسية، إذ يعتمد المنظور الروسي حول فرضية المكاسب المطلقة والنسبية في أي مشروع تعاوني حسب النظرة الواقعية فروسيا ترى أن مواقفها اتجاه المشروع الأوروبي متعلقة بالدرجة الأولى بما ستستفيده روسيا من مزايا ومصالح.

والنقطة الثانية متعلقة بالموقف الروسي اتجاه وجود حلف الأطلسي في المنطقة إذ يعتبر الكثير من الباحثين الاستراتيجيين أن التوجهات الروسية بشأن سياسة أمنية أوروبية لن تستقر في ظل وجود ما تعتبره روسيا خطر وتهديد لأمنها القومي وهو الحلف الأطلسي لذلك تشترط روسيا على أوروبا ضرورة تقليص الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أنه ما يحسب للاتحاد الأوروبي في هدفه نحو تحقيق المشروع الأمني المشترك هو الرغبة الملحة لروسيا الاتحادية في خلق عالم متعدد الأقطاب حيث يعتقد الأوروبيون أن هذا تأييد ضمني من روسيا نحو تحقيق المشروع الأوروبي.

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية

اثر الانعكاسات التي مست بنية وهيكل النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة وما نتج عنها من مظاهر التعاون والتكافل والتي بدأت تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والمفكرين في مجال العلاقات الدولية، وحتى اهتمام القادة السياسيين، فبانهيار الاتحاد السوفيتي وانتقال النظام الدولي نحو الأحادية القطبية وسيطرت النظام الليبرالي الرأسمالي على العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار العولمة Globalisation في جميع مجالاتها (الاقتصادية الاجتماعية والثقافية...) وتزامنا مع نفس التطور عرف العالم ظهور بعض التحديات الجديدة والتي جاءت كانعكاس للمحاولات الغربية ترسيخ النموذج الليبرالي الغربي على المجتمعات التي كانت تحت المظلة الاشتراكية تلك التحديات كان لها الأثر السلبي خاصة على الاتحاد الأوروبي كونه أحد الأقاليم القريبة من مراكز التهديد حيث يعتبر الأوروبيون أن كل ما يحدث في إقليم المتوسط هو انعكاس على الاتحاد الأوروبي بحكم الجوار وعليه بادر الأوروبيون بالدخول في اتفاقيات وشراكات في إطار التعاون الثنائي أو الجماعي من أجل الحد من التهديدات الجديدة القادمة من مناطق جنوب المتوسط"حيث اقتنعت جميع الدول الأوروبية اثر مؤتمر هلسنكي1975 على أن أمن أوروبا بصورة شاملة مرتبط بأمن واستقرار المناطق المجاورة خاصة الجهة المتوسطية"[144].

والسؤال الذي يطرح هنا ما هو الهدف من هذه الشراكة الأورو/متوسطية وما هي انعكاساتها على المشروع الأمني الأوروبي؟

المطلب الأول: الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

يعتقد العديد من الباحثين في مجال العلاقات الدولية أن من أهم إفرازات نهاية الحرب الباردة هي ظهور تحديات أمنية جديدة تهدد استقرار الدول والأقاليم وهذا ما جعل الوحدات السياسية تعمل منفردة أو بشكل جماعي من أجل الحد من تلك المخاطر"لذلك سعت الدول الأوروبية إلى وضع كل الإجراءات والمبادرات على جنوب القارة الأوروبية(إقليم المتوسط) من أجل تحقيق، بناء أو الحفاظ على الأمن على أساس أنه يمثل محور الشراكة الأورومتوسطية"[145]، حيث رسم الاتحاد الأوروبي لنفسه من خلال مجالس كل من كورفو1994 واليسن 1994، وكان1995 هدفا طموحا يتمثل في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة "تبادل وحوار"، وقد كانت تحذوه في ذلك رغبته الراسخة في إثبات وجوده في ظل عالم متغير يعرف تنافس استراتيجي كبير على المناطق والمجالات الحيوية، لذلك فالاتحاد الأوروبي يعتبر أن منطقة المتوسط منطقة ذات أهمية بالغة في العقيدة الإستراتيجية الأوروبية"فالأهمية الإستراتيجية للمتوسط هي الدافع الحقيقي للعلاقات عبر ضفتي المتوسط، قائمة على أساس التعاون الثنائي"[146]، وهذا ما تم التعبير عنه في إعلان برشلونة 1995 والذي يعتبر الانطلاقة الأولى نحو تجسيد شراكة أورومتوسطية يهدف الاتحاد الأوروبي من خلالها إلى خلق إقليم متوسطي تربطه علاقات سياسية، اقتصادية واجتماعية تساعد على بناء السلم وتحقيق التنمية الاقتصادية في جنوب المتوسط إلا أن هذا الإعلان (إعلان برشلونة) سبقته اتفاقيات تعاون وشراكة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط فقد ارتبط الاتحاد الأوروبي على مدى عقود باتفاقيات تنظم التعاون مع

---

[144] - Bichara(khader),"l'Europe et la médéterranée",la géopolitique de la proximité, pp271-272.

[145] - فتح الله (ولعلوا)، "**الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**"، لبنان،بيروت، دار الحداثة

[146] - "Prédambule de la déclaration de Barcelone",(27-28 Nov)Euro-méd, 1/95 ,Bruxelles,4dec,1995,p4.

البلدان المتوسطية ولكن في ظل انعدام سياسة إقليمية في المنطقة بأكملها، حيث تبنت بعض دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط اتفاقيات ثنائية مع الأطراف الجنوبية (المبادرة الفرنسية حول إنشاء مؤتمر التعاون والأمن في المتوسط) وخلال سنة 1974 تم وضع مبادرة فرنسية أخرى تم من خلالها تعويض الاتفاقية الأولى، وكانت تحت اسم"الحوار العربي الأوروبي" Européen Arabic débat والتي كانت موجهة للعالم العربي، إلا أن تلك المحاولات الأولى للدول الأوروبية والتي كانت مجملها اتفاقيات تعاون ثنائية مع الدول الأوروبية تعكس غلبة طابع المصلحة وليس التعاون وهذا ما أدى لفشل كل تلك الاتفاقيات والمبادرات، وبذلك فالتعاون الأورومتوسطي منذ ستينات القرن العشرين انحصر في المجالات التجارية والمحدودة في إطار اتفاقيات الشراكة بمعنى أن التعاون بين أوروبا ودول جنوب المتوسط (الدول العربية) كان مقتصرا على الجوانب التجارية والاقتصادية"حيث حاولت فرنسا توقيع عدة اتفاقيات ثنائية مع الدول المنتجة للبترول جنوب المتوسط وهذا ما وتر العلاقة بين فرنسا وأمريكا"[147].

من جهة ثانية اختلفت التصورات الأوروبية حول أهم الترتيبات لخلق شراكة أوروبية مع جنوب المتوسط خاصة بين فرنسا واسبانيا حيث اقتصرت الرؤيا الفرنسية حول دول غرب جنوب المتوسط (المغرب العربي) وعلى إثره انعقد الحوار أو ما سمي بمجموعة(5+5) والذي جمع بين دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربي، (ليبيا، الجزائر، تونس والمغرب وموريتانيا)، والتي تمحورت في مجملها حول قضايا اقتصادية واجتماعية، أما اسبانيا فقد اتبعت صيغة موسعة للتعاون بيت ضفتي المتوسط بحيث تشمل جميع الدول المتوسطية وكان الاختلاف الفرنسي الاسباني في مدى إشراك أكبر عدد ممكن من دول جنوب المتوسط هو مشكل الكيان الإسرائيلي والصراع العربي/الإسرائيلي، حيث اعتبرته فرنسا العائق أمام الوصول إلى اتفاق مع الجنوب أما اسبانيا فترى أن المشكل الإسرائيلي العربي ليس المشكل الوحيد في جنوب المتوسط"[148]، وقد شهدت الشراكة الأورومتوسطية انطلاقة حقيقية في 28نوفمبر1995 بمدينة برشلونة باسبانيا وضمت دول الاتحاد الأوروبي واثنا عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط "فبعد قمة لشبونة عام 1993 وبعدها قمة "آسن" بألمانيا ثم تطورت الفكرة تدريجيا وبدأ التفكير جديا في إخراجها إلى حيز التنفيذ عبر مؤتمر برشلونة والذي دشن ما يمكن تسميته بالشراكة الأورومتوسطية والذي يقوم على عدة عناصر منها التخوف الحقيقي من مستقبل المنطقة المتوسطية وآثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبي، وقد اتسمت هذه الشراكة بالتفوق الاقتصادي الأوروبي في المقابل ضعف البنية الاقتصادية للدول المتوسطية وهذا ما كانت تعتبره أوروبا يمثل تهديدا على أمنها (انعدام الأمن الغذائي)، وبالتالي سعى الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة إلى الاتفاق على مجموعة من المبادئ والتي يجب الالتزام بها (احترام حقوق الإنسان، احترام الحريات الأساسية احترام مبدأ السيادة ،تنمية دولة القانون والديمقراطية "مع أحقية كل دولة في اختيار نظامها السياسي بكل حرية"[149]، إلا أن الانشغالات الأمنية تركت أثرها أو اعتبرت هي العنصر الأساسي في عملية تطور المسار الشراكي الأورومتوسطي"فالتغير في تلك العلاقة بين الاتحاد الأوروبي

---

[147]- زكريا(فؤاد)، "عملية برشلونة الاورومتوسطية..الدوافع، الأفاق والتحديات":
http://www.arrouiah.com/node/513

[148]- حسين(نافعة)،"**الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**"، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص492.

[149]- Declaration de la conférence de barcelone,op,cit,p5.

والدول المعنية من علاقات اقتصادية إلى علاقات تشمل أو تتضمن السياسة والأمن والثقافة والاجتماع"[150]، وبذلك يمكن اعتبار مسار برشلونة بمثابة البداية الحقيقية للشراكة الأورومتوسطية في جميع المجالات وخاصة المجالات الأمنية"حيث فيه حددت أسس قيام الشراكة الجديدة من أجل تحقيق الاستقرار والنمو في المنطقة، وتشمل خطة الشراكة مختلف جوانب التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي"[151]، وفي نفس الوقت تلى مسار برشلونة انعقاد عدة مؤتمرات لتجسيد فكرة التعاون في جميع المجالات (مؤتمر مالطا من 15الى16 أفريل1997/مؤتمر باليرمو بايطاليا مابين03-04جوان1998/، مؤتمر شتوتغارت بألمانيا من15الى16أفريل1999/، مؤتمر مرسيليا بفرنسامن15الى16افريل2000)، وجاءت هذه المؤتمرات على أساس اعتبار الشراكة الأورومتوسطية أول سناريوا جيو-سياسي واقتصادي وإنساني تتم صياغته لخدمة المنطقة الأورومتوسطية المحفوفة بالمخاطر وفي نفس الوقت تتمتع بالمؤهلات لتكون منطقة إستراتيجية، حيث تتم صياغة أهم المحاور التي تساعد على تطوير المنطقة في جميع المجالات وتتمثل هذه المحاور في:

1- **الحوار السياسي الأمني:** ويقوم على أساس التركيز على**"قيم مشتركة"** قائمة على أساس إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار وذلك لا يكون إلا بأخذ بعين الاعتبار مبادئ الديمقراطية والمتمثلة في(احترام حقوق الإنسان"الحرية الفكرية والفردية"، احترام سيادة الدول...)، ويعتبر هذا الحوار أهم حوار تم الخوض فيه بشكل كبير نظرا للمخاطر الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ولأهمية الحوار السياسي والأمني فان الدول المشاركة أجمعت على ضرورة توسيعه ليشمل مواضيع أخرى تتعلق بنزع السلاح والسيطرة على التسلح وانتشاره بالاظافة إلى محاربة المخذرات والتعاون الجماعي على مكافحة تهديد الإرهاب.
2- **الحوار الاقتصادي والمالي:** والذي يرمي إلى خلق منطقة واسعة للتبادل الحر من خلال الإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة ودعم عملية التحول الاقتصادي في الدول المشاركة من خلال الاستناد إلى مبادئ اقتصاد السوق والنهوض بالقطاع الخاص وهذا ما جعل بلدان جنوب المتوسط تعرف نقلة اقتصادية واكبتها تحولات اجتماعية بالخصوص، وهو الأمر الذي حدا بالاتحاد الأوروبي إلى اقتراح دعم مالي لهذه الدول خلال عملية الانتقال وهذا ماتجلى خلال برنامجي ميدا1 وميدا2.
3- **الحوار السوسيوثقافي والإنساني:** ويختص بالأمور الاجتماعية والثقافية حيث ينصب على تنقل الأفراد بين الدول، وتعزيز الأواصر بين مكونات المجتمع المدني والنهوض بالتعاون اللامركزي وكذا تدابير تنظيم الهجرة ومحاربة غير المنظمة منها، وفيما يخص القضايا الثقافية فقد ارتكزت حول التقريب الثقافي من خلال إتباع برامج تعليمية تأخذ بعين الاعتبار احترام الثقافات الأخرى واحترام حرية الدين، إلا أن المؤتمر الأورومتوسطي الخامس لوزراء الخارجية (بفالنسيا22-23افريل2002) والذي انعقد باسبانيا في سياق إقليمي ودولي على أساس أمني بحت وتعلق بتأجج أعمال العنف بالشرق الأوسط، حيث انتقل الصراع حتى إلى طاولة المؤتمر فما إن تناول الممثل الإسرائيلي الكلمة حتى انسحب مندوبو الدول العربية.

---

[150]- حسن (نافعة)، مرجع سابق، ص494.

[151]- "الاتحاد من أجل المتوسط":

http://www.moqatel.com/openshare/behdh/momzmat3/euro-med/sec.doc.htm.

وبالتالي فمسار الشراكة الأورومتوسطية عرف عدم الثبات نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي والذي مازال لحد اليوم موضوع نقاش ومحل اهتمام الأوروبيين حيث يسعون من خلال خافيير سولانا ممثل الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية إلى محاولة إيجاد حلول ترضي الطرفين.

المطلب الثاني:السياسة الأمنية الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية

اثر المحاولات الأوروبية نحو إقرار سياسة دفاعية وأمنية أوروبية مشتركة والتي بدأت منذ اكتوبر1970، حين اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في ذلك الوقت على تبني إستراتيجية التعاون السياسي الأوروبي Européen political Security والتي ساهمت في تنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء بشكل يضمن لها نوع من الاستقرار والسلم، لتعقبها بعد ذلك محاولات لتحقيق تعاون أمني أوسع عن طريق تمتين علاقات الشراكة مع المناطق المجاورة ومنها حوض بحر الأبيض المتوسط في إطار ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية، ومع إبرام اتفاقية مايستريخت 1991"حيث تم الانتقال بموجبها من المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي"، ليتم بعدها التوقيع على معاهدة أمستردام 1997 حيث دخلت السياسة الأمنية الأوروبية حيز التنفيذ، لتتجه بعدها الأنظار الأوروبية نحو توقيع اتفاقيات وشراكات مع جيران الاتحاد الأوروبي من أجل التأكيد على نجاح المسعى الأوروبي نحو بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الأمن والدفاع قائمة على أساس المفهوم اللين للأمن القائم على أساس غير عسكري (عدم عقد شراكات مع الجيران في مجال الدفاع العسكري) "حيث أثبتت نهاية الحرب الباردة تراجع كبيرا للبعد العسكري في القضايا الأمنية، فترتيبات الشراكة الأمنية Security partnership arrangements حلت محل أو أصبحت بديلا لاتفاقيات ومواثيق الدفاع"[152].

فالاهتمام بالمسائل الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة من طرف الاتحاد الأوروبي فرض عليه توقيع شراكات أمنية مع جيرانه سواء في الشرق أو الجنوب"فان التغيرات العميقة التي مست النظام العالمي في بعده الجيوبوليتيكي خاصة، جعلت من هذه الجهة الرهان الأساسي لإشكالية الأمن الأوروبي"[153] ونظرا لأن الأوروبيين استطاعوا التعامل مع القضايا الأمنية ولو نسبيا في الجهة الشرقية من أوروبا من خلال عمليات التوسع إلا أن الأمر اختلف قليلا في جنوب المتوسط فقد اقتصر الأمر فقط على توقيع شراكة أمنية متوسطية، ففي مجال السياسة الأمنية المتوسطية للمجموعة الأوروبية نشير إلى أن التقارب الأورومتوسطي في هذا المجال برز منذ 1971 خلا الندوة المنظمة في هلسنكي تحت عنوان "الأمن والتعاون في أوروبا"،"والذي يمكن اعتباره إطارا تأكدت فيه فكرة الشراكة الأمنية الأورومتوسطية، فالاتحاد الأوروبي حاول ضبط ترتيبات الشراكة الأمنية على الجهة المتوسطية من خلال استخلاص وسائلها ومناهجها ومفاهيمها من مسار هلسنكي حول الأمن الأوروبي"[154]، إلا أنه رغم ذلك كله تبنى المؤتمر بالأغلبية"خطة عمل فالنسيا" الهادفة إلى إنعاش الشراكة الأورومتوسطية بأبعادها الثلاث الأنفة الذكر: خلق استقرار

[152]- Fulivia(attina),«the european securitypartnership:nato and the european union»,jean-monnet working papers,nº29,march,2001,p4.
[153]- Daniel(collard),«la conférence de barcelone et le partenairait Euro-Méditerranéen»,défense nationale.nº2,fev,1996,p109.
[154]- Fulivia(attina), Ibid,p5.

ورفاهية بالمتوسط وإحداث منطقة للتبادل الحر في أفق 2010/10/20 وتقريب الشعوب، وقد تلت هذا المؤتمر مؤتمرات تكميلية أخرى كلها تصب في نفس القضايا السابقة وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

إلا أن عام2008 وفي عهد الرئيس نيكولاس ساركوزي تم الإعلان عن مشروع"الاتحاد من أجل المتوسط" Union for the méditerranéen بالعاصمة الفرنسية باريس تتويجا للمساعي الفرنسية بالرغم من السجالات الأوروبية التي تتبعها بعض التحفظات العربية، وقد طرح هذا الكيان الجديد في بدايته كمشروع فرنسي تحت اسم "الاتحاد المتوسطي" Méditerranéen unionوقد جاءت هذه الفكرة الفرنسية مقصورة على الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، إلا أن الموقف الألماني منها جعل فرنسا تتراجع عن فكرتها وتقدم تنازلات لمشروعها، واعتبرت أن الاتحاد من أجل المتوسط هو تكملة لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، حيث ارتكزت على عدة أهداف:

-إضفاء انطلاقة جديدة على عملية برشلونة 1995 وتطويرها لتصبح شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب

-دعم التقارب بين المشاركين عن طريق تطوير مشاريع جديدة ملموسة ذات بعد إقليمي

-رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين

-العمل على تقاسم المسؤولية ضد المخاطر الأمنية الجديدة(الهجرة، الإرهاب، المخذرات والأمراض...)

-إطلاق مشاريع كبرى ملموسة ذات بعد امني إقليمي(منع إجراء مناورات عسكرية في حوض المتوسط وإزالة التلوث الكيميائي والصناعي...).

وقد سبق هذا المشروع الفرنسي مشروع آخر أوروبي تحت اسم"سياسة الجوار الأوروبية" Européen neighbourhood Policy، وجاءت لتندرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وهو مشروع هدف في البداية إلى إشراك الجيران الشرقيين للاتحاد الأوروبي ثم انتقل الأمر بعد ذلك لدول جنوب المتوسط، وأهم ما جاء في مؤتمر هلسنكي هو تبني مقاربة للأمن قائمة على أساس تعدد أبعاده"فتحقيق الأمن حسب المفهوم الأوروبي يرتبط أساسا بالاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتقليص الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية على اعتبار أن هذه العناصر تتحكم في العلاقة بين المجتمعات وتشكل أحيانا مصدر تهديد لها"[155]، وحقيقة بدا يعتقد الخبراء والمفكرون الأوروبيون أن الأمن الأوروبي يواجه منذ نهاية الحرب الباردة تهديدات جديدة ومعقدة "وهذا ما جعل هذه الجهة الفرعية تدرك من قبل الفاعلين في الاتحاد الأوروبي على أنها المنطقة المرئية"منطقة اللاأمن"[156]، حيث بدأت تظهر أنماط جديدة من التهديدات أفرزتها تلك المرحلة(الهجرة غير الشرعية، التطرف، الإرهاب والمخذرات والجريمة المنظمة ...)، حيث اعتبر الأوروبيون أن منطقة

[155]- الفرخ(جواد)، "التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني":
http://jouadelfarkh.maktoobbog.com/24.htm.

[156]- Burno(callies de salies),«méditerranée: Quelle politique envers les états du sud?»,défense nationale,nº2,fév,1996,p9

جنوب المتوسط هي منطقة تتميز بالاستقرار نتيجة لعدة اعتبارات (ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول)وهذا ما أدى إلى تبني كل من ايطاليا واسبانيا نظرة شاملة تتضمن الاقتصاد والأمن واقترحا عقد مؤتمر حول التعاون والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط حسب المقاربة التي تم تبنيها بملسنكي"[157]، وبهذا الخصوص يقول الأستاذ فتح الله ولعلوا "أن هاجس الأمن يحضر بشكل قوي في تقرير الشراكة المتوسطية، ويقترن بتزايد أخطار الاستقرار الجهوي الذي يدعوا إلى تكافل الجهود لأنها قضايا(التطرف الأصولي ،الجريمة المنظمة والمخذرات)،وبالتالي فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى جعل حوض البحر الأبيض المتوسط فضاء للسلام والاستقرار"[158] وهذا ما تأكد من خلال ندوة نابولي الأورومتوسطية في ديسمبر2003 "والتي أكدت على أهمية التعاون الأمني وعلى مقاربة شاملة لقضايا الاستقرار والأمن في منطقة المتوسط، مع الاهتمام بمقاربة متوازنة وعادلة لمواجهة التحديات الجديدة وكذلك على التعاون في مكافحة الإرهاب"[159]، وقد تم التطرق في ذات الندوة إلى جوهر السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية حيث"أشادت ذات الندوة بفتح الحوار والتعاون حول السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وأكدت مجددا على أن الحوار الذي شرع فيه مع اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي وعلى مستوى الخبراء بإمكانه أن يكمل بطريقة مجدية بقية الأدوات المقترحة في مسار برشلونة، كما اعتبرت أن هذا الحوار يجب أن يساعد الشركاء المتوسطيين على معرفة أهداف هذه السياسة(الدفاعية والأمنية) عن قرب"[160].

وبالتالي فالاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية يهدف إلى تعريف سياسته الأمنية والدفاعية على دول جنوب المتوسط وربما حتى تمكينهم من المساهمة في نشاطات تتعلق بتلك السياسة من خلال "إشراكهم المحتمل في نشاطات تتعلق بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع على المستوى الإقليمي، الإقليمي الفرعي، أو الوطني...في عمليات حفظ السلام (البلقان وإفريقيا)"[161]، إلا أن المشكل الأساسي والذي اعترض المشروع الأوروبي المتمثل في خلق منطقة أورومتوسطية مستقرة، وانتقال الفكرة من الشراكة إلى التعاون، هو الصراع العربي الإسرائيلي والذي يعتبر عائقا أمام أي محاولات أوروبية لإشراك أكبر عدد ممكن من دول جنوب المتوسط وهذا بدوره خلق مشكلة أخرى تتعلق بالشق العسكري (انتشار تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل) والذي تصاحبه بالضرورة حالات من عدم الاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يعتبره الاتحاد الأوروبي تهديدا مباشرا للأمن الأوروبي وفيما بعد أثر هذا الصراع كذلك على ميثاق الأمن والاستقرار الأورومتوسطي والذي جاء بمبادرة فرنسية تحت اسم"عقد أمن واستقرار في المتوسط" ثم بعد ذلك تبنت ألمانيا المبادرة ليتم الإعلان عنه حيث تم فيه الإقرار عن عدة مبادئ أهمها"[162]

-الإقرار بعدم قابلية الأمن في الفضاء الأورومتوسطي وما وراءه للتقسيم.

---

[157]- ولعلوا(فتح الله)، **"المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية"**، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، 1997، ص176.

[158]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[159]- بن عنتر(عبد النور)، مرجع سابق،ص195.

[160]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[161]- نفس المرجع، ص ص195-196.

[162]- نفس المرجع، ص200.

-الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل(وهو ما تبنته الدول المتوسطية إلى جانب الأمن التعاوني).

-عدم التدخل في تسوية الصراعات الحالية ووضع مقاربة مشتركة ومتوازنة لمسألة الاستقرار في المتوسط.

ومن خلال هذه المبادئ يرمي الاتحاد الأوروبي إلى ربط أمن أوروبا وتحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة بتحقيق الأمن في المتوسط على اعتباره منطقة ذات تأثير كبير باعتبار الجوار، وكذلك محاولة الاتحاد الأوروبي في جانب آخر نشر المفهوم الأوروبي للأمن (من خلال التعاون والشراكة)، إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي ألقى بضلاله على أي مبادرة تعاونية في مجال الأمن أو شراكة أورومتوسطية هدفها الأساسي هو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ولكن ما يعيب الشراكة الأورومتوسطية منذ مسار برشلونة 1995 إلى حد اليوم (والذي انعكس بدوره على سعي أوروبا نحو إقامة أو بناء سياسة أمنية أوروبية)، هو الأنانية الأوروبية، حيث سعى الاتحاد الأوروبي في شراكاته وتعاونه مع دول جنوب المتوسط (بشكل منفرد أو جماعي)، إلى الاستفادة من دول الضفة الجنوبية واستعمالها من أجل أمن أوروبا وتحقيق المشروع الأمني الأوروبي "أي استعمال تلك الدول كسياج واق أو مفكك متفجرات يفكك القنابل التي تواجه أوروبا كالهجرة غير الشرعية والإرهاب... وغير ذلك من التحديات التي تواجه الأمن الأوروبي دون مقابل فعلي أو شراكة كلية وما تعنيه من تنمية ونقل للتكنولوجيا والاستثمار والحركة الحرة لرؤوس الأموال...وهذا هو التعاون والشراكة وليس توريط دول الضفة الجنوبية في مواجهة كل الأخطار المطروحة وحرمانها بالمقابل من الاستفادة من الامتيازات"[163]، وهذا ما جعل تلك الدول تنظر بعين الريبة إلى الأهداف الأوروبية من إقامة شراكات أمنية في جنوب المتوسط وربما هذا ما توصل إليه ممثل معهد الدراسات السياسية لباريس السيد لويس مارتيناز حيث أشار إلى أنه من بين أهم العوائق التي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية في جانبها المتوسطي هو "أن أوروبا تتحدث عن الأمن بصفة عامة، لكن هنا يتساءل هل تفكر أوروبا في أمن دول الضفة الجنوبية؟ أم أن بكل بساطة أمنها وفقط؟ وتخليها بذلك عن دورها في تسيير مشاكل الضفة المقابلة...وبرأيه فان سياسة الأمن في المتوسط يعرقلها اختلاف الأهداف"[164]، بينما يرى جانب آخر من الباحثين على غرار الأستاذ بن عنتر عبد النور الذي يعتقد بأن تحقيق الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط متعلق أساسا بإحداث تنمية اقتصادية في دول المنطقة "تنفرد المقاربة الأمنية لعملية برشلونة بكونها مبنية على فرضية فحواها أن التنمية الاقتصادية خير وسيلة لإحلال الأمن ...وبالتالي فان مقاربة الشراكة الأورومتوسطية للأمن تقوم على تلازم الأمن والاستقرار والتنمية"[165].

---

[163]- ولعلوا(فتح الله)، "**المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**"، مرجع سابق، ص177.

[164]- المرجع نفسه.

[165]- بن عنتر(عبد النور)، مرجع سابق،ص197.

المبحث الثالث: التحديات التي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية

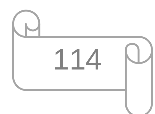
إن مهمة بناء أمن دولة هو ليس بالتأكيد نفس عملية بناء أو تصور أمن دول مجتمعة من حيث الأبعاد الإستراتيجية، السياسية والأمنية حيث أن سيناريو فشل أو نجاح مشروع السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة يبقى رهن التطورات التي يعرفها النظام الدولي، وكذلك رهن تطورات القدرات الأوروبية في مجال إدارة وحل النزاعات وتطور المسار التكاملي الأوروبي، فمنذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة ومحاولة تجسيد مشروع أمني أوروبي ذا خصائص أوروبية ينتقل بالتكامل الأوروبي إلى مستوياته العليا، إلا أن الطروحات المتعارضة داخل البيت الأوروبي(الاختلاف بين الأقطاب) بالانتقال نحو السياسات العليا (الدفاع والخارجية)، يعتبر أهم النقاط المحورية والتي طرحت جدالات حول مستقبل القرار الأوروبي بشأن القضايا التي تمس الكيان الأوروبي دون انتقاله للمجالات العليا.

كذلك من جهة أخرى فالاتحاد الأوروبي الباحث عن دور استراتيجي بتجسيد كيانه كقطب دولي له وزنه وثقله على المستويين الإقليمي والدولي، يطرح لنا إشكالية أخرى تتمحور حول دوره كقطب في إدارة وحل النزاعات الدولية دون دعم خارجي، بمعنى آخر وجود آليات عسكرية أوروبية خارج إطار حلف الأطلسي هذا من جانب ومن جانب آخر فان الاعتماد على قطب آخر(الولايات المتحدة الأمريكية) في الانتقال بالتكامل الأوروبي نحو مجالي الأمن والخارجية يطرح علينا تساؤلا حول: هل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وجود قطب آخر قوي من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ينافسها على أهم المناطق الحيوية في العالم؟، بمعنى أكثر توضيح السماح بحدوث تغيرات على هيكل النظام الدولي وتوزيع الأدوار بين الأقطاب الكبرى، ونظرا للمفهوم الأمريكي للمصالح (تبني المنظور الواقعي)، فالولايات المتحدة الأمريكية لا أعتقد بأنها تسمح بظهور منافس لمصالحها عبر العالم.

فمحاولة الأوروبيين تجسيد وبناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة قائمة على أساس المفهوم الأوروبي للأمن والذي لا يقتصر على المكونات العسكرية من خلال اعتماده على البعد الوقائي(تبنيه لمجموعة القيم السياسية: حقوق الإنسان، الديمقراطية والحريات الأساسية للأفراد، طرحت عليه تحديات على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الأول:التحديات الداخلية

يأخذ مشروع بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة حيزا كبيرا من الاهتمام داخل البيت الأوروبي وكذلك أخذ جانبا كبيرا من النقاشات بين القادة الأوروبيين حول مستقبل التكامل الأوروبي بعد أن عرف الاتحاد الأوروبي أكبر عملياته التوسعية نحو الشرق منذ عام1992، إلا أن الناظر للكيان الأوروبي يعتقد بأنه كيان متناسق ومتكامل بمواقفه المشتركة والموحدة اتجاه القضايا الدولية، إلا أنه في الحقيقة وخاصة في مجال الأمن والدفاع والسياسة الخارجية توجد اختلافات كبيرة بين الدول الأعضاء وربما ظهرت بوضوح خلال الحرب على العراق والتي عرفت مشاركة بريطانية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية فيما عرفت معارضة فرنسية/ألمانية، فالاتحاد الأوروبي



يواجه تحدي إعادة صياغة دور استراتيجي قائم على أساس سياسة أمنية وخارجية مشتركة فحرب العراق الأخيرة أججت الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد التوجه الأطلسي للوافدين الجدد (دول شرق أوروبا) حيث أظهرت تلك الدول ميولات أطلسية قوية، وهذا ما جعل القيادة الفرنسية السابقة من خلال الرئيس جاك شيراك يوجه انقادا شديد اللهجة متبوعا بتهديدات ضمنية حول اللجوء إلى إيقاف عمليات التوسع نحو الشرق[166]، حيث يعتبر مؤيدو استقلالية الأمن الأوروبي أن دول شرق أوروبا تعتبر أحد أهم التحديات التي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية، إلا أنه في حقيقة الأمر تلك الميولات الأطلسية لدول أوروبا الشرقية لم تكن لتحدث لولا الاختلاف الجوهري بين أقطاب الاتحاد الأوروبي (المحور الفرنسي الألماني في جانب والمحور البريطاني في جانب آخر)، وقد اتضح الاختلاف بين المحورين بشكل جلي وواضح أثناء الحرب على العراق"فالأزمة بشأن العراق ألقت بضلالها مظهرة بصورة قاسية حدود سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة"[167]، فالاختلاف الفرنسي الألماني/البريطاني طغى على جوهر القضايا الحساسة وانعكس بدوره على باقي الأعضاء الأوروبيين لينقسم الأوروبيين بدورهم بين مؤيد ومعارض، تلك الخلافات تعكس خلافا أوسع حول الاتجاه الذي يجب أن يسير فيه الاتحاد الأوروبي، فالمجموعة الأولى التي تقودها فرنسا وألمانيا تسعى لإقامة فدرالية أوروبية بصورة أو بأخرى، بل يذهب البعض إلى حد إنشاء "الولايات المتحدة الأوروبية" (رؤية جان مونيه وروبير شومان (J.monih et R.choman)، أما المجموعة الثانية بزعامة بريطانية إلى جانب كل من اسبانيا وبعض الأعضاء الجدد، حيث أكدت بريطانيا على موقفها الرافض لأي محاولات تكوين اتحاد فدرالي ذو طابع مركزي شأنها في ذلك شان ترددها منذ البداية في اعتماد العملة الأوروبية"اليورو"، حيث يشير جون ريبا الباحث في الشؤون الأوروبية"إلى أن أي نظام فدرالي يجمع عدة ولايات أو عدة دول...يتطلب توحيد سياسات الأمن والدفاع والخارجية قبل غيرها من السياسات وهو عكس ما يحدث في الاتحاد الأوروبي والذي مازالت الخلافات فيه واسعة حول هذه الجوانب الثلاث"[168]، وربما هذا يتناقض مع طرح كارل دوتش حول مبدأ الانتشار من قطاع إلى قطاع آخر حيث يعتقد هذا الأخير أن التكامل يبدأ بالقطاعات الدنيا(الاقتصاد والاجتماع)، ثم يعرف بعد ذلك انتشارا نحو القطاعات الأخرى(السياسات العليا).

فبريطانيا تسعى ليظل الاتحاد الأوروبي تجمعا اقتصاديا بلا اندماج سياسي"حيث يوضح جون ريبا أن الموقف البريطاني من الانتقال نحو السياسات العليا يعود لسببين أساسيين، الأول يتعلق بالانتماء حيث لا تعتبر بريطانيا نفسها جزء من الإمبراطورية الأوروبية إلى جانب أنها لم تحتل من طرف دولة أوروبية لمدة طويلة وبالتالي لا يمكن أن تقبل بفكرة الاندماج السياسي كما يقبلها الفرنسيون أو الألمان، والسبب الثاني يتمثل في أن بريطانيا لها علاقات بكتلة أخرى غير أوروبية وتربطها معها ثقافة واحدة ولغة واحدة بالإضافة لعدة مقومات أخرى وهي الأمة الناطقة باللغة الانجليزية(كندا، الولايات المتحدة الأمريكية)، وهذا أيضا يزيد من رفض فكرة الاندماج السياسي نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة في ظل محور

[166] - بال(دانوي)، "**المنظمات الدولية والعلاقات الأورو-أطلسية**"، التسلح نزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ص124.

[167] - المرجع نفسه، ص125.

[168] - محمود(القصاص)، "ماذا حققت أوروبا في خمسين عاما من مسيرة الوحدة":

http://neuws.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news.stn

أنجلوساكسوني"[169]، فعلى الرغم من الطابع الاندماجي للسياسة الأوروبية في ميادين التجارة والزراعة وربما النقد أن لم نستثني بريطانيا(الجنيه الإسترليني) إلا أنه لم يتبدد بعد الخلاف في وجهات النظر حول السياسة الأمنية الأوروبية، وهي أكبر المشكلات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، فغياب سياسة خارجية وأمنية مشتركة سيؤدي بالضرورة إلى غياب إرادة أوروبية مشتركة لتحويل الاتحاد الأوروبي إلى لاعب استراتيجي مسؤول وربما اتضح ذلك العجز بشكل جلي في الأزمتين العراقية والأفغانية سابقا والأزمة الإيرانية حاليا على الرغم من بعض المحاولات الأوروبية نحو تقريب الرؤيا للخروج بموقف واحد مشترك اتجاه الأزمة الإيرانية "فعدم وجود رؤيا موحدة لدى دول الاتحاد الأوروبي إزاء التعامل مع أزمة إيران النووية...يضعنا أمام حقيقة أن أوروبا منقسمة إلى جهة تحاول إتباع سياسة أقل تصعيدا وأقرب إلى التوازن في تعاملها مع ملف إيران النووي وجهة ثانية ترى في وجوب استخدام القوة العسكرية أن تطلب الأمر ذلك إلى جانب فرض عقوبات"[170].

إلا أنه وبمجيء الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلفا لجاك شيراك، تغيرت بعض المعطيات حيث شددت الإدارة الفرنسية اللهجة على لسان وزير خارجيتها برنارد كوشنير مع إيران لتنظم إلى سرب الولايات المتحدة الأمريكية لينعكس بدوره على مشروع الأمن الأوروبي والسياسة الخارجية حيث صرح الرئيس الفرنسي بقوله"أن العالم قد يصبح عليه الاختيار بين"البديل الكارثي" القنبلة الإيرانية أو قصف إيران، وهو الموقف القريب من موقف عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الجمهوري البارز والمرشح للرئاسة الأمريكية جون مكين J.Makin بأن الخيار الأسوأ من الخيار العسكري مع إيران هو خيار إيران تمتلك قدرة نووية عسكرية، بمعنى عدم استبعاد الخيار العسكري ضد إيران، ورغم أن الموقف الفرنسي لم يتعد موقف التهديد إلا أنه يعيد سيناريو الاستعانة بالأداة العسكرية في حل الخلافات الدولية"[171]، بالتالي العودة للمتغير العسكري في العلاقات الدولية(إحياء الافتراضات الواقعية)، وفي جانب آخر يعتبر وصول جوردن براون J.Braown لرئاسة الحكومة البريطانية ودعوته إلى تبني سياسة بريطانية أقل التحاما بواشنطن قد أعاد صياغة المعادلة الأوروبية حول مشروع الأمن الأوروبي، وربما تعتبر تلك فرصة للأوروبيين نحو تحقيق حلمهم، ولكن يعتقد الكثير من المفكرين والباحثين أن تلك المواقف تعبر عن أشخاصها ولا تعبر عن مواقف الدول المعنية على أساس أنه لا يمكن أن تتخلى بريطانيا عن مبادئها القائمة على أساس التعاون الاستراتيجي مع الحليف الأمريكي وفي نفس الوقت لا يمكن لفرنسا أن تستغني عن دورها القيادي في بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة عن التأثيرات الخارجية.

كذلك من أكثر التحديات التي واجهها الاتحاد الأوروبي على المستوى الداخلي هو رفض فكرة الدستور الأوروبي الموحد* والغريب في الأمر أن الرفض جاء من الطرف الفرنسي الداعي إلى مشروع أوروبي موحد للأمن والدفاع وكذلك رفض هولندي مما أدى إلى اهتزاز صورة الاتحاد الأوروبي ليس فقط على المستوى المحلي والداخلي ولكن على الصعيد الدولي

[169]- المرجع نفسه.

[170]- حبيب(فياض)، "النووي الإيراني والتردد الأوروبي":
http://www.al-akhbar.com/or/node/5576.html

[171]- أحمد جميل(عزم)، "فرنسا وإيران: تغير الفكر السياسي والنظام الدولي":
http://ajazem.maktoobbolog.com/1028953.htm

كذلك، فقد تسبب الرفض الفرنسي لمشروع الدستور في الإطاحة بآمال السياسيين في تشكيل أوروبا تتحدث بصوت واحد ويعود ذلك إلى الثقل الذي تتمتع به فرنسا على مستوى الاتحاد كونها تشكل إلى جانب ألمانيا المحرك الأول لمسيرته، مما يقضي على طموحات أصحاب القرار الذين يعملون على تعزيز دعائم الوحدة الأوروبية من خلال العمل على إقامة مؤسسات مشتركة لها صلاحيات اتخاذ القرار لاسيما على صعيدي السياسة الخارجية والدفاع.

ويمكن تلخيص أهم التحديات الداخلية والتي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة في النقاط التالية:

1- الاختلافات والانشقاقات الداخلية وعدم الاتفاق في اتخاذ القرارات الجماعية المتعلقة سواء بالمشاكل الداخلية أو الأزمات الخارجية.

2- عدم الاتفاق حول الدستور الأوروبي وتحديد دور البرلمانات الوطنية، والوضع القانوني لشرعة الحقوق الأساسية حول مفهوم القيم الأوروبية.

3- عدم التحدث بصوت واحد والتصرف بحزم إزاء النزاعات العديدة في العالم.

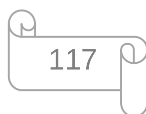
4- التوجه الأطلسي لدول أوروبا الشرقية والاعتماد على قدرات حلف الأطلسي في التصدي لأي تهديدات خارجية.

5- الضعف الكبير الذي تعرفه القدرات العسكرية في مجالي التدخل لإدارة الأزمات الدولية حتى الداخلية(أزمة كوسوفو).

كما تعتبر الحرب على أفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 إحدى أهم التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي من خلال أنها أظهرت العجز الأوروبي في أن تكون للسياسة الخارجية والأمنية استقلالية في التحرك الدفاعي فعقب الأحداث مباشرة اتسمت ردود الفعل الأوروبية بالفردية واعتبارات المصلحة المنفردة.

المطلب الثاني:التحديات الخارجية

منذ الإعلان الأوروبي عن مشروع السياسة الأمنية الأوروبية اثر معاهدة مايستريخت1991 ومن بعدها معاهدة أمستردام بدخولها حيز التنفيذ ولاختلاف الرؤى الأوروبية حول مضمون وإطار المشروع الأوروبي للأمن والدفاع، إذ يرى طرف أنه لا يمكن بناء أو تصور سياسة أمنية بعيدة عن أبنية الناتو وطرف آخر يرى بضرورة استقلالية الأمن الأوروبي وفق المنظور الشامل للأمن(الأمن اللين)، إلا أن التدخلات الأجنبية وبالخصوص الأمريكية تسببت في اتساع الهوة بين أقطاب الاتحاد الأوروبي إذ يعتبر هذا أهم تحد أو عقبة أساسية في وجه أي محاولات بعزل الأمن الأوروبي عن إطاره الأطلسي حيث"أن دور الناتو الرئيسي هو توفير الأمن لأوروبا حيث ذكر السفير الأمريكي"أن خطط الاتحاد الأوروبي الدفاعية هي واحدة من أعظم المخاطر على العلاقات الدولية بين جانبي الأطلسي، إلا أن هذا الأمر اعتبرته بعض دول القرار الأوروبي (فرنسا/ألمانيا) تدخلا لا معنى له من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأطلسي في الشؤون الداخلية لأوروبا، حيث كانت الدعوة إلى إعادة



صياغة علاقة الجماعة الأوروبية بحلف شمال الأطلسي تبرز في كل مرة"[172]، من خلال هذا يظهر أنه ليس هنالك من شك في أن سياسة الاتحاد الأوروبي الأمنية مرتبطة بأبنية حلف الأطلسي أي أنه ترتبط بالمساعدات الأمريكية في مجالي التدخل في النزاعات وإدارتها وربما كان ذلك واضحا من خلال أزمة"كوسوفو"، أين أظهرت القدرات العسكرية الأوروبية عجزها في إدارة النزاع، حيث تمت الاستعانة بقدرات الناتو"فقد أظهرت حرب كوسوفو مدى حاجة أوروبا للولايات المتحدة الأمريكية حيث تسعى هذه الأخيرة إلى بسط نفوذها على منطقة شرق أوروبا وملئ الفراغ الذي أحدثه الاتحاد السوفيتي سابقا"[173].

في جانب آخر تعتبر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا تتعارض مع مصالح الشعوب الأوروبية، وتهدد الأمن الأوروبي، حيث سعت الولايات المتحدة نحو تطبيق مفهومها للأمن القائم على أساس استخدام القوة العسكرية والمتناقض مع المفهوم الأوروبي له وذلك للحفاظ على مصالحها في العالم ومحاولة فرض إرادتها على حلفاءها الأوروبيين من خلال توريط بعض الدول الأوروبية في مغامراتها العسكرية(أفغانستان والعراق)، وهي تستهدف من وراء ذلك تقسيم الرأي الأوروبي وكسر أي محاولات لعزل الأمن الأوروبي عن نظيره الأمريكي، كما أنه ومن خلال حلف الأطلسي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة حلفاءها ذات النزعة الرجعية في أوروبا إلى زيادة الانقسام بين الدول الأوروبية بإتباع سياسة سباق التسلح والحيلولة دون قيام علاقات قوية بين دول غرب وشرق أوروبا، وهذا هو السبب الحقيقي الذي يبرر وجود قواعد عسكرية أمريكية في أوروبا حيث لطالما أظهرت دورها القيادي في المنطقة"فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على استمرار دورها القيادي في القارة الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"[174]، فمنذ انتهاء النزاع في كوسوفو والولايات المتحدة تسعى إلى الحد من قدرات الاتحاد الأوروبي العسكرية والتنظيمية وتربطها بالناتو"فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحيلولة دون نجاح الدول الأوروبية الحليفة على تقديم البرهان على القدرة على الفعل المستقل عبر تسوية مشاكل القارة وضمان أمنها، دون الاستعانة بالقطب الأول(الولايات المتحدة) في التحالف الغربي"[175]، إذا فالواضح أن حلف الأطلسي هو مجرد أداة ناجحة في يد الإدارة الأمريكية لتمرير وتطبيق إستراتيجيتها ذات الطابع المصلحي في العالم، حيث كان مجرد امتداد للسياسة الأمريكية في المنطقة حيث يرى الكثير من الباحثين الاستراتيجيين أن الحرب الأمريكية سواء على كوسوفو أو أفغانستان أو العراق ليس الغرض منها حماية حقوق الإنسان وغيرها من الرايات المحمولة، بل أن الهدف الأساسي يتمثل في أنها تريد أن تؤكد للعالم بأسره أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي مرحلة لا مجال فيها للزعامة والقيادة إلا للولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه رسالة موجهة للاتحاد الأوروبي في الغرب وروسيا والصين في الشرق، "فالولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص من الإفادة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومن الحرب التي أعلنتها على الإرهاب لإرساء النظام العالمي الجديد (الأحادية القطبية الجامدة) والذي بقي نظريا على الورق منذ انهيار الاتحاد السوفيتي"[176]، فمنذ الإعلان عن انهيار الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية تقف في وجه أي محاولات أوروبية تسمح ببروز الاتحاد الأوروبي

---

[172]- حسن(نافعة)، "**الاتحاد الأوروبي والدراسات المستفادة عربيا**"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص459.

[173]- محمد علي(شاهين)، "**قضايا القرن العشرين**"، [د.م.ن]، 2000، ص229.

[174]- السيد مصطفى(أبو الخير)، "**النظرية العامة للأحلاف العسكرية**"، مرجع سابق، ص524.

[175]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[176]- سري الدين(عايدة)، "**الحرب الأمريكية على أفغانستان والعالم الإسلامي**"، مرجع سابق، ص17.

كقطب منافس من جميع النواحي (الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية) للولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة لن تسمح بوجود نظام متعدد الأقطاب يشكل تهديدا لمصالحها، فهي حتى أثناء الحرب الباردة والحربين العالميتين الأولى والثانية تقف دائما موقف القائد الذي لا يمكن مجاراته، فهي تسعى للحد من تطلعات اللاعبين الإقليميين الكبار والذي يتطلع كل واحد منهم إلى موقعه ونفوذه حيث"تتوجه الإستراتيجية الأمريكية لمنع استعادة نفوذ أحدهم(روسيا) ودرء صعود وتوسع الآخر(الصين) وربما توجيه ضربة للثالث(إيران) واحتواء الحليف(الاتحاد الأوروبي)"[177]، حيث يعتبر الحفاظ على الشكل الهرمي للنظام الدولي وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العلاقات الدولية مصلحة حيوية لها ويعتبر التحدي الكبير للمشروع الأمني الأوروبي ليس في الولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاتها ولكن المشكل يعود إلى بعض التوجهات الأطلسية لبعض الدول الأوروبية والتي لا تتمثل في دول أوروبا الشرقية فقط بل تتعدى حتى إلى دول القرار الأوروبي(بريطانيا واسبانيا)، فبريطانيا لازالت تصر على أن"تكوين عالم متعدد الأقطاب هو أمر خطير وغير مرغوب فيه فخلق قوة موازية أو مضادة للولايات المتحدة الأمريكية لن يؤدي إلا لانفصال الأخيرة عن الاتحاد الأوروبي"[178].

كذلك فان عملية توسيع الاتحاد الأوروبي منذ عام2004 بغرض احتواء مناطق النزاع في أوروبا الشرقية نحو تجسيد مشروع الأمن الأوروبي، كان في غير صالح الاتحاد الأوروبي حيث أن التوسع نحو الشرق تزامن معه توسيع حلف الأطلسي نحو تلك المناطق حيث مثلت تلك الدول وسيلة اختراق أمريكية للسياسة الأمنية الأوروبية من خلال إقامة علاقات وثيقة معها، وفي مقال تحت عنوان "تقزيم أوروبا...إستراتيجية أمريكية" يذهب بعض الباحثين إلى أن أي مساعدات أمريكية سواء أكانت اقتصادية أم عسكرية لدول أوروبا منذ الفترات الأولى كان يهدف إلى زعزعة استقرارها من خلال خلق بؤر توتر في مناطق عديدة من ضمان السيطرة والنفوذ والحاجة، حيث ترى الإدارة الأمريكية أن العلاقات عبر الأطلسية هي علاقة "تبعية لا تحالف" في إشارة من الولايات المتحدة إلى حاجة أوروبا لها حتى في مجال الأمن والدفاع.

ويعتبر الموقف الروسي من أهم التحديات الخارجية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي نحو بناء سياسته الأمنية والدفاعية المشتركة وذلك نظرا لأن الموقف الروسي من المشروع الأوروبي لا يتصف بالثبات فالموقف الروسي من مشروع السياسة الأمنية الأوروبية يعد تعبيرا عن إدراك موسكو للحقيقة الصعبة المتمثلة في أنه يترتب عليه تغييرا في موازين القوة لصالح الاتحاد الأوروبي، و عدم قدرتها على منع التحالف عبر الأطلسي فالإدارة الروسية تضع شرط أساسي على الاتحاد الأوروبي حتى يتم على الأقل النقاش حول مستقبل الأمن الأوروبي ويتمثل هذا الشرط في ضرورة زوال حلف الأطلسي والقضاء على التواجد الأمريكي في المنطقة لأن روسيا تعتبر أن وجود الولايات المتحدة في مناطق أوروبية قريبة من روسيا هو تهديد مباشر لروسيا فروسيا من الدول الكبرى المؤيدة لوجود نظام عالمي متعدد الأقطاب يلغي الهيمنة أحادية القطب من طرف الولايات.

---

[177]- المرجع نفسه، ص12.

[178]- Zaki(laidi),«la question multipolaire»,édition desllée de brouwer,paris,1998,p2.

إلا أن هذه التحديات سواء الداخلية أو الخارجية لا تعني عدم قدرة الاتحاد الأوروبي مستقبلا على تكثيف جهوده نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة فالاتحاد الأوروبي يمتلك عدة مقومات تجعل إمكانية ظهوره كقطب دولي مستقل في مجال الأمن والدفاع ليس بالأمر المستحيل مستقبلا لذلك يراهن الأوروبيون على عدة مقومات.

لاشك أن أوروبا ترغب في أن تصبح أحد أقطاب عالم متعدد القطبية، وأحد العناصر الأساسية في منظومة متعددة الأطراف، وهو ما عبر عنه الرئيس جاك شيراك عقب فوزه بمقعد الرئاسة، حيث قال: "إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإرادة والقرار سيكونان دائماً من نصيب أمريكا، وعلى أوروبا فقط أن تدفع فاتورة الحساب"، وفي مناسبة أخرى شدّد على الحلم الأوروبي المناهض بالطبع للحلم الأمريكي بقوله: "إن أوروبا ينبغي أن تؤكد أنها ستكون أحد أكبر العناصر الفاعلة في العالم، وعليها ترسيخ السلام والأمن في أراضيها إلى جانب بناء أمن أوروبي جديد، وعلى أوروبا أن تشارك في إرساء الأمن العام والشامل في العالم كما يملي عليها ذلك تاريخها، ويفرضه عليها كرسالة"، فما هي العوامل التي قام عليها الحلم الأوروبي؟

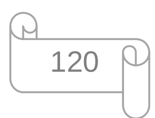
شروط نجاح المسعى الأوروبي: بفضل القدرات العسكرية والتي في طريقها لمنافسة نظيرتها الأمريكية، واستناداً إلى الركيزة الاقتصادية، وتمشياً مع المتغيرات العالمية وفهماً للواقع، يمكن أن تتبلور وضعية أوروبا في النظام الدولي كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية، أو شريكاً لها في أقل الاحتمالات، بالإضافة إلى ما تعانيه الولايات المتحدة من أوجه قصور خطيرة رغم تفوقها العسكري والتقني والثقافي حيث تواجه عجزاً في ميزان مدفوعاتها يجعلها بحاجة إلى دعم الحلفاء والأصدقاء، فلقد قفزت بالناتو إلى أفغانستان، وناشدت دولاً كثيرة للمشاركة في العراق، فضلاً عما قد تجره عليها سياستها واستراتيجياتها العسكرية بتبني الضربات الاستباقية من آثار سلبية، ومع ذلك كله فثمة اشتراطات أولية يراها المحللون لإنجاز المسعى الأوروبي لتطوير بنيته ومفاهيمه الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وهي:

1- إنجاح الوحدة النقدية الأوروبية من أجل أن تصبح أوروبا فاعلاً اقتصادياً عالمياً ذا اعتبار.

2- السعي المتواصل لإعادة البناء، والدمج لصناعاتها الدفاعية والجوية الفضائية، واللذان سيضيّقان الفجوة التقنية بينها وبين الولايات المتحدة، ويضاعفان من تنافس الدول الأوروبية على الأسواق الخارجية.

3- إضفاء نوع من الحيوية على هويتها الدفاعية والأمنية، خصوصاً وأن بريطانيا قد أصبحت قوة دفع بعد أن كانت عامل إعاقة.

4- مزيد من الانفتاح على شرق أوروبا وبخاصة البلقان لدعم تحولاتها الاقتصادية وتحقيق مزيد من استقرارها.
5- إعادة تعريف مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وأن تتصرف بناءً عليها سياسياً وعسكرياً، ومن ثم تحمل نصيب جديد من التكلفة الأمنية، ويضاف إلى ذلك أن أوروبا بسوقها المشتركة كانت مدركة لضرورة إيجاد أرضية تستطيع من خلالها إسماع صوتها إلى كل العالم، والنهوض بمكانتها السياسية والاقتصادية التي تتناسب مع أهميتها وتاريخها الثقافي والإنساني



ومفاهيمها، وتدرك أنه لا يمكن أن يتحقق لها ذلك إلاّ من خلال التعاون القائم على المصالح المتبادلة والإدراك المشترك للمخاطر الأمنية التي تواجه الطرفين، الأمر الذي يدعو أوروبا أن تنحاز إلى قواعد الحق والعدل في القضايا العربية، وتعمل على حلها بما يتناسب مع هذه القواعد، فإذا كانت لأوروبا علاقات تاريخية سياسية واقتصادية وثقافية مع العالم العربي خليجياً، ومتوسطياً، فمن المتوقع أن تشهد هذه العلاقات دفعة قوية مع احتمال صعود نجم أوروبا والمشاركة في النظام العالمي، وعلاقاته، وقراراته.

خلاصة الفصل:

إن سعي أوروبا نحو تحقيق مسعاها في لعب دور فعال وناجح على المستوى العالمي من خلال بناء سياسة أمنية مستقلة عن التأثيرات الأمريكية انعكس على علاقات الاتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي وذلك من خلال محاولة هذا الأخير إقامة علاقات خارجية مع المناطق المجاورة والتي يعتبرها إما مناطق نفوذ(جنوب المتوسط) أو مناطق يجب التعامل معها على أساس تعاوني(روسيا) ومناطق أخرى يرى الاتحاد الأوروبي بضرورة دمجها ضمن البيت الأوروبي(شرق أوروبا)، وذلك من أجل تحقيق مشروعه الأمني القائم على أساس المفهوم اللين للأمن والذي يمثل بديلا للمفهوم الأمريكي القائم على أساس القوة العسكرية، وبالتالي فالأوروبيين يسعون إلى تحقيق أهدافهم ومبادئهم بما يخدم المصالح الأوروبية في تلك المناطق بما فيها المصالح الأمنية.

كذلك في جانب آخر فالاتحاد الأوروبي وفي سعيه نحو تجسيد مشروعه الأمني من خلال إقامة شراكة مع دول جنوب المتوسط واتفاقيات مع روسيا فرض عليه توضيح أهدافه ومبادئه المعتمدة لبناء سياسته الأمنية المشتركة، فالاتحاد الأوروبي في هذا المسعى واجه مجموعة من التحديات على المستويين الداخلي والخارجي والتي أعاقت مسيرته نحو الوصول بالتكامل الأوروبي نحو مستوياته العليا (الأمن والدفاع)، إلا أن هذا لم يؤثر على المسعى الأوروبي من خلال إمكانيات الاتحاد الأوروبي في جميع المجالات(الاقتصادية، السياسية والعسكرية)، فالاتحاد الأوروبي يراهن على إمكانياته السابقة الذكر من أجل الوصول إلى تحقيق مبتغاه (سياسة أمنية أوروبية مستقلة عن التأثيرات الأمريكية).

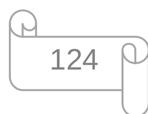

الخاتمة

سعى الاتحاد الأوروبي منذ مراحله الأولى في عملية التكامل نحو ظهوره كقطب عالمي له تأثيره على الساحة الدولية من خلال الدفع بمشروعه التكاملي نحو السياسات العليا (الخارجية والدفاع)، وذلك نحو تحقيق المشروع الفرنسي الداعي إلى تكوين كونفدرالية أوروبية وربما تحقيق مأأسماه روبرت شومان الولايات المتحدة الأوروبية، غير أن الأوروبيين وخاصة أصحاب القرار داخل الاتحاد الأوروبي لم يكونوا بنفس الحماس الذي كانت عليه فرنسا صاحبة المبادرة بالرغم من وجود دينامية قوية في قلب الاتحاد الأوروبي تغطي كامل العملية بقوة باتجاه مزيد من التكامل مابين ألمانيا وفرنسا، فلا يوجد حديث لفرنسا أو ألمانيا عن بناء سياسة أمنية أوروبية مرتبطة بتعاون أطلسي، ففي الواقع كل منهما يتبنى بشكل جدي فكرة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عن عالم جديد توازن فيه أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن التحفظ الذي صاحب هذا المشروع الأوروبي والذي كان نابعا من داخل أوروبا(المحور البريطاني الهولندي)، جعل الانتقال بالتكامل الأوروبي نحو السياسات العليا أمر صعب في ظل الاختلاف الداخلي، حيث تعتبر بعض دول أوروبا الغربية على غرار بريطانيا أن الحديث عن مشروع أمني أوروبي مستقل عن أبنية الحلف الأطلسي هو أمر مبالغ فيه بل من المستحيل القول بذلك، حيث تعتبر بريطانيا أن القدرات العسكرية الأوروبية أثبتت عجزها في كثير من المواقف الدولية لولا المساعدات الأطلسية وظل هذا الرأي سائدا طيلة فترة وجود الاتحاد السوفيتي، حيث ساهمت بعض الإطراف الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في تضخيم الخطر السوفيتي (نظرية العدو الافتراضي) من أجل الإبقاء على الحلف الأطلسي في المنطقة وتجسيد السيطرة الأمريكية على أوروبا وهذا ما جعل أمن أوروبا متعلق ومرتبط بالأطلسي لفترة كبيرة، وبالتالي فالأوضاع الدولية التي ميزت فترة الحرب الباردة لم تسمح بتجسيد الحلم الأوروبي.

إلا أنه وبنهاية الحرب الباردة وانتقال التكامل الأوروبي نحو خطوات جديدة باعتماد اليورو كعملة موحدة ثم الإعلان عن معاهدتي مايستريخت وأمستردام وصولا إلى مسودة الدستور الأوروبي ثم معاهدة لشبونة طرح تفاؤلا داخل البيت الأوروبي نحو تجسيد المشروع الأمني الأوروبي القائم على خصائص أوروبية ومفهوم أوروبي للأمن، ونظرا لما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من تحول مس المفاهيم(مفهوم الأمن)، فقد تبنت أوروبا مفهوما للأمن قائم على أساس الأبعاد الوقائية وبالتالي فالاتحاد الأوروبي من خلال سياسته الأمنية المشتركة يسعى إلى لعب دور إقليمي وعالمي قائم على أساس علاقات أمنية أقل حساسية(من خلال الاعتماد على الأبعاد غير العسكرية للأمن)، عكس الإستراتيجية الأمنية الأمريكية القائمة على أساس الأبعاد العسكرية من أجل فرض الأمن والاستقرار.

فالاتحاد الأوروبي حاول بناء مشروعه الأمني على أساس عدة اعتبارات(احترام حقوق الإنسان، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تقديم المساعدات ودعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية)، حيث يعتقد الأوروبيون أن التعاون الدولي والشراكة هي أحد سمات المرحلة الجديدة من النظام الدولي والتي لابد منها من أجل تحقيق الصالح العام، وهذا ما لوحظ من خلال الشراكة الأورومتوسطية والتعاون مع روسيا، وربما هذا ما جعل المجتمع الدولي يطمئن لمشروع الأمن الأوروبي ويلقى تأييد من طرف جهات كثيرة ترى فيه المشروع المنافس للتصورات الأمريكية فيما يخص الأمن.

يتضح من كل ماسبق أن مشروع السياسة الأمنية الأوروبية، هو مشروع يسعى من خلاله الاتحاد الأوروبي إلى إكمال لعب أدواره على المستوى الدولي، فبعدما تمكن الأوروبيون من فرض وجودهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، فهم يسعون نحو فرض وجودهم في النظام الدولي في مجالي الأمن والخارجية، وذلك من أجل تحقيق توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل رغبة الاتحاد الأوروبي في وجود عالم متعدد الأقطاب.



وبالتالي يعتقد الكثير من الأوروبيين وحتى بعض الدوائر الأمريكية باحتمالية تحول الاتحاد الأوروبي إلى قطب مواز للولايات المتحدة الأمريكية في ظل نجاح التكامل الأوروبي على كافة الأصعدة في انتظار نجاح المسعى الأوروبي في الانتقال نحو السياسات العليا، ويتحجج هؤلاء أن المنظور الأوروبي للأمن القائم على أساس المفهوم اللين بالإضافة إلى المفهوم الصلب له هو ما قد يجعل الاتحاد الأوروبي قطب سياسي يعيد هيكلة النظام الدولي إلى ما يسمى النظام الدولي الجديد القائم على أساس تعدد الأقطاب.

وفي الأخير يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1- التدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية الأوروبية كمحاولة لتفرقة الرأي الأوروبي حول مشروع السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة (التغلغل في دول أوروبا الشرقية).

2- التوجهات الأطلسية لبعض الدول ذات الثقل في الاتحاد الأوروبي والتي سعت منذ البداية إلى عرقلة أي محاولات نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي(المحور البريطاني/الهولندي/الاسباني).

3- أنه لا يمكن إغفال دور القوة الفاعلة داخل حلف الأطلسي والتي تبقى حجر العثرة أمام التطلعات الأوروبية نحو تحقيق بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة عن التأثيرات الأمريكية حيث أن المعادلة تقول بأن مادام وجود الحلف الأطلسي قائم فانه لا يمكن تصور بناء أمن أوروبي مستقل عن أبنيته.

4- فشل المصادقة عن الدستور الأوروبي والذي عرف معارضة من طرف الرأي العام الفرنسي طرح تساؤلات جديدة حول من يحمل لواء الأمن الأوروبي.

كما أن دراستنا لهذا الموضوع بينت أن الاتحاد الأوروبي وبالرغم من كل المعوقات التي اعترضت مشروع بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة إلا أنه يواصل عمله من أجل تجسيد هذا المشروع وربما نجاح المسعى الأوروبي من خلال السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة بقيادة خافيير سولانا تعتبر الدافع الحقيقي للأوروبيين نحو تجسيد مشروعهم الأمني.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1:

معاهدة مايستريخت

معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تعرف أيضا باسم اتفاقية أو معاهدة ماستريخت هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي و أهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينات، تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في كانون الأول/ديسيمبر.1991

دخلت هذه المعاهدة، التي تم توقيعها في 7 شباط/فبراير 1992 في ماستريخت، حيز التنفيذ في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر .1993 يرجع تأخر تطبيقها إلى تأخر قبول الدانماركيين للمعاهدة و شروطها وبسبب قضية دستورية ضدها أقيمت في ألمانيا.

أدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي عدة تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية وعلى قوانين المجموعة الأوروبية الذرية، التي كانتا تشكل نواة الاتحاد الأوروبي. شكلت أيضا المعاهدة أساس الدستور الأوروبي، الذي تم الاتفاق عليه لاحقا في عام.2004

حسب البند 47 من المعاهدة، فإن هذا الاتحاد لا يبدل المجموعة الأوروبية، و إنما يكملها. إلى جانب عناصر أخرى، تشكل المجموعات الأوروبية التالية أركان الاتحاد الأوروبي:

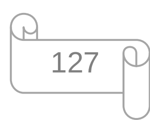
- المجموعة الأوروبية
- سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية و الأمنية المشتركة
- التعاون الأمني و القضائي

محتوى المعاهدة

الاتحاد الاقتصادي و النقدي

إنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي بين الدول الأعضاء كانت أهم نقطة ضمن محتوى المعاهدة، التي سيتم التحضير لها في ثلاث مراحل. حسب نص المعاهدة، فإنه يجب أن يدخل الاتحاد النقدي بين الأعضاء حيز التنفيذ في مدة أدناها يكون الأول من كانون الثاني/يناير 1997 و أقصاها يكون الأول من كانون الثاني/يناير 1999 وأن تكون العملة الموحدة الجديدة هي اليورو، لكي تصبح أي دولة عضو مؤهلة لدخول هذا الاتحاد النقدي وجعل اليورو عملتها، يجب عليها اجتياز بعض الشروط، التي من خلالها يتم الحفاظ على ثبات واستقرار العملة الجديدة. الشروط تندرج تحت شروط مالية، و شروط أخرى تتعلق بمستوى الأسعار، الفائدة و بسعر الصرف. الشروط المالية تضع نسبة عجز في ميزانية الدولة العضو لا تنقص عن حاجز الـــ 3% و نسبة دين عام لا تتعدى الـــ 60% كأهم الشروط. تم لاحقا في عام 1997 على إضافة بنود أخرى.

من خلال التوقيع على المعاهدة، دخلت كل دولة عضو في آلية زمنية، تنتهي بالانضمام للاتحاد في حالة اجتياز جميع الشروط، ذلك بعد موافقة المجلس الوزاري للاتحاد بشكل نهائي على انضمام الدولة و مدى تطبيقها و اجتيازها للشروط. احتفظتا فقط كل من بريطانيا العظمى والدانمارك بحق الانضمام لاحقا لما يروه مناسبا لهم ولسياساتهم.



السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة

تم تبديل "التعاون السياسي الأوروبي"من خلال "السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة" ضمن معاهدة ماستريخت. لمعظم القرارات الناتجة عن هذه السياسة، ينطبق مبدأ صوت أغلبية الأعضاء.

جنسية الاتحاد الأوروبي

تم تشكيل جنسية أو مواطنية الاتحاد الأوروبي، التي لا تبدل الجنسية الوطنية، و إنما تكملها. يحصل كل مواطن في الدولة العضو على الجنسية الأوروبية تلقائيا. يحصل بذلك على حق الإقامة في كامل الاتحاد، لديه حق الانتخاب، وحق انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بغض النظر عن مكان إقامته داخل الاتحاد.

الديمقراطية

من الأشياء الجديدة كانت وضع مستوى البرلمان الأوروبي على نفس مستوى المجلس الأوروبي من حيث إصدار بعض القرارات. كما تم تأسيس "لجنة المناطق"، التي تمثل مصالح بعض مناطق الاتحاد، على سبيل المثال تمثل ولايات ألمانيا الاتحادية و التي لها سياسات و قوانين مختلفة عن الحكومة الفيدرالية الألمانية.

العدل و الداخلية

تم إدخال تحسينات على العمل المشترك في مجال العدل و السياسة الداخلية. تماما كالركن الثاني، يتم هنا إتباع مبدأ صوت الأغلبية. للوصول إلى تعاون أحسن في هذا المجال، تم تأسيس الشرطة الأوروبية المشتركة أو اليوروبول.

أمور أخرى، حصلت المنظمات الأوروبية من خلال معاهدة ماستريخت لأول مرة على المسؤولية الكاملة في مجالات الثقافة.

التطورات

إكمال معاهدة ماستريخت من قبل معاهدات و اتفاقيات تم التوقيع عليها لاحقا مثل معاهدة أمستردام.

معاهدة أمستردام

معاهدة أمستردام أتت كتعديل على معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدات المنشئة للجماعة الأوروبية، وعدد من المراسيم الأخرى تعرف بمعاهدة أمستردام.تم توقيعها في 2 أكتوبر 1997، ودخلت حيز النفاذ في 1 مايو 1999.أدخلت المعاهدة تغييرات كبيرة في معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي تم توقيعها في ماسترخت في 1992. معاهدة أمستردام تعنى بزيادة التركيز على المواطنة وحقوق الأفراد وعلى المزيد من الديمقراطية في شكل زيادة سلطات البرلمان الأوروبي، أيضا تشكيل عنوان جديد عن العمالة، تحقيق الحريات الاجتماعية، الاهتمام بأمور الأمن والعدالة، ونقطة البداية لتحقيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتحقيق الإصلاح في المؤسسات العامة للتحضير لتوسعها.

هيكل المعاهدة

قسمت المعاهدة إلى ثلاثة أجزاء وملاحق وثلاثة عشر بروتوكولا، و59 إعلانا تضمنهم الماحق الخاص بالإعلان الختامي.

الجزء الأول: يتضمن التعديلات الخاصة التي سوف تطبق عند تنفيذ المعاهدة وهم 5 مواد:

المادة الأولى: التعديلات على معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي.

المادة الثانية: التعديلات على المعاهدة الخاصة بإنشاء الجماعة الأوروبية.

المادة الثالثة: التعديلات على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.

المادة الرابعة: التعديلات على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

الجزء الثاني: ويتضمن ست مواد من المادة السادسة إلى المادة الحادي عشر،وهذا الجزء عبارة عن تبسيط وتوضيح للاتفاقيات والمعاهدات السابقة، وقد ورد في هذا الجزء قرار إلغاء اتفاق 25 مارس1957 الخاص ببعض المؤسسات المشتركة للجماعة الأوروبية.

الجزء الثالث: يضم أربع مواد من المادة الثانية عشر إلى المادة الخامسة عشر ، وهو يعرض الأحكام والنصوص العامة والنهائية للمعاهدة.

المادة الثانية عشر:خاصة بإعادة ترقيم أحكام ومواد معاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية.

المادة الثالثة عشر:تنص على أن معاهدة أمستردام ممتدة إلى اجل غير مسمى.

المادة الرابعة عشر: تنص على عملية التصديق على المعاهدة وتوقيت التنفيذ.

المادة الخامسة عشر: تنص على اللغات ،التي يتم إصدار المعاهدة بها.

الملحق: يحتوي على الجدول الذي يوضح الترقيم الجديد لأحكام ومواد اتفاقية الجماعة الأوروبية، بالإضافة إلى 13 بروتوكولا.

البروتوكولات:

1- ويخص الاتحاد الأوروبي الغربي والإطار الفعال لاتفاقية الدفاع المشترك

2- الخاص بضم اتفاقية شنغن(SCHEGEN ACQUIS) في إطار الاتحاد الأوروبي.

3- ويخص تطبيق نواحي معينة من المادة السابعة أ(السوق الداخلية) من اتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية على المملكة المتحدة وايرلندا

4- ويخص موقف المملكة المتحدة وايرلندا بالنسبة للبند الجديد لاتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية الخاص بتأشيرات الدخول ،الهجرة وحق اللجوء في إطار سياسة حرية انتقال الأفراد

5- ويخص موقف الدنمارك بالنسبة للبند الجديد لاتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية الخاص بتأشيرات الدخول ،الهجرة وحق اللجوء في إطار سياسة حرية انتقال الأفراد، إضافة إلى بعض النواحي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

6- يخص حق اللجوء لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

7- يخص تطبيق مبادئ تبادل المساعدات والتناسب بين الدول الأعضاء

8- يخص العلاقات الخارجية للدول الأعضاء ،فيما يختص بعبور الحدود.

9- يخص النظام الإعلامي بالدول الأعضاء.

10- يخص حماية ورعاية الحيوانات.

11- يخص المؤسسات في ظل التوسع

12- يخص موقع مقاعد المؤسسات وبعض الكيانات في الجماعات الأوروبية وفي الاوروبول(Europol).

13- يخص دور البرلمانات القومية في الاتحاد الأوروبي.

انجازات معاهدة أمستردام

تتضمن المعاهدة أساسا التعديلات على معاهدة الاتحاد الأوروبي(**معاهدة مايستريخت)** ،ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية وقد قسم الجزء الأول على أربعة فصول تحتوي على التعديلات التي سوف يتم تطبيقها عند العمل بالاتفاقية.

الفصل الأول : تضمن (الحرية الأمن والعدل/الاتحاد وحقوق الإنسان/سياسة خارجية متكاملة وفعالة)

كما أدخلت المعاهدة الكثير من التعديلات على مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا:باللغة العربية

أ- الكتب

1- إسماعيل صبري(مقلد)، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**،ط1،المؤسسة العربية للأبحاث،بيروت،1973

2- السيد مصطفى(أحمد أبو الخير)،**النظرية العامة للأحلاف العسكرية**،مصر:ايتراك للنشر والتوزيع2005.

3- ألحديثي(عباس غالي)،**نظريات السيطرة الإستراتيجية صراع الحضارات**،الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع،2004

4- الكعكي(يحي أحمد)،**مقدمة في علم السياسة**،بيروت:دار النهضة العربية،1983.

5- إبراهيم (درويش) وآخرون،**اتجاهات حديثة في علم السياسة**، مصر اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة ، 1999.

6- تود(ايمانويل)،**مابعد الإمبراطورية في تفكيك النظام الأمريكي**،تر:محمد مستطير (مصطفى)،مصر،إصدارات سطور،2003.

7-باليسترغراف(روبرت)،دورتي(جيمس)،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر:وليد عبد الحي ،الكويت،كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة،1985.

8- بخوش(مصطفى)،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة الرهانات والأهداف**،مصر،دار الفجر للنشر والتوزيع والترجمة،2006.

9- بوقنطار(حسان)، "**السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، 2001.

10- بن عنتر(عبد النور)،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**"،المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر،2005.

11- ثامر(كامل)،**دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**،العراق،وزارة الثقافة والإعلام،1985.

12- جون(بيلس)،ستيف(سميث)،**عولمة السياسة العالمية**،تر ونشر مركز الخليج للأبحاث،الإمارات،2004.

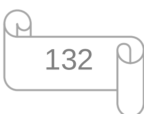
13- جلال عزدالدين(احمد)،**الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** ،ط2،مركز الدراسات العربي الأوروبي،باريس1998

14- حسن(نافعة)،**الاتحاد الأوروبي والدراسات المستفادة عربيا**،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2004.

15- زايد عبيد الله(مصباح)،**السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**،دار الرواء،ليبيا،2002.

16- كاظم(هاشم نعمة)،**الحلف الأطلسي:التوسع إلى الشرق،الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي**،ليبيا أكاديمية الدراسات العليا،2001.

17- محمد مصطفى(كمال)،فؤاد(نهرا)،صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ،لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،2001.



18- محمد (أحمد عبد الغفار)،**فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية،دراسة تحليلية ونقدية**،ج1،الجزائر،دار هومة،2003.
19- محمد علي(شاهين)،**قضايا القرن العشرين**،[د.م.ن]،2000.
20- ماغلين(بيورن)،إليزابيث(مكونر)،**القطاع العسكري في محيط متغير**،تر:(فادي حمودي)،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،2003.
21- مجموعة مؤلفين،**التسلح ،نزع السلاح و الأمن الدولي**،تر:حسن صن و آخرون،2004.
22- عبد المجيد(صادق)، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**،جامعة القاهرة،مصر،1976.
23- عامر(مصباح)،**الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
24- عبد الغفار(احمد)،**فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**،الجزء الأول،الجزائر،دار هومة للنشر والتوزيع، 2004.
25- عماد(جاد)،**حلف الأطلنطي ومهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**،مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسة،مؤسسة الأهداف،مصر1998.
26- وليد (عبد الحق)،**تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الجزائر،مؤسسة التطرق للإعلام والنشر،1994.
27- ولعلوا(فتح الله)،**المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية**،دار توبقال للنشر والتوزيع،المغرب،1997.
28- يحي (أحمد الكعكي)، **مقدمة في علم السياسة**،(دار النهضة العربية)،بيروت1983.

ب:الدوريات

1- الهواري(أنور)،"الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي"، **السياسة الدولية**، العدد 129 جويلية 1997.
2- مالك (عوني)،السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وآفاق التكامل الأوربي الجديد، **السياسة الدولية**، العدد 142،أكتوبر 2000.
3- عبد المنعم(المشاط)،"نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، **المستقبل العربي**، بيروت،عدد54،1983.
4- نبيه (الأصفهاني)،"الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد"،**السياسة الدولية**، يوليو1997"،عدد130، 1997،ص133.

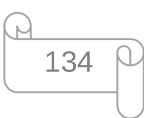
ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Les ouvrage:

1-Barry (Buzan)," *Pople,states* and fear", London, Harvester wheatsheaf,1983,p218.
2- Fulivia(Attina),« *The European* Security Partnership*:* Nato *and the* European *union*»,jean-Monnet working papers,nº29,march,2001
3- Jean Jacques(Roche),"théories des relations internationales,2eme ed,paris,montcherstien,1997.
4- Jim(Cloos) et autres , "*Traite de Maëstricht*", 2eme éd, Bruxelles : établissement de Emile bruylant, 1994.
5- J.Amm(ticker),"*Revisionning Security*", in S.(Steve) and J.(Bayles), the global and globalization,of world politics,3rd ed,oxford,university press,usa,2000.
6- John(Burton),"*Global Conflicts*", wheat sheaf books,brighton,1984.
7- Gustav(Dainiker),"*Cooperative Security and Man Offensive Defence in Middle East*",In: bjarn moller(ed) non offensive defense in middle east,unipir.geneva,1998.
8- Marie Cristin (Demortor), « *Réflexions le Construction de l'Europe de la Security, Defence National*",n10,paris,1995.
9- Maurice(Bertrand),"*La Fin de L'ordre Militaire*", presse des sc-po, paris,1996.
10- Said(Hadadi),"*The Westerminean As a Security Aliasion Between The European Union and The Middle East?",*jmwp-n24,1999.
11- Sania ben (Ougrham),*Le Désarmement et La Conversion Militaire en Russie* ,unidir, Geneva,1993.
12- Victor-Yves (Ghabali)and Brigitte (Sauerwein),"*European Security in1990:Chalenges and Perspectives*",Unidir,genevam1995.
13- Zaki(laidi),«La Question Multipolaire»,Édition desllée de brouwer,paris,1998.

2- Les périodiques:

1-Al-asfahany (Nadia), '' Unified Europe, he chalenge of common foreing and security policies",al-syassa al-dawliya,n148,38r years,egypt,april2002.
2- Burno(Callies de Salies),« *Méditerranée: quelle politique envers les etats du Sud?», Défense nationale*,nº2,fév.,1996.
3- Daniel(collard),«la conférence de barcelone et le partenairait EuroMéditerranéen»,défense Nationale.nº2,fev,1996.
4- Hisiki(Haukala),«Proplematique strategic partnership»in dovlynch(ed),EU-Russian security dimensions,(European union institute for security studies,paris,2003.



5- Marie Cristin (Demortor), « Réflexions le construction de l’Europe de la Security,Defence national",n10,paris,1995.
6- Euro-méd., 1/95 ,Bruxelles,4dec,1995, "Prédambule de la déclaration de Barcelone",27-28 Nov.

ثالثا:مواقع الانترنيت

أ- باللغة العربية

1- أبو كشك(غازي)،"سياسة الأمن القومي"نقلا عن:
http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-148198.html

2- أبوغيطة(غطاس)،"روسيا ماضية نحو استعادة مكانته الدولية "،نقلا عن:
http:// www . an-nour.com/index.php?option.co;=content et task

3- احمد جميل(عزم)،"فرنسا وإيران: تغير الفكر السياسي والنظام الدولي"،نقلا عن:
http://ajazem.maktoobbolog.com/1028953.htm

4- الفرخ(جواد)،"التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني"،نقلا عن:
http://jouadelfarkh.maktoobbog.com/24.htm.

5- الكتبوري (إدريس)، "حلف شمال الأطلسي كما تريده أمريكا "،نقلا عن:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4207

6- بن سعيد(الفطيسي محمد)،"قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الروسي"،نقلا عن:
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?=49120

7- بن عنتر(عبد النور)،"العلاقات الأوربية الأمريكية إلى أين؟" نقلا عن:
htp://www.aljazeera.net/cses.asslysis/2003/5-5-1htm

8- بن عنتر (عبد النور)،"تأثير توسيع الاتحاد الأوربي ...انتقام أوروبا من التاريخ"
http://www.aljazzera.net/nr/exers/bb96868f

9- حرب (أسامة الغزالي)، وآخرون"أوروبا أوسع-الجوار:إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب"،نقلا عن:
http://www.delegy.ec.europa.eu/ar/docs/more-obout-eu/wider.doc

10- حبيب(فياض)،"النووي الإيراني والتردد الأوروبي"،نقلا عن:
http://www.al-akhbar.com/or/node/5576.html

11- حسين (زكرياء)،"مفهوم الأمن"،نقلا عن:
http://www.vb.arabsgate.com/archive/index.php/f.489573.htm

12 - سليمان(منذر)،"نحو إعادة صياغة المفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته"،نقلا عن:
http://www.achr.nu/art381.htm

13- خليل(حسين)،"نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"،نقلا عن:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

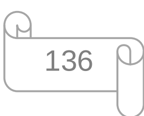
14- "مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم"،نقلا عن:
http://www.dctrcs-org/s6061.htm

15- "تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا "،نقلا عن:
http://www.islamonline.net

16- عادل زقاغ،"إعادة صياغة مفهوم الأمن المجتمعي"،نقلا عن:
 http/www.geocilies.com
17- محمود(القصاص)،"ماذا حققت أوروبا في خمسين عاما من مسيرة الوحدة"،نقلا عن:
http://neuws.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news.stn
18- زكريا(فؤاد)"عملية برشلونة الاورومتوسطية...الدوافع،الآفاق والتحديات"،نقلا عن:
http://www.arrouiah.com/node/513
19- غسان (العزي)،روسيا ما بعد الحرب الباردة :من "اليلتسينية" إلى "البوتينية"،مجلة الدفاع الوطني،نقلا عن: http://
www.lebarmy.gov.lb/article- as? In=1322
20- "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين من الحرب الباردة إلى العولمة الأمنية"،مركز الجزيرة للدراسات،نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E608193-2D0B-4CF8-8E1C-9780D0E833F8.htm
21- "التجديد الشامل للحلف والتعاون مع المنظمات الأوروبية الأخرى"،نقلا عن:
http://www.moqatel.com/opeshare/behoth
22- "النظام الأوربي لحماية حقوق الإنسان"،نقلا عن:
 http://www.hrea.org/index.php
23- حلف شمال الأطلسي الهيكل التنظيمي والمهام التفصيلية للحلف،نقلا عن:
http://www.moqatel.com/openshear/behoth/monzmat3.htm
24- "فرنسا والسياسة الأمنية الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع"،مجلة الجيش، العدد02، افريل2002، لبنان
http://www.lebanesearmy.gov.ib/article.htm
25- رزق(عفيف)،"الدرع الصاروخي الأمريكي: المواقف والاحتمالات"،نقلا عن:
http:// haras.meseej.com/detail.asp?in news item id.
26- "الاتحاد من اجل المتوسط"،نقلا عن:
http://www.moqatel.com/openshare/behdh/momzmat3/euro-med/sec.doc.htm.
27- "التزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة، روسيا، أوروبا"نقلا عن:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng:php?id

28- "الدرع الصاروخي الأمريكي ــ براغ توافق، وارسو تفاوض وموسكو تعارض":

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,3469096,00.html
29- فلاديمير(بارانوفسكي)،"روسيا والأمن الأوروبي"ترجمة: عادل المقداد،نقلا عن:
http://www.awu- dam.org/politic/02/fkr2-005.htm



ب: باللغة الأجنبية

3- web links:

1- David(Garnem),"The Politics of European Defense Coceperation",Germany,France,Britain and America a(1988): http://ecssr.aeoe.2001

2- Helene(Viau),"La Theory Critique et le Concept de sécurité en Relation - internationales", notes de recherches C.E.P.E.S université de Québec a Montréal n8,jan,1999.

3 - http://www.er.upama/nobel/cepes/not8.htm
Oliver(Richmond),"Broadening Concepts of Security in The Post-Cold war era: implications for the e.u and the Mediterranean region".

4- Http://www.vdj.ac.uk/els/reseaech/eme/publications/richmond.htm
Pierre(Villanova),"nouvelles menaces: le problème de la perception"
http://www.cidab.es/castellana/publicationes/afmes/27.htm

5- Philip Reckceweuwinez et Gilbertrachar, « à la recherche d'une - défence unifiée ». http://www.diplomatique.Fr/ cartes/défense 2003.

6- pierre(Villanova),«nouvelles menaces: le problème de la perception» - http://www.odob.es/castellena/publicationes/afers/27,html.

7- Fiona(hill),"Moscow discovers soft power" - http://www.drookings.edu/articles/2006/10russia.hill.aspx.

8- "La place des Oligarques au Centre des Interrogations sur le Pouvoir poutine, le monde29/03/2000:http://www.monde-diplomatique.fr

9- «Common strategy of the European union on Russia»: - http://europa.eu.int/comn/eternal-relations/ceeca/com-start/russia-99,pdf.

10- Profil socioéconomique-Russie(instut de statistique du Qubec,2004) http://www.stat.qc.ca/econn-finne/conjn-econm/comps-inter/pdf-portrait/russie.pdf.

11- Tileschgyorgy, Ranforing furopeasa global Player/institut européen des hautes études international/p88
http:/www.ielei.org/bibliodheques/gyogytisch.Pdf.

12-
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/fig02.GIF_cvt.htm

فهرس المحتويات

الفهرس

مقدمة:...أ

الفصل الأول: السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل تحول مضامين الأمن.......................2-1

المبحث الأول: تحديد مفهوم الأمن.. 3

المطلب الأول: الأمن في ظل المقاربات التقليدية(الواقعية)..................................10-4

المطلب الثاني: الأمن في المقاربات الحديثة(النقدية)...18-10

المبحث الثاني: مستويات الأمن..19

المطلب الأول: المستوى الداخلي للأمن(الأمن الوطني).......................................21-19

المطلب الثاني: الأمن الخارجي(الإقليمي)..26-22

المطلب الثالث: الأمن الدولي...29-27

المطلب الرابع: الأمن الإنساني...33-30

المبحث الثالث: السياسة الأمنية الأوروبية...34

المطلب الأول: مفهوم السياسة الأمنية..38-34

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الأوروبية(ملامح الظهور)...................................41-38

خلاصة الفصل الأول:..42

الفصل الثاني: السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي بين الاختلافات الداخلية وتأثيرات حلف الأطلسي.43-45

المبحث الأول: السياسة الأمنية الأوروبية داخل النسق الأوروبي(الأهداف ،الأبعاد والآليات)...........46

المطلب الأول: أهداف ومرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية..................................48-46

المطلب الثاني: أبعاد السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.......................................52-49

المطلب الثالث: آليات السياسة الأمنية و الدفاعية الأوربية..................................57-52

المبحث الثاني: الاختلافات الداخلية للاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة.....58

المطلب الأول: أوربة الأمن الأوروبي(المنظور الفرنسي/الألماني).................................62-58

المطلب الثاني: التوجه الأمني الأطلسي لبريطانيا..67-62

المطلب الثالث: توسيع الاتحاد الأوروبي وأثره في بناء السياسة الأمنية الأوروبية.......................71-67

المبحث الثالث: السياسة الأمنية الأوروبية وتأثيرات حلف الأطلسي..........................72

المطلب الأول: الحلف الأطلسي (النشأة والظهور)..77-73

المطلب الثاني: الحلف الأطلسي والتغير في المهام بعد الحرب الباردة.................................82-78

المطلب الثالث: الأمن الأوروبي في إطاره الأطلسي...87-82

خلاصة الفصل الثاني...88

الفصل الثالث : الوجه الجديد للسياسة الأمنية الأوروبية والتحديات التي تواجهها............ 89-90
المبحث الأول : روسيا والمشروع الأمني الأوروبي الموحد.......................................91
المطلب الأول: روسيا بعد الإتحاد السوفيتي (البحث عن دور إستراتيجي وإعادة هيكلة النظام الدولي)91-96
المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الروسية وتأثيرها في بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة.........96-103
المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية..104
المطلب الأول: الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية.......................................104-107
المطلب الثاني: السياسة الأمنية الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية......................107-111
المبحث الثالث : التحديات التي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية...............................112
المطلب الأول: التحديات الداخلية...112-115
المطلب الثاني: التحديات الخارجية..116-119
خلاصة الفصل الثالث...120
الخاتمة 121-123
الملاحق...124-127
قائمة المراجع 128-133
الفهرس...134-135